العلاقات بين مصر وصندوق النقد الدولي تدخل «نفق الغموض» بسبب الإصلاحات الإضافية و الظروف الاستثنائية

الأحد
٥ أكتوبر ٢٠٢٥

الحصاد

الرؤية الغائبة أمام عينيك

• السنة السابعة عشر • العدد ٨١١ • الثمن ٥ جنيه

alhassad.com.eg

رئيس مجلس الإدارة
عبدالناصر قطب

علي قلب رجل واحد لمواجهة الأطماع المتوالية و دفاعا عن أشقائها

من أكتوبر ٧٣ إلي أكتوبر ٢٠٢٥ .. مصر لا تزال علي الجبهة وستظل

التيسير النقدي ومعركة التضخم يسيطران علي قرارات السياسة النقدية بالبنك المركزي في اجتماعها السادس خلال العام الحالي

خبراء يضعون «روشتة واقعية» لاستكمال «نوبة صحيان» الاقتصاد المصري

استراتيجية متكاملة لتحويل مصر إلي مركز إقليمي لصناعة الحديد والصلب

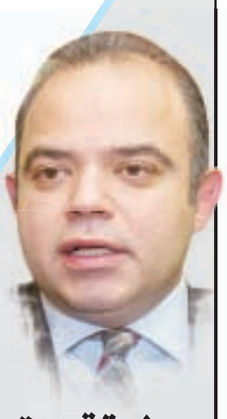

حزمة قرارات جديدة لتعزيز دور «التأمين» في القطاعات الاقتصادية

حوافز حكومية جديدة تعيد رسم مستقبل القطاع العقاري في مصر

الصناعة تحدد ٢٨ فرصة استثمارية واعدة لتعميق التصنيع وتقليل الواردات

بالأرقام .. معدلات قياسية لمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لمصر

الاستراتيجية الوطنية للمدن الذكية محطة حديثة لوضع المواطن في قلب التحول العمراني

خلال فعاليات معرض "تراثنا ٢٠٢٥":

رئيس الوزراء يعلن إطلاق الاستراتيجية القومية للحرف اليدوية (٢٠٢٥–٢٠٣٠)

كتبت – رضوى عبدالله

أعلن الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، خلال فعاليات الدورة السابعة لمعرض المنتجات والحرف اليدوية والتراثية "تراثنا ٢٠٢٥"، الذي افتتحه يوم أمس السبت نيابة عن فخامة الرئيس عبد الفتاح السيسي، رئيس الجمهورية، إطلاق الاستراتيجية القومية للحرف اليدوية (٢٠٢٥–٢٠٣٠).

كما أكد رئيس الوزراء أن الحرف اليدوية المصرية ليست مجرد منتجات، وإنما هي تجسيد لقيمنا وتاريخنا وحضارتنا، كما أنها قطاع اقتصادي واعد يفتح آفاقًا كبيرة للتنمية وتوفير فرص العمل وزيادة الصادرات.

وأعلن الدكتور مصطفى مدبولي أن الاستراتيجية القومية للحرف اليدوية (٢٠٢٥–٢٠٣٠)، التي قام جهاز تنمية المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر بإعدادها بالتعاون مع مختلف الوزارات والجهات المعنية، وفي مقدمتها وزارات: التضامن الاجتماعي، والصناعة، والثقافة، والتنمية المحلية، وغيرها، وبمشاركة شركاء التنمية والخبراء والمتخصصين؛ تهدف لضمان تطوير هذا القطاع الحيوي وتعزيز قُدراته التنافسية محليًا وعالميًا.

وأوضح رئيس مجلس الوزراء أن الاستراتيجية القومية للحرف اليدوية جاءت استجابة للتغيرات في أسواق التجارة العالمية وسلاسل الإمداد، والتوجهات الجديدة للمشترين، وكذلك الالتزامات المتزايدة بمعايير الاستدامة البيئية والاجتماعية، كما تحرص الدولة على أن تتضمن تلك الاستراتيجية خطط عمل واضحة ومحددة، تحدد الأدوار والمسئوليات ومصادر التمويل ومؤشرات الأداء، بما يضمن التنفيذ الفعال والمتابعة والتقييم المستمر.

وقال الدكتور مصطفى مدبولي: تستهدف الاستراتيجية تحقيق أهداف طموحة، من بينها رفع قيمة صادراتنا من الحرف اليدوية إلى ٦٠٠ مليون دولار بحلول عام ٢٠٣٠، مع زيادة حصة المنتجات اليدوية المصرية لتصل إلى ٧٠٪ من السوق المحلية، بالإضافة إلى توفير ١٢٠ ألف فرصة عمل جديدة، مع الحفاظ على استدامة فرص العمل القائمة، فضلا عن تنمية ١٥ تكتلا حرفيًا طبيعيًا على مستوى الجمهورية، علاوة على زيادة المشروعات الرسمية العاملة في القطاع بنسبة ١٠٪ سنويًا.

مصر تكثف جهودها لدعم فوز مرشحها برئاسة "اليونسكو"

كتبت – شيماء مرسي

التقى د. بدر عبد العاطي وزير الخارجية والهجرة وشئون المصريين بالخارج مساء أول أمس الجمعة ، بسفراء الدول الافريقية المعتمدين لدى منظمة اليونسكو، وذلك خلال زيارته إلى باريس لرئاسة وفد مصر في اجتماعات المجلس التنفيذي للمنظمة يوم ٦ اكتوبر ٢٠٢٥ والتي تشهد الانتخابات على منصب مدير عام المنظمة.

حضر اللقاء كلا من عمرو موسى الأمين العام السابق لجامعة الدول العربية ووزير الخارجية الأسبق والدكتور خالد العنانى المرشح المصري لمنصب مدير عام اليونسكو.

أعرب الوزير عبد العاطي عن التقدير لدعم الدول الافريقية الشقيقة لترشيح الدكتور خالد العنانى، مشيرا الى ما يشكله هذا الترشيح من تجسيد للتطلعات المشتركة للقارة الإفريقية لقيادة منظمة اليونسكو نحو تحقيق أهدافها النبيلة ونشر المعرفة والفكر والإبداع.

كما أعرب الوزير عبد العاطي عن الاعتزاز بقيام الإتحاد الافريقي باصدار ٣ قرارات لاعتماد ترشيح د. خالد العنانى في القمم الإفريقية المتتالية، في فبراير ٢٠٢٤ ويوليو ٢٠٢٤ ويوليو ٢٠٢٥، الأمر الذي يؤكد الإصطفاف الافريقي الرسمي خلف الترشيح المصري تقديراً لكفاءة وقدرة د. خالد العنانى وانعكاسا لثقة القارة الأفريقية في مصر لتحقيق التطلعات المشتركة لقارتنا الأفريقية.

من جانبه ثمن دكتور خالد العنانى جهود وزارة الخارجية لقيادة حملته الانتخابية التي استمرت لثلاثين شهرا، مشيرا الي زيارته لاكثر من ٦٠ دولة أجرى خلالها لقاءات فى كافة الدول الأعضاء بالمجلس التنفيذي، مع مجموعة كبيرة من الوزراء والمسئولين والمثقفين، مما مكنه من طرح رؤية شاملة وتصور متكامل لمستقبل عمل اليونسكو تراعي مصالح جميع الدول الأعضاء لاسيما أولويات القارة الأفريقية.

هذا وقد اثمرت الجهود المكثفة لحملة الترشيح المصري في باريس بقيادة وزير الخارجية عن اعلان كل من سيريلانكا وباراجواي والمكسيك والأرجنتين تأييدها للترشيح المصري لتنضم بذلك لقائمة كبيرة من الدول المعلنة تأييدها لترشيح د. خالد العناني لمنصب مدير عام اليونسكو، وتستمر جهود حملة الترشيح المصري في باريس حتي موعد الانتخابات المقررة في ٦ أكتوبر ٢٠٢٥.

الرئيس يتابع العمل المشترك بين وزارتي الكهرباء والطاقة المتجددة والبترول والثروة المعدنية وجهاز "مستقبل مصر"

توجيهات بالإسراع في استكمال منظومة التغذية الكهربائية الإضافية لمشروع "الدلتا الجديدة".. وتوفير المحاصيل الاستراتيجية لمصر في ظل التحديات الإقليمية والدولية.اجتمع الرئيس عبد الفتاح السيسي، أمس ، مع الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، والمهندس محمود عصمت، وزير الكهرباء والطاقة المتجددة، والمهندس كريم بدوي، وزير البترول والثروة المعدنية، والعقيد الدكتور بهاء الغنام، المدير التنفيذي لجهاز "مستقبل مصر" للتنمية المستدامة.

دوصرّح السفير محمد الشناوي، المتحدث الرسمي باسم رئاسة الجمهورية، بأن الرئيس تابع خلال الاجتماع سير العمل المشترك بين وزارتي الكهرباء والطاقة المتجددة، والبترول والثروة المعدنية، وجهاز "مستقبل مصر"، لا سيّما ما يتعلق بتوفير التغذية الكهربائية للمشروعات الزراعية الجديدة التي يشرف عليها الجهاز، وفي مقدمتها مشروع "الدلتا الجديدة". دكما تم استعراض مستجدات إنشاء محطات المحولات الكهربائية اللازمة لمناطق الاستصلاح الزراعي، في إطار جهود الدولة لتعزيز الأمن الغذائي، إلى جانب متابعة التنسيق بين الوزارتين لتأمين الوقود المطلوب لتشغيل محطات إنتاج الكهرباء.

دوفي هذا السياق، وجّه الرئيس السيسي بالإسراع في استكمال منظومة التغذية الكهربائية الإضافية لمشروع "الدلتا الجديدة"، وللقطاع الزراعي بوجه عام، بما يضمن توفير المحاصيل الاستراتيجية لمصر في ظل التحديات الإقليمية والدولية، مؤكدًا أهمية تحديث الخطة الوطنية لأمن الطاقة بشكل دوري.دوأضاف المتحدث الرسمي، أن الرئيس اطلع كذلك على تطورات تنفيذ الاستراتيجية الوطنية للطاقة حتى عام ٢٠٤٠، والاستراتيجية الوطنية للطاقة المتجددة، وموقف مشروعات الطاقة النظيفة، بما في ذلك تعزيز الاعتماد عليها ضمن مزيج الطاقة الوطني، وتقليص استخدام الوقود الأحفوري، في ضوء ما توليه الدولة من اهتمام بالغ بقطاع الطاقة. دكما تم عرض الإجراءات الجارية لتحسين جودة التغذية الكهربائية، وخفض الفاقد في التيار، خاصة في شبكات التوزيع، بما يضمن الاستدامة والاستقرار. وفي هذا الإطار، شدد السيد الرئيس على ضرورة مواصلة العمل وفق الخطة الشاملة لتحقيق أمن الطاقة.

الوطنية للانتخابات تعتمد الجدول الزمنى لانتخابات مجلس النواب رسميا

كتب – أحمد ابراهيم

اعتمد مجلس إدارة الهيئة الوطنية للانتخابات برئاسة القاضي حازم بدوي، الجدول الزمني لانتخابات مجلس النواب ٢٠٢٥، والذى تضمن إجراء الانتخابات على مرحلتين وكذا تحديد موعد فتح باب الترشح، وكافة المواعيد الاجرائية للانتخابات.

وكان مجلس إدارة الهيئة الوطنية للانتخابات عقد اجتماعا هاما، لمناقشة التقرير النهائي الذى أعده مدير الجهاز التنفيذي للهيئة بشأن الإجراءات واللوجستيات الخاصة بانتخابات مجلس النواب المقبلة.

وحددت الهيئة الوطنية للانتخابات المستندات الواجب أن يتقدم بها راغب الترشح لجلس النواب في الدوائر المخصصة للانتخابات بالنظام الفردي والتى تتمثل فى الاتى:

*بيان السيرة الذاتية، والذي يتضمن المؤهلات العلمية والخبرة العملية للمترشح.

*صحيفة الحالة الجنائية التي توضح موقف المترشح من الناحية القانونية وخلو سجله من السوابق.

*بيان الانتماء السياسي لمعرفة إذا كان المترشح مستقلا أو منتميًا إلى حزب سياسي، مع ذكر اسم الحزب.

*إقرار الذمة المالية الخاص بالمرشح وزوجه وأولاده القُصّر، وفقا لقواعد الشفافية المالية.

*شهادة المؤهل الدراسي الحاصل عليه.

*شهادة تُثبت أداء الخدمة العسكرية الإلزامية أو ما يفيد الإعفاء القانوني منها.

الحصاد
الرؤية الغائبة أمام عينيك

● السنة السابعة عشر ● الاحد 5 أكتوبر 2025 ● العدد 811

"معلومات الوزراء" يستعرض الفرص المتاحة لمصر لتعزيز الأنشطة المصاحبة لتموين السفن

أصدر مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار بمجلس الوزراء، تقريرًا أوضح من خلاله أهم الفرص المتاحة أمام الدولة المصرية لتعزيز الأنشطة المصاحبة لتموين السفن.

وأوضح التقرير، أن نشاط تموين السفن يعد أحد أهم الأنشطة التي تسهم في بناء اقتصادات العديد من الدول ومنها هولندا ودبي وسنغافورة، وتعرف الأنشطة البحرية والأنشطة المصاحبة لشحن السفن بأنها نشاط الوكالة الملاحية، والشحن والتفريغ، والتخزين والمستودعات، ونشاط الأشغال البحرية، وأعمال التوريدات البحرية لطاقم السفينة، وأعمال صيانة وإصلاح السفن خارج الأحواض، وذلك وفقًا لقرار النقل رقم ٨٠٠ لسنة ٢٠١٦ بشأن اللائحة التنظيمية لمزاولة أنشطة النقل البحري وتعديل بعض أحكامه بقرار وزارة النقل رقم ٦١٠ لسنة ٢٠٢٣.. وأكد المركز أن تعزيز نشاط تموين السفن سوف يتبعه تفعيل نحو ٢٤ نشاطًا وقطاعا آخر في المنطقة، كما أن هناك عددًا من الخدمات التي يمكن تقديمها مع نشاط السفن (تجميع المخلفات الصلبة من السفن ومعالجتها وتدويرها، وخدمات التوريدات متضمنة المياه العذبة، والتي تشمل خدمات إمداد السفن المتراكبة على الأرصفة بالموانئ،أو على المخطاف باحتياجاتها من المياه العذبة المطابقة للمواصفات الدولية، بالإضافة إلى خدمات الصيانة والإصلاح، والمعاينة والاختبار).

بالأرقام .. معدلات قياسية لمعدل نمو الناتج المحلي الإجمالي لمصر

تقرير لـ«التخطيط» :الاقتصاد يسجل نموا هو الأعلى خلال عامين بنسبة 4,4% و5% نمو الربع الرابع وهو الأعلى في 3 سنوات

الصناعات التحويلية غير البترولية والسياحة والاتصالات والوساطة المالية على رأس الأولويات .. وحوار مجتمعي حول "السردية الوطنية"

أعلنت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصاديّة والتعاون الدولي عن ارتفاع مُعدّل نمو الناتج المحلي الإجمالي لمصر خلال الرُبع الرابع من العام المالي ٢٠٢٥/٢٤، حيث سجّل نسبة ٥٪، مُقارنة بمُعدّل النمو المُتواضع الذي تم تسجيله خلال الرُبع المُناظِر من العام المالي السابق والذي بلغ ٢,٤٪.

وقد ساهم هذا الأداء في رفع مُعدّل النمو السنوي للعام المالي ٢٠٢٥/٢٤ ليُسجّل نحو ٤,٤٪، مُقارنة بمُعدّل النمو الذي تم تسجيله خلال عام ٢٠٢٤/٢٣البالغ ٢,٤٪، مُتجاوزًا بذلك مُعدّل النمو المُستهدف للعام وهو ٤,٢٪. وقد جاء هذا النمو مدفوعًا باستمرار الحكومة في الالتزام بأجندة الإصلاح التي تم وضعها في إطار البرنامج الوطني للإصلاحات الهيكليّة، والذي يستهدف تحسين بيئة الأعمال، وتعزيز حوكمة الإنفاق الاستثماري، وتحفيز القدرة التنافسيّة للاقتصاد المصري، وتفعيل دور القطاع الخاص بما يضمن الحفاظ على الاستقرار الاقتصادي الكلي.

وفي تصريحات لها ، أكدت الدكتورة رانيا المشاط، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، أن الاقتصاد المصري واصل تعافيه القوي خلال الربع الرابع من العام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٤، مسجّلًا معدل نمو قدره ٥٪، وهو الأعلى منذ ثلاثة أعوام، ليصل معدل النمو السنوي في ٢٠٢٥/٢٠٢٤ إلى ٤,٤٪، بما يعكس صلابة الاقتصاد المصري في مواجهة الصدمات الخارجية، ويأتي ذلك على خلفية السياسات الداعمة لاستقرار الاقتصاد الكلي والالتزام بحوكمة الاستثمارات العامة، التي تنتهجها الدولة، فضلا عن تنفيذ السياسات والاجراءات في إطار البرنامج الوطني للإصلاحات الهيكلية.

وأشارت إلى أن معدل النمو خلال العام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٤ الذي تجاوز التوقعات الأولية، جاء مدفوعًا بالأداء القوي للصناعات التحويلية غير البترولية، والسياحة، والاتصالات، والوساطة المالية وهو ما يعكس نموذج اقتصادي يرتكز على القطاعات الأعلى انتاجية والأكثر قدرة على النفاذ للأسواق التصديرية، مستفيدة في ذلك مما تم إنجازه من بنية تحتية متطورة تمثل قاعدة داعمة للتصنيع والاستثمار، وفق ما تم توضيحه تفصيلا في «السردية الوطنية للتنمية الاقتصادية: السياسات الداعمة للنمو والتشغيل» التي أطلقت يوم ٧ سبتمبر الجاري.

وقد جاء النمو الذي شهده الربع الرابع من العام المالي ٢٠٢٥/٢٤ مدفوعًا بشكل أساسي باستمرار تعافي نشاط الصناعة التحويلية غير البترولية ليُسجّل ١٨,٨٪ خلال الرُبع الرابع من العام المالي ٢٠٢٥/٢٤ ونحو ١٤,٧٪ خلال العام المالي ٢٠٢٥/٢٤، مُتجاوزًا بذلك مرحلة الانكماش الذي شهدها خلال العامين السابقين. بحيث يتزامن النمو الملحوظ في الإنتاج الصناعي مع الإجراءات التي اتخذتها الحكومة لدعم النشاط الصناعي من خلال تسهيلات الإفراج الجمركي عن السلع الصناعيّة.

و ظهر ذلك جليًا في نمو مُؤشّر الرقم القياسي للصناعة التحويليّة غير البترولية بنحو ١٨,٨٪ في المُتوسّط خلال الرُبع الرابع من العام المالي، حيث شهدت عدّة صناعات نموًا مُرتفعًا منها صناعة المركبات ذات المُحرّكات، والمُستحضرات الصيدلانيّة والدوائيّة، والملابس الجاهزة، بنحو ١٢٦٪، ٥٢٪، ٤١٪، على التوالي، هذا بالإضافة إلى تحسّن أداء الصادرات، حيث حقّقت صادرات السلع تامة الصُنع زيادة بلغت ١٢,٨٪ خلال الرُبع الرابع، مدفوعًا بنمو عدد من القطاعات التصديريّة ومنها صادرات المُحضّرات الغذائيّة المُتنوّعة بنحو ٣١,١٪ وصادرات قطاع الملابس الجاهزة بنحو ٢٩,٢٪ وصادرت مُستحضرات العطور والتجميل بنسبة ٥٢,٧٪.

كذلك سجّل نشاط السياحة (المطاعم والفنادق) مُعدّل نمو ملحوظ خلال الرُبع الرابع بلغ نحو ١٩,٣٪ وهو ما ساهم في استحواذ القطاع على أعلى مُعدّل نمو سنوي للعام المالي ٢٠٢٥/٢٤ بلغ نحو ١٧,٣٪ ويرجع ذلك إلى زيادة حجم الاستثمارات المُوجّهة للبنية التحتيّة السياحيّة، وتوسيع الطاقة الاستيعابية للفنادق، وتحسين جودة الخدمات، وتبنّي أساليب تشغيل وتسويق مُبتكرة. الأمر الذي انعكس على جذب أكثر من ١٧ مليون سائح خلال العام بمُعدّل نمو بلغ ١٦,٤٪ بجانب ارتفاع عدد الليالي السياحيّة بنحو ١٦,٣٪ لتصل إلى نحو ١٧٩ مليون ليلة خلال العام.

وبالمثل، شهد نشاط الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات نموًا خلال الرُبع الرابع من العام المالي بلغ نحو ١٤,٦٪، ووصل مُعدّل النمو السنوي للعام المالي ٢٠٢٥/٢٤ إلى نحو ١٣,٨٪ وذلك في إطار تنفيذ مُستهدفات استراتيجيّة مصر الرقميّة ٢٠٢٣-٢٠٢٦، والتوسّع في الاستثمار في البنية التحتيّة الرقميّة، وإطلاق شبكات الجيل الخامس، وزيادة عدد شركات التعهيد بنسبة ١٨٠٪ لتصل إلى ١٨٦ شركة، وذلك في إطار استراتيجيّة "مَصر الرقميّة لتنمية صناعة التعهيد".

استثمارات

وفيما يتعلق بالاستثمارات المنفذة، كشفت البيانات عن تسجيل إجمالي الاستثمارات نحو ١,٢٣ تريليون جنيه بالأسعار الثابتة في العام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٤، بزيادة طفيفة عن العام المالي السابق الذي سجل ١,٢١ . ورغم أن القيمة الكلية تُبدو شبه مستقرة، إلا أن اللافت هو التحول الهيكلي في مكونات الاستثمار. فقد تراجعت قيمة الاستثمار العام، لتهبط مساهمته من ٥١,٢٪ في العام المالي ٢٠٢٤/٢٠٢٣ إلى نحو ٤٣,٣٪ من إجمالي الاستثمار والمخزون في العام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٤، بينما ارتفعت مساهمة الاستثمار الخاص من ٣٨,٨٪ إلى حوالي ٤٧,٥٪ من الإجمالي في العام المالي الحالي، وهو أعلى مستوى خلال الخمس سنوات الأخيرة. ويعكس هذا التحول توجه الدولة نحو حوكمة الاستثمارات العامة وترشيدها، بالتوازي مع تعزيز دور القطاع الخاص وتحفيزه لقيادة الاقتصاد، بما يسهم في رفع كفاءة توظيف الموارد وتعزيز القدرة التنافسية للاقتصاد.

تجارة خارجية

شهدت التجارة الخارجية خلال العام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٤ أداءً قويًا، حيث ارتفعت الصادرات السلعية والخدمية بالأسعار الثابتة بنسبة ٢٣,٧٪ لتصل إلى ١,٧ تريليون جنيه، مدعومة بزيادة صادرات السلع تامة الصنع بنسبة ١٢,٨٪، إلى جانب ارتفاع صادرات الوقود والمواد الخام بنسب ٢٩,٤٪ و٢٣,٩٪ على التوالي. وفي المقابل، سجلت الواردات نموًا يعكس دعم النشاط الإنتاجي والاستثماري، إذ استحوذت السلع الوسيطة على ٣٤,٥٪ من الإجمالي بنمو لافت بلغ ٥٥,٣٪، كما ارتفعت واردات الوقود بنسبة ٢٧٪.

حوار مجتمعي

كانت وزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي أطلقت حوارًا مجتمعيًا مع مختلف الخبراء والمتخصصين يستمر على مدار شهرين، وعن السردية الوطنية استعرض تقرير لوزارة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، محاور وفصول «السردية الوطنية للتنمية الاقتصادية»، التي تم إطلاقها في ٧ سبتمبر ٢٠٢٥ ، لتحقيق التكامل بين رؤية مصر ٢٠٣٠ وبرنامج عمل الحكومة، وذلك في إطار الدور الذي تقوم به الوزارة وفقًا لقانون التخطيط العام للدولة رقم ١٨ لعام ٢٠٢٢ الذي ينص على رسم المنظومة المتكاملة للتخطيط التنموي وتحديد الرؤية والاستراتيجيات ذات الصلة ومتابعة تنفيذها على المستويات القومية والإقليمية والقطاعية، وربطها بسياسات الاقتصاد الكلي، وتحسين كفاءة استخدام الموارد المحلية والأجنبية بما يتسق مع قانون المالية العامة الموحد رقم ٦ لعام ٢٠٢٢.

وفي ضوء أهمية الاستقرار الاقتصادي الكلي كعنصر أساسي لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة، يسلط الفصل الأول الضوء على عدد من التحديات الهيكلية التي تواجه الاقتصاد المصري، وعلى رأسها الفجوة المزمنة بين الادخار والاستثمار، وضعف الإنتاجية، وصعوبة تعبئة الموارد المحلية، إلى جانب الحاجة إلى رفع كفاءة إدارة الاستثمار العام.

أحمد ابراهيم

وزير الكهرباء: لا زيادات جديدة في شرائح الكهرباء حتى نهاية العام

قال الدكتور محمود عصمت وزير الكهرباء، إن الحديث عن أي زيادات جديدة في أسعار شرائح استهلاك الكهرباء، غير مطروح حاليا، مؤكدا أن الوزارة ملتزمة بقرار مجلس الوزراء، بعدم وجود أي زيادات جديدة في شرائح الكهرباء، حتى نهاية العام الجاري.

وأضاف عصمت، في تصريحات له على هامش مؤتمر العام الـ ٢١ للاتحاد الأفريقي الذي تستضيفه وزارة الكهرباء، أن الدولة مازالت تدعم قطاع الكهرباء سنويا ب١٧٠ مليار جنيه، لافتا إلى أن هناك إجراءات حكومية يتم اتخاذها للتصدي لسرقات التيار الكهربائي، حيث تم تحرير محاضر بقيمة ٩ مليارات جنيه في سابقة تعتبر الأولى من نوعها.

وفي كلمته بالمؤتمر ألقاها نيابة عن الدكتور مصطفى مدبولي رئيس الوزراء، أكد عصمت، أن مصر شريكاً فعالاً ونشطاً في دفع عجلة التنمية المستدامة في قارة أفريقيا، وهي بموقعها الجغرافي وتاريخها بوابة القارة إلى العالم، موضحاً في الدول الأفريقية بكل شفافية، والتعلم من تجاربهم الناجحة والاستفادة منها.

وأشار إلى أن قطاع الكهرباء، شهد نقلة نوعية غير مسبوقة، حيث قمنا بتنفيذ مشروعات عملاقة في مجالات توليد الكهرباء من المصادر المتجددة، خاصة الطاقة الشمسية وطاقة الرياح، وبتحديث شبكات النقل والتوزيع لزيادة كفاءتها وقدرتها على استيعاب الطاقات المتجددة المتغيرة، ونفذ برامج لرفع كفاءة استخدام الطاقة، لتساهم هذه المشروعات مجتمعة في تعزيز أمن الطاقة ، وتقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري، وخفض الانبعاثات الكربونية، وتحقيق التزامات مصر الدولية لمواجهة تغير المناخ.

ولفت إلى الاستراتيجية الوطنية المتكاملة لإنتاج الهيدروجين منخفض الكربون باعتباره مصدراً واعداً للطاقة في المستقبل القريب، وتضمنت الرؤية للاستراتيجية "أن تصبح مصر واحدة من رواد العالم في اقتصاد الهيدروجين منخفض الكربون".

ونوه إلى إصدار قانون بشأن حوافز مشروعات انتاج الهيدروجين الأخضر لتشجيع القطاع الخاص على المشاركة بفاعلية في مشروعات الهيدروجين الأخضر، مشيراً إلى الجهود المبذولة لتكون مصر مركزاً محورياً لتبادل وتجارة الطاقة الكهربائية في المنطقة حيث ترتبط مصر حالياً مع الأردن من جهة الشرق وليبيا من الغرب والسودان من الجنوب، كما يجري تنفيذ الربط المصري السعودي بقدرة ٣٠٠٠ ميجاوات لربط مصر كهربائيا بدول الخليج وآسيا، وجاري دراسة الربط مع أوروبا من خلال اليونان وإيطاليا.

وقال عصمت، إن تعزيز التعاون بين الدول الأفريقية أمر حتمي لتحقيق التحول نحو الطاقة المتجددة، مشيرًا إلى أهمية تبادل المعرفة وتطوير الابتكار خاصة في مجالات تخزين الطاقة وتطوير شبكات النقل ومشروعات الربط الكهربائي.

وأوضح أن مصر ملتزمة باستراتيجيتها الوطنية للطاقة، التي تستهدف الوصول بنسبة الطاقات المتجددة إلى ٤٢٪ من إجمالي الطاقة المولدة عام ٢٠٣٠، و٦٥٪ عام ٢٠٤٠، لبناء مزيج أكثر نظافة واستدامة.

وعلي هامش المؤتمر تسلّم المهندس جابر دسوقي، رئيس الشركة القابضة لكهرباء مصر، رئاسة منظمة اتحاد مرافق الكهرباء، الإفريقية APUA بالتعاون مع بنك التنمية الإفريقي.

ويأتي تسلم مصر للرئاسة بالتزامن مع الاحتفال بالذكرى الخامسة والخمسين لتأسيس الاتحاد، حيث يعقد المؤتمر هذا العام تحت عنوان: "أفريقيا وتحديات التحول الطاقي" خلال الفترة من ٢٦ سبتمبر وحتى ٣ أكتوبر، في إطار التزام مصر بقيادة مستقبل الطاقة في أفريقيا، وما تحظى به من ثقة إقليمية ودولية لقيادة الحوار حول مستقبل الطاقة بالقارة.

وبدأت الاجتماعات التحضيرية للمؤتمر الجمعة الماضية، ويُعد هذا الحدث واحدًا من أهم الفعاليات الدولية في قطاع الطاقة الإفريقية، حيث يشكل منصة أساسية تجمع الأطراف المعنية من وزراء الطاقة والكهرباء، ورؤساء الشركات الأفريقية وصنّاع السياسات والخبراء وشركاء التنمية المحليين والدوليين، بما يسهم في تعزيز التعاون وتبادل الخبرات لتطوير بنية تحتية مستدامة للطاقة في أفريقيا.

استثمار قطري جديد في مصر علي طريقة « رأس الحكمة »

صفقة بقيمة ٧ مليارات دولار تتضمن حصول قطر علي ٥ آلاف فدان في منطقة علم الروم بالساحل الشمالي لتنفيذ مشروع سياحي ترفيهي عالمي ومنطقة لليخوت

على غرار صفقة رأس الحكمة، قطر تدخل في المنافسة، وتقرر الحصول على أراضي داخل مصر للاستثمار، و نقلت تقارير إعلامية عن مصادر حكومية، تأكيدات بدخول قطر ضمن قائمة الدول التي ترغب في الاستثمار داخل مصر، حيث حصلت على أرض داخل منطقة علم الروم بالساحل الشمالي، بمساحة ٥ الاف فدان، لإقامة مشروع سياحي استثماري عليها.

وكشفت المصادر، أن قيمة الصفقة تبلغ نحو ٧ مليارات دولار، وسيتم توقيع العقد مع الحكومة المصرية ممثلة في وزارة الإسكان، وذلك بنظام الشراكة، بحيث تحصل الوزارة على نسبة تتراوح ما بين ٣٥ إلى ٤٠٪ من إيرادات المشروع، على أن تقوم الوزارة بتنفيذ المرافق والبنية التحتية للمشروع وتسليم الأرض للجانب القطري.

وأوضحت المصادر، أن المشروع سيكون عبارة عن مشروع سياحي استثماري، على غرار مشروع رأس الحكمة، وسيتم تسليم الأرض دفعة واحدة، والأرض حاليا جاهزة لبدء تنفيذ اعمال المرافق عليها، ومن المقرر أن يتم الإعلان عن تلك الصفقة بشكل رسمي خلال الأيام القليلة المقبلة.

وأشارت المصادر، إلى أن منطقة الساحل الشمالي، جذبت أنظار العالم أجمع، وأنه من المقرر أن يتم الإعلان عن عدد من الصفقات الكبرى بشكل متتالي خلال الفترة المقبلة، موضحة أن مدينة العلمين الجديدة، والتي تعد بوابة مصر لإفريقيا هي كلمة السر الحقيقية لجذب الاستثمارات الأجنبية وجذب أنظار العالم.

وتابعت المصادر، مع إعلان مصر إطلاق استراتيجية المدن الذكية، جعلت من مصر دورا كبيرا في عالم المدن الذكية ورقمنة المدن، ستكون بمثابة الخطوة الأولى في جذب مليارات الدولارات لمصر، والاستثمار داخل مصر، وتستهدف مصر جذب ٤٢ مليار دولار من الاستثمارات الأجنبية المباشرة خلال العام المالي ٢٠٢٥-٢٠٢٦ .

وتقع "علم الروم" ، والتي جاءت تسميتها لوجود حصن روماني قديم بها، شرق مدينة مرسى مطروح، وتعد وجهة مفضلة لعشاق الصيد والسياحة العائلية بفضل هدوء شواطئها وجمال طبيعتها. ويفصلها حوالي ٥٠ كيلومترا عن مدينة "رأس الحكمة" التي اجتذبت استثمارات إماراتية بقيمة ٣٥ مليار دولار في أكتوبر ٢٠٢٤، ويشمل مشروع علم الروم الجديد "منتجعات سياحية عالمية، ووحدات سكنية فاخرة، ومراكز تجارية وترفيهية"، تمامًا كما هو الحال في رأس الحكمة.

ومنطقة علم الروم هي شاطئ سياحي هادئ يقع شرق مرسى مطروح في شمال غرب مصر على ساحل البحر الأبيض المتوسط، وتتميز بجمال طبيعتها وشواطئها الجميلة. سميت بهذا الاسم نسبة إلى حصن روماني قديم كان موجودًا في المنطقة. تُعتبر هذه المنطقة وجهة مفضلة للسياحة العائلية وهواة صيد الأسماك.

وأوضحت المصادر، أن المرحلة الأولى من المشروع ستغطي ما بين ٢٠٪ إلى ٢٥٪ من المساحة الإجمالية، متوقعًا أن تصل حصة الحكومة المصرية إلى نحو ١٥٪ من إجمالي الإيرادات بعد استكمال تنفيذ المشروع بكافة مراحله.

وخلال الفترة الأخيرة، شهد الساحل الشمالي الغربي ، استثمارات كبرى وصفقات عديدة ، عقب انطلاق مدينة العلمين الجديدة، والتي كانت السر نحو جذب أنظار المستثمرين المحليين والعرب والأجانب نحو الساحل الشمالي.

رضوى عبدالله

ضمن استعدادات الوزارة للموسم الشتوي..

وزير الزراعة يحذر من التلاعب في الأسمدة و يوجه بسرعة تنقية الحيازات وتدقيق الحصر وتوفير الميكنة للمزارعين بأسعار مناسبة

أصدر علاء فاروق، وزير الزراعة واستصلاح الأراضي، توجيهات مشددة بتكثيف النشاط الإرشادي وتفعيل الرقابة الميدانية على جميع الجمعيات الزراعية على مستوى المحافظات، لدعم المزارعين، وضمان جودة المحاصيل الاستراتيجية، وذلك في إطار الاستعدادات المكثفة لبداية الموسم الزراعي الشتوي.

وشدد الوزير على أهمية تكثيف النشاط الإرشادي للمحاصيل الاستراتيجية الهامة، وعلى رأسها القمح، الفول البلدي، البصل، وينجر السكر، مع التركيز أيضا على المحاصيل التصنيعية والتصديرية كالكتان في محافظات زراعته، ومحاصيل الخضر والفاكهة.

ووجه فاروق بإطلاق قوافل إرشادية خدمية موسعة في المحافظات، مع إيلاء اهتمام خاص للمحافظات الأكثر احتياجًا، مؤكدا ضرورة أن تغطي تلك القوافل جميع احتياجات المزارعين من إنتاج نباتي وحيواني، بالإضافة إلى تقديم الخدمات البيطرية والعلاجية للماشية ومكافحة الآفات.

وكلف وزير الزراعة مركز البحوث الزراعية ومديري المعاهد والمعامل المختصة، بالتنسيق مع قطاعي الخدمات الزراعية والمتابعة والإرشاد الزراعي، بسرعة

تنظيم هذه القوافل، وتنشيط المراكز الإرشادية قبل بدء موسم الزراعة، مشددا على ضمان تواجد الباحثين والمهندسين الزراعيين من جميع التخصصات في الحقول لتقديم أفضل التوصيات الفنية والممارسات الزراعية وحل أي مشكلات فورًا، وذلك لتعظيم الاستفادة من نتائج البحوث العلمية التطبيقية للمركز.

ووجه الوزير الجهاز التنفيذي لمشروعات تحسين الأراضي، وقطاع الزراعة الآلية، بتوفير الميكنة الزراعية الحديثة، للمزارعين بأسعار مناسبة، واتاحتها لهم، في كافة عمليات الإنتاج الزراعي، مع تكثيف التوعية بأهمية اتباع الممارسات الزراعية الحديثة والجيدة، التي تساهم في توفير الوقت والتكلفة، وتؤدي إلى زيادة الإنتاجية وتحقيق أقصى استفادة ممكنة من وحدتي الأرض والمياه.

البريد المصري يفوز بعضوية مجلسي الإدارة والاستثمار بالاتحاد البريدي العالمي

فاز البريد المصري بعضوية مجلسي الإدارة والاستثمار البريدي التابعين للاتحاد البريدي العالمي، إلى جانب الفوز بمنصب "رئيس مشارك" للجنة سلسلة الإمدادات التابعة لمجلس الاستثمار البريدي بالاتحاد، جاء ذلك خلال فعاليات الدورة الثامنة والعشرين للمؤتمر البريدي العالمي التي استضافتها إمارة دبي بدولة الإمارات العربية المتحدة، في الفترة من ٨ إلى ١٩ سبتمبر ٢٠٢٥، تحت شعار «قيادة التغيير لصناعة المستقبل» بمشاركة ممثلين عن ١٤٤ دولة.

ويُعد هذا الفوز تجسيدًا واضحًا للدور الإقليمي والدولي الذي قام به البريد المصري على مدار السنوات الماضية، من خلال العمل الجاد والمشاركات الفاعلة في اجتماعات وأنشطة الاتحاد البريدي العالمي، حيث حظي البريد المصري بدعم وثقة غالبية الدول الأعضاء بعد أن حصل على أعلى نسب تصويت.

قالت داليا الباز رئيس مجلس إدارة البريد المصري، إن فوز مصر بهذه المناصب داخل الاتحاد البريدي العالمي يمثل شهادة دولية على كفاءة البريد المصري، ويعكس النجاحات المتواصلة التي حققها في تطوير البنية التحتية، وميكنة جميع الخدمات البريدية، مشيرة إلى أن هذا الإنجاز يضع على عاتق البريد المصري مسئولية متزايدة لمواصلة تطوير منظومته، وتعزيز دوره كمحرك رئيسي للتنمية الاقتصادية وداعم لنمو التجارة الإلكترونية، فضلا عن ترسيخ مكانته كقناة موثوقة لتقديم الخدمات البريدية والمالية للمواطنين في مختلف أنحاء الجمهورية.

مصر وكوريا الجنوبية تحتفلان بـ ٣٠ عاما من الشراكة الاقتصادية

محادثات بين البلدين لتعزيز التبادل بين كبار مسئولي وقادة قطاع الأعمال من أجل دفع التعاون الاقتصادي

احتفلت مصر وكوريا الجنوبية بمرور ٣٠ عامًا على انطلاق العلاقات الاقتصادية بين البلدين ، والتي من المتوقع أن تنمو وتزدهر في المرحلة المقبلة بدعم من القيادة السياسية للبلدين، وبما تحقق من إصلاحات اقتصادية وتحسين لبيئة الأعمال وتطوير للبنية التحتية بما يؤهل لمزيد من الشراكة بين الجانبين.

واحتفالا بالذكرى ٣٠ لإقامة العلاقات الثنائية، تبادلت مصر وكوريا الجنوبية، المحادثات لتعزيز التبادل بين كبار مسئولي وقادة قطاع الأعمال من أجل دفع التعاون الاقتصادي قدما ، كما تناقش الطرفان حول مواصلة تعميق المناقشات للوصول إلى اتفاقية الشراكة الاقتصادية (EPA) باعتبارها إطاراً مؤسسياً لتعزيز التجارة والاستثمار. والتزم البلدان بتعميق المناقشات بشأن اتفاقية التجارة الحرة كإطار مؤسسي لتعزيز التجارة والاستثمار .

وجاءت هذه المناقشات خلال استقبال الرئيس السيسي لبارك يوم كي، المبعوث الخاص لرئيس جمهورية كوريا الجنوبية ، وأيضا خلال "مؤتمر الشراكة والتعاون الاقتصادي بين مصر وكوريا الجنوبية" الذي استضافته سفارة جمهورية كوريا الجنوبية في مصر بالتعاون مع رابطة التجارة الدولية الكورية (KITA)، وقد نُظم هذا الحدث بمناسبة الذكرى الثلاثين لإقامة العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، لاستعراض إنجازات التعاون الماضية ورسم رؤية عملية للتعاون المستقبلي.

و استقبل الرئيس عبد الفتاح السيسي، بارك يوم كي، المبعوث الخاص لرئيس جمهورية كوريا الجنوبية، وذلك بحضور الدكتور بدر عبد العاطي وزير الخارجية والهجرة وشئون المصريين في الخارج، والسفير الكوري في القاهرة.

وصرح السفير محمد الشناوي، المتحدث الرسمي باسم رئاسة الجمهورية، بأن المبعوث الكوري سلم الرئيس رسالة من الرئيس الكوري "لي جاي ميونغ" بمناسبة مرور ثلاثين عاما على تأسيس العلاقات الدبلوماسية بين البلدين، يعرب بموجبها عن تقدير بلاده لموقف مصر الداعم لكوريا من اجل احلال السلام في شبه الجزيرة الكورية، والتطلع للقاء الرئيس في أقرب فرصة ممكنة.

وفي هذا السياق، نقل المبعوث الكوري إلى الرئيس تحيات الرئيس الكوري. ومن ناحيته، أعرب الرئيس عن ترحيبه بالسؤول الكوري، وطلب نقل تهنئته إلى الرئيس الكوري بمناسبة انتخابه رئيسا للبلاد في يونيو ٢٠٢٥، مؤكدا تطلعه لاستقباله في القاهرة قريبا، في إطار تعزيز التعاون الثنائي وتطوير العلاقات بين البلدين في مختلف المجالات.

وأشار المتحدث الرسمي إلى أن الرئيس ثمّن ما شهدته العلاقات المصرية الكورية من تطور ملموس على كافة الأصعدة، لا سيما خلال السنوات الأخيرة، الأمر الذي رسّخ مكانة كوريا الجنوبية كشريك اقتصادي فاعل لمصر. كما أشاد الرئيس السيسي بالتجربة الكورية على مدار العقود الأخيرة التي انعكست في التقدم الذي تشهده كوريا حاليًا، مشيرًا إلى أهمية الاستثمارات الكورية في السوق المصرية، مؤكدًا حرص الدولة على مواصلة توطيد الشراكة الاقتصادية مع كوريا الجنوبية وتوسيع آفاقها، استنادا إلى النجاحات التي تحققت في مجالات التعاون القائمة، وذلك من خلال تشجيع المزيد من الشركات الكورية على استكشاف الفرص الاستثمارية الواعدة في مصر، والاستفادة مما تتمتع به مصر من استقرار ومزايا تنافسية متنامية، وكذا اتفاقيات التجارة الحرة المبرمة مع الدول العربية والأفريقية.

شراكة وتعاون

وخلال الأسبوع الماضي ، استضافت القاهرة مؤتمر "الشراكة والتعاون الاقتصادي بين مصر وكوريا" ، وخلال المؤتمر قال أحمد كجوك، وزير المالية، إن هذا العام يمثل محطة بارزة في مسار العلاقات بين مصر وكوريا الجنوبية، فخلال الثلاثين عامًا الماضية تطورت هذه الشراكة لتصبح واحدة من أبرز التجارب الفريدة ، وعلى مدار هذه العقود، سعينا معًا وراء رؤية مشتركة، حيث قدّم المستثمرون المصريون إسهامات في مجال البيئة والبنية الأساسية، مدعومين بالخبرات العالمية.

وأشار إلى تجربة كوريا الجنوبية التي كانت من أوائل الدول التي توسعت في مجال التصنيع إلى مناطق ودول أخرى، ويتم توجيه نحو ٨٥٪ من إنتاجها، الذي أنشئ على استثمارات ضخمة ومنشآت تبلغ مساحتها ٥٠ ألف قدم، لخدمة كل من السوق المحلي والتجارة عبر الحدود.

وأضاف: إننا نتطلع إلى المستقبل عبر تعزيز هذه العلاقة من خلال الاستثمار في التكنولوجيا المستقبلية، وفي القطاعات الواعدة منها البنية التحتية والطاقة المتجددة واللوجستيات والتصنيع، مشيرًا إلى أن كوريا الجنوبية شريك استثماري وتجاري استراتيجي، ونسعى لتعزيز العلاقات في القطاعات ذات الأولوية.

وقال: إننا نأمل في جذب الاستثمارات الأجنبية الخاصة وبناء شراكات عالمية أقوى. وتسعى مصر لأن تكون أول دولة إفريقية تحقق هذه الإنجازات، وهو ما يعكس رؤيتنا القائمة على الحرب لتبني تجربة تنموية مميزة، مستندة إلى التعليم والابتكار والانفتاح على العالم. واليوم، تؤمن أن ما تراكم لديها من خبرات وتجارب يمكن أن تتقاسمه مع مصر، خاصة وأنها تخطو بإرادة قوية نحو التنمية الصناعية والتحول الأخضر والرقمنة.

وأوضح أنه منذ ثلاثة عقود، بدأت مصر وكوريا علاقات دبلوماسية بُنيت على الثقة المتبادلة، ونجحت في تعزيز التعاون الاقتصادي والثقافي والسياسي رغم البعد الجغرافي ، مشيراً إلى أنه في المجال الاقتصادي، تجاوز حجم التبادل التجاري بين البلدين ٣ مليارات دولار سنويًا، فيما بلغت الاستثمارات الكورية المباشرة في مصر نحو مليار دولار، كما تسهم أكثر من خمسين شركة كورية في دعم الاقتصاد المصري سواء عبر الإنتاج الصناعي المحلي أو من خلال الاستثمار في مشروعات استراتيجية كمجالات النقل والطاقة.

وقال: نحن على يقين بأن المرحلة التالية ستشهد توسعًا أكبر للتعاون القائم خاصة مع تطلعات الجانبين إلى مجالات جديدة في الاقتصاد الأخضر والتحول الرقمي.

وأضاف أن الرئيس السيسي أعرب خلال زيارته إلى كوريا عام ٢٠١٦ عن إعجابه بالتجربة التنموية الكورية، حيث استشعر أن تكامل خبرة كوريا مع موقع مصر الاستراتيجي سينتج قصص نجاح جديدة تعود بالنفع على شعبَينا. وقال: إنه يأمل أن تواصل مصر وكوريا تجربتهما الناجحة في النمو.

وأضاف أنه بصفته المبعوث الخاص لكوريا الجنوبية يؤكد استعداد بلاده لتعزيز شراكتها مع الحكومة المصرية ومجتمع الأعمال، والشعب المصري، لتعزيز العلاقات التعاونية بين البلدين بما يرتقي بعلاقاتنا إلى مستوى شراكة استراتيجية شاملة.

وأعرب عن التطلع، في ظل الاحتفال بثلاثين عامًا على إقامة العلاقات الدبلوماسية، أن يكون المستقبل حافلًا بإنجازات أوثق وتعاون أعمق.

ومن جانبه، أكد السفير كيم يونج هيون، سفير كوريا الجنوبية في مصر، أن المؤتمر يعد فرصة لرسم الطريق المستقبلي للعلاقات الاقتصادية بين البلدين ، كما أكد عمق الشراكة الاستراتيجية بين البلدين، مشيرًا إلى أنها تمثل أساسًا قويًا لتحقيق النمو المشترك.

وقال إن التعاون الاقتصادي، لا سيما في قطاعات التصنيع، البنية التحتية، الطاقة، والاستثمار، كان محوريًا لنمو البلدين، موضحًا أن المؤتمر لا يمثل فقط احتفالا بالإنجازات التي تحققت، بل هو منصة استشرافية للمستقبل.

وأضاف أن المؤتمر ليس مجرد احتفال بهذه الإنجازات، بل هو أيضًا فرصة لرسم مسار المستقبل، وقال إنه على ثقة بأن المناقشات بين ممثلي الحكومتين وقادة الأعمال ستقدم رؤى هامة وتفتح آفاقًا جديدة للشراكة.

كما أكد ثقته في أن المؤتمر سيساهم في تعزيز العلاقات الثنائية، وقال: "أمل أن يكون هذا المؤتمر بمثابة علامة فارقة جديدة في تعزيز الشراكة بين كوريا ومصر".

شيماء مرسي

القاهرة وسيول تستهدفان الوصول لاتفاقية الشراكة الاقتصادية باعتبارها إطاراً مؤسسياً لتعزيز التجارة والاستثمار

وزيرة التنمية المحلية تبحث دعم خطط الدولة في النهوض بمحافظات الصعيد وتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة

استقبلت الدكتورة منال عوض، وزيرة التنمية المحلية والقائم بأعمال وزير البيئة، اللواء مهندس عمرو عبد المنعم رئيس هيئة تنمية الصعيد، بمقر الوزارة بالعاصمة الإدارية الجديدة، لبحث سبل التعاون المشترك بين الجانبين ودعم خطط الدولة في الن

الحصاد

الرؤية الغائبة أمام عينيك

● السنة السابعة عشر ● الاحد 5 أكتوبر 2025 ● العدد 811

وزارة الإسكان تعلن السماح بترحيل المبالغ المتبقية من المرحلة العاشرة التكميلية لمشروع بيت الوطن، والاستفادة منها في الحجز بالمرحلة الجديدة

بناءً على تعليمات المهندس شريف الشربيني وزير الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية ، وتلبية لرغبات المصريين فى الخارج المتقدم لمشروع بيت الوطن ولتوفير المزيد من المرونة للعملاء، تعلن لجنة بيت الوطن عن إنشاء محفظة مالية خاصة لكل عميل، بما يتيح ترحيل أي مبالغ متبقية من المرحلة العاشرة التكميلية إلى تلك المحفظة، والاستفادة منها في إجراءات الحجز بالمرحلة الجديدة، وذلك وفقًا للضوابط وكراسة الشروط المعتمدة .

وتؤكد اللجنة أن هذه الخطوة تأتي في إطار التيسير على العملاء والاستفادة من المبالغ المحولة منهم، بما يتماشى مع الضوابط المنظمة للمشروع، على أن يتم تطبيق نظام المحفظة اعتبارًا من المرحلة الحادية عشرة على الموقع الجديد لمشروع "بيت الوطن" . وأن من يرغب فى ترحيل مقدماتهم المالية، يتعين عليهم إرسال طلب عبر البريد الإلكتروني المخصص bayt_waten10@mhud.gov.eg والموضح من خلال الموقع الرسمي للمشروع www.nuca.gov.eg .

بهدف نشر الثقافة التأمينية وتعزيز مفاهيم الشمول التأميني

حزمة قرارات جديدة لتعزيز دور «التأمين» في القطاعات الاقتصادية

حملة موسعة تتبناها الهيئة العامة للرقابة المالية بهدف نشر الثقافة التأمينية وتعزيز مفاهيم الشمول التأميني، اتساقًا مع رؤية الدولة المصرية لتحقيق الشمول المالي في المجتمع المصري، تحت شعار «أمن الأول مش هتبدأ من الأول»، وذلك بالتعاون مع اتحاد شركات التأمين المصرية وصندوق ضمان حملة الوثائق، وبمشاركة جميع الشركات الأعضاء في الاتحاد.

تأتي هذه الحملة في إطار الجهود المتواصلة لدعم استراتيجية الدولة لتحقيق رؤية مصر ٢٠٣٠، لاسيما فيما يتعلق بمحور الاستدامة والشمول المالي، إذ تهدف إلى تعريف المواطنين بدور التأمين كأداة فعالة لإدارة المخاطر، وأهمية قطاع التأمين في حماية الأفراد والممتلكات، ودوره المحوري في دعم الاقتصاد الوطني.

وبحسب بيان اتحاد شركات التأمين المصرية تسعى الحملة إلى إبراز المزايا والخدمات التأمينية المتنوعة التي تقدمها شركات التأمين، سواء على مستوى الأفراد أو الشركات، بما يسهم في رفع مستوى الوعي التأميني لدى مختلف شرائح المجتمع، ويُشجع على الاستفادة من الحلول التأمينية كجزء أساسي من التخطيط المالي والمعيشي.

وخلال المؤتمر الخاص بإطلاق الحملة ، قال الدكتور محمد فريد، رئيس الهيئة العامة للرقابة المالية، إن حجم مساهمة قطاع التأمين في الناتج المحلي الإجمالي يبلغ نحو ١٪ فقط، وهي نسبة ضئيلة مقارنة بحجم النشاط واتساع السوق المحلية، ونستهدف تغييرها، مضيفًا أن هذه النسبة لا تتجاوز في الدول النامية ٧٪، بينما ترتفع في الدول المتقدمة لنحو ١٣٪ .

وأضاف فريد خلال المؤتمر: «تأتي هذه الحملة في إطار الجهود المتواصلة لدعم استراتيجية الدولة لتحقيق رؤية مصر ٢٠٣٠، لاسيما فيما يتعلق بمحور الاستدامة والشمول المالي، إذ تهدف إلى تعريف المواطنين بدور التأمين كأداة فعالة لإدارة المخاطر، وأهمية قطاع التأمين في حماية الأفراد والممتلكات، ودوره المحوري في دعم الاقتصاد الوطني» .

وتسعى الحملة، حسب رئيس الهيئة، إلى إبراز المزايا والخدمات التأمينية المتنوعة التي تقدمها شركات التأمين، سواء على مستوى الأفراد أو الشركات، بما يسهم في رفع مستوى الوعي التأميني لدى مختلف شرائح المجتمع، ويشجع على الاستفادة من الحلول التأمينية كجزء أساسي من التخطيط المالي والمعيشي.

وتابع فريد : «نسعى للتوعية بأهمية ومنافع التأمين كضرورة لتغيير الصورة الذهنية ومساعدة المواطنين على إدارة المخاطر المستقبلية، فالتأمين يقوم بدور رئيسي في حماية المدخرات ومجابهة المخاطر المستقبلية، وندعو المواطنين للاستفادة من منافعه بعد معرفة حقوقهم والتزاماتهم»، موضحًا أن الحملة الإعلانية ممتدة وتستهدف مختلف شرائح المجتمع من خلال تحسين المفاهيم والمنافع وكيفية الحصول على الخدمة التأمينية من أجل حياة أكثر استقرارًا.

من جانبه، قال علاء الزهيري، رئيس مجلس إدارة اتحاد شركات التأمين المصرية، إن إطلاق هذه الحملة يعد خطوة مهمة نحو رفع مستوى الثقافة التأمينية في المجتمع المصري، وتوضيح الدور الأساسي الذي يلعبه قطاع التأمين في حماية الاستثمارات ودعم التنمية الاقتصادية، وذلك بالتعاون مع الهيئة العامة للرقابة المالية وصندوق ضمان حملة الوثائق وكافة شركات التأمين الأعضاء باتحاد شركات التأمين المصرية.

وأضاف الزهيري أن الاتحاد يستهدف مضاعفة مساهمة قطاع التأمين في الناتج المحلي الإجمالي من خلال التوعية بالثقافة التأمينية، مشيرًا إلى أن إجمالي التعويضات التي سددتها شركات التأمين لعملائها المستفيدين بلغ العام الماضي نحو ٣٧ مليار جنيه.

بدوره، شدد أحمد سعد الدين أبوهندية، رئيس مجلس إدارة صندوق ضمان حملة الوثائق، على أهمية الدور الذي يلعبه الصندوق في حماية حقوق حملة الوثائق وتعزيز الثقة في صناعة التأمين، قائلا: «إننا في صندوق ضمان حملة وثائق التأمين ملتزمون بدعم كل مبادرة تعزز الوعي التأميني وتوسع دائرة المستفيدين، وهدفنا أن يصبح التأمين ثقافة مجتمعية وجزءًا لا يتجزأ من حياتنا اليومية» .

وتتضمن الحملة سلسلة من الأنشطة والفعاليات المختلفة في المحافظات، بهدف ضمان وصول الرسائل التوعوية إلى أكبر عدد ممكن من المواطنين، باستخدام وسائل الإعلام المختلفة والمنصات الرقمية، إلى جانب الفعاليات الميدانية.

ويهدف الاتحاد المصري لشركات التأمين إلى تطوير صناعة التأمين في مصر وتحديثها، والعمل على ترسيخ مفاهيم العمل التأميني السليم، إلى جانب التنسيق مع الهيئة في المسائل المشتركة، وتسوية المنازعات بين الأعضاء، وتعزيز التعاون محليًا ودوليًا لخدمة سوق التأمين والاقتصاد القومي.

ومن المعلوم أن صندوق ضمان حملة الوثائق يمثل آلية للارتقاء بمستوى أداء صناعة التأمين في مصر، وأحد الآليات المتعارف عليها دوليًا في حماية حقوق حملة الوثائق، لما له من دور فعال في ضمان استقرار سوق التأمين وزيادة ثقة المتعاملين مع شركاته.

جدير بالذكر أن الاتحاد المصري لشركات التأمين قد تأسس عام ١٩٥٣ بقرار من وزير المالية والاقتصاد رقم ١٥٦ لسنة ١٩٥٣، ويُعد كيانا غير هادف للربح، يضم في عضويته جميع شركات التأمين وإعادة التأمين العاملة بموجب القانون رقم ١٥٥ لسنة ٢٠٢٤ بشأن إصدار قانون التأمين الموحد، ويتمتع بشخصية اعتبارية مستقلة ويُعد من أشخاص القانون الخاص، ويُسجل في سجل خاص لدى الهيئة العامة للرقابة المالية.

ويهدف الاتحاد إلى تطوير صناعة التأمين في مصر وتحديثها، والعمل على ترسيخ مفاهيم العمل التأميني السليم، إلى جانب التنسيق مع الهيئة في المسائل المشتركة، وتسوية المنازعات بين الأعضاء، وتعزيز التعاون محليا ودوليا لخدمة سوق التأمين والاقتصاد القومي.

ومن المعلوم أن صندوق ضمان حملة الوثائق، يمثل آلية للارتقاء بمستوى أداء صناعة التأمين في مصر وأحد الآليات المتعارف عليها دوليا في حماية حقوق حملة الوثائق، لما له من دور فعال في ضمان استقرار سوق التأمين وزيادة ثقة المتعاملين بشركاته.

إصدار وتوزيع وثائق التأمين رقميًا

وكان مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية، برئاسة الدكتور محمد فريد، قد أصدر القرار رقم ١٩٩ لسنة ٢٠٢٥ في شأن تنظيم إصدار وتوزيع شركات التأمين لوثائق التأمين رقميًا من خلال شبكات نظم المعلومات، وذلك في خطوة تستهدف تعزيز التحول الرقمي بقطاع التأمين، ورفع كفاءة العمليات، وتوسيع نطاق الوصول إلى العملاء، بما يسهم في زيادة معدلات الشمول التأميني ودعم خطط الدولة للتحول الرقمي.

يأتي القرار في إطار سعي الهيئة الدائم لتطوير بيئة العمل داخل قطاع التأمين المصري، وتبني أحدث الممارسات العالمية، وضمان توافق القطاع مع التطورات التكنولوجية المتسارعة، وتنفيذًا لقانون التأمين الموحد رقم ١٥٥ لسنة ٢٠٢٤، بما يعزز من قدرة القطاع على مواكبة التغيرات العالمية في صناعة التأمين والخدمات المالية غير المصرفية. وبصدوره، يكون قرار مجلس إدارة الهيئة رقم ١٢٢ لسنة ٢٠١٥ ملغيًا، وهو الذي كان ينص على إصدار شركات التأمين لبعض وثاق التأمين النمطية إلكترونيًا.

ويُعد القرار رقم ١٩٩ لسنة ٢٠٢٥ استحداثًا تشريعيًا متطورًا، حيث يُنهي على القرارات التنظيمية السابقة ١٣٩ و١٤٠ و١٤١ لسنة ٢٠٢٣ التي أرست قواعد البنية التكنولوجية والهوية الرقمية والعقود الرقمية، ليأتي القرار الجديد موسعًا لنطاق تطبيق تلك الضوابط ومترجمًا لها داخل قطاع التأمين عبر تنظيم إصدار وتوزيع وثائق التأمين رقميًا.

وأجاز القرار، إصدار وثائق التأمين رقميًا من خلال شبكات نظم معلومات شركات التأمين، وذلك بعد الحصول على موافقة الهيئة، شريطة الالتزام بالأساليب التكنولوجية المعتمدة بقرارات مجلس إدارة الهيئة رقم ١٣٩ و١٤٠ و١٤١ لسنة ٢٠٢٣ الخاصة بالتجهيزات والبنية التكنولوجية وأنظمة المعلومات ووسائل الحماية والتأمين اللازمة لاستخدام التكنولوجيا المالية، والهوية الرقمية والعقود الرقمية والسجل الرقمي، وسجل التعهيد في مجالات التكنولوجيا المالية، وأن يكون إصدار الوثائق مبنيًا على العقود الرقمية والتأكد من ربط قواعد بيانات الشركات بقواعد بيانات الهيئة. ويتيح القرار للمؤمَّن له طباعة الوثيقة مباشرة وتسويقها عبر القنوات المعتمدة، مما يوفر مرونة أكبر للعملاء ويسهل انتشار المنتجات التأمينية. وتستهدف الهيئة من القرار، تسهيل وصول العملاء إلى المنتجات التأمينية، وتخفيض التكلفة الإدارية والوقت، وضمان جودة البيانات وتكاملها مع أنظمة الهيئة.

وأوجب القرار على شركات التأمين الراغبة في إصدار وثائقها رقميًا تقديم طلب رسمي للهيئة مرفقًا به خطة تفصيلية لإجراءات الإصدار والتوزيع الرقمي والمتطلبات التأمينية لإصدار هذه الوثائق، وتشمل وسائل تعريف العملاء بالمنتج عبر مواد مكتوبة ومقاطع فيديو تعريفية، مع إثبات اطلاعهم على الشروط والمخاطر المرتبطة. كما تتعهد شركات التأمين بالالتزام الكامل بالقرارات المنظمة الصارة عن مجلس إدارة الهيئة، لا سيما بقرارات مجلس إدارة الهيئة أرقام ١٣٩ و١٤٠ و١٤١ لسنة ٢٠٢٣.

وفي إطار دعم التحول نحو الاقتصاد غير النقدي، وضمان الشفافية المالية، ومنع أي ممارسات قد تضر بحقوق العملاء أو الشركات، نص القرار على إلزام العملاء بسداد الأقساط المستحقة عن الوثائق الصدرة والموزعة رقميًا مباشرة في حسابات شركات التأمين من خلال ماكينات نقاط الدفع المسلمة إلى الجهة القائمة بالتسويق والتوزيع، أو من خلال أي وسيلة دفع غير نقدي خاصة بالشركة، أو عن طريق وسائل الدفع الإلكتروني المعمول بها ومن بينها الخصم المباشر من الحساب المصرفي أو بطاقات الدفع المصرفية.

وحظرت الهيئة على أي جهة تتعاقد معها شركة التأمين لتسويق وتوزيع وثائقها تحصيل رسوم أو أقساط التأمين أو غيرها من المبالغ من العملاء بأي وسيلة ينتج عنها إضافة تلك المبالغ إلى حساباتها الخاصة، وتلتزم بتحصيلها بالطرق المشار إليها.

«الرقابة المالية» تصدر ضوابط مباشرة نشاط الوساطة في التأمين رقميا و تتيح إصدار وتوزيع وثائق التأمين رقميا

رقمية الوساطة

كما أصدر مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية، القرار رقم (١٩٨) لسنة ٢٠٢٥ بشأن الضوابط الخاصة بمباشرة شركات الوساطة في التأمين لأعمالها رقميًا، وذلك في إطار حرص الهيئة على تعزيز التحول الرقمي بالقطاع المالي غير المصرفي، وتوفير بيئة تنظيمية تدعم استخدام التكنولوجيا المالية في مجال التأمين، وتنفيذًا للضوابط التي نص عليها قانون التأمين الموحد رقم (١٥٥) لسنة ٢٠٢٤. وألزم القرار الشركات المرخص لها بمزاولة نشاط الوساطة في التأمين، والراغبة في مباشرة أعمالها رقميًا، باستيفاء عدد من المتطلبات، هي أن يكون لديها ترخيص ساري من الهيئة، بمزاولة النشاط رقميًا، وتقديم خطة عمل معتمدة من مجلس الإدارة، وتحديد المنتجات والخدمات الرقمية المزمع تقديمها، مع الالتزام بمتطلبات الخدمات الرقمية والأمن السيبراني وفق قراري مجلس إدارة الهيئة رقمي (١٣٩) و(١٤٠) لسنة ٢٠٢٣، وتقديم عرض حي للمنصة الرقمية متضمنًا نتائج اختبارات الاختراق والثغرات للهيئة.

وألزم القرار شركات التأمين المتعاقدة مع وسيط التأمين الرقمي بالتأكد من حصوله على موافقة الهيئة قبل التعاقد، وتخصيص الربط الإلكتروني لأغراض الوساطة فقط، وعرض أسعار المنتجات وفق الأسس الفنية المعتمدة.

كما تلتزم شركات التأمين بتهيئة بنيتها التكنولوجية للربط اللحظي، وتبادل المعلومات والاتصال رقميا، والتأكد من سلامة نتائج اختبارات الاختراق والثغرات (، مع إخطار الهيئة بأي اختراقات أو مخالفات فور حدوثها.

كذلك يتعين على شركات التأمين توفير قنوات لتحصيل أقساط التأمين إلكترونيا، من خلال الشركات المقيدة بالسجل المعد لدى الهيئة للتحصيل الإلكتروني لأقساط التأمين، بما يضمن تحويلها مباشرة إلى حسابها.

ويأتي هذا القرار في إطار توجه الهيئة نحو تعزيز التحول الرقمي ورفع كفاءة سوق التأمين، بما يسهم في توسيع مظلة التغطية التأمينية وإتاحة الخدمات الخاصة به لأكبر عدد ممكن وتعزيز الشمول التأميني والاستثماري والتمويلي.

رضوى عبدالله

خبراء يضعون «روشتة واقعية» لاستكمال «نوبة صحيان» الاقتصاد المصري

السبع : السوق المصري يحتاج بشكل عاجل إلى طروحات جديدة قادرة على إعادة جذب المستثمرين الأجانب والعرب

سامي: ضرورة الانتقال من التركيز على المؤشرات الكلية إلى سياسات قطاعية أكثر وضوحا

سيجور : الأهم هو إتاحة مساحة أكبر للقطاع الخاص عبر تنفيذ فعال لسياسة ملكية الدولة

عبداللطيف : مصر بحاجة إلى دفع النمو الحقيقي والتنمية الملموسة على الأرض

مهنا : مصر تحتاج إلى استثمار أجنبي مختلف عن الأموال الساخنة

عقد المركز المصري للدراسات الاقتصادية، الأسبوع الماضي ، ندوة هامة بعنوان: "نظرة على الأسواق المالية: الربع الثالث من عام ٢٠٢٥"، تم خلالها عرض ومناقشة ما حدث في الأسواق المالية العالمية وتأثيراتها على الأسواق الناشئة والاقتصاد المصري خلال الربع الثالث من العام الحالي، وهو التقرير الذى بدأ المركز إعداده شهريا اعتبارا من يناير ٢٠٢٤، ويتم عرض ومناقشة نتائجه بصورة ربع سنوية، بهدف فهم الأسواق المالية فى ظل التشابكات الكبيرة لها وتأثيراته عالميا وإقليميا ومحليا.

وعرض عمر الشنيطي الشريك التنفيذي بزيلا كابيتال والاستشاري بالمركز المصري للدراسات الاقتصادية، أهم نتائج التقرير، حيث شهدت أسعار السلع الأساسية تفاوتا ملحوظا خلال الأشهر الأخيرة، حيث ارتفع سعر برميل البترول متجاوزًا ٦٣ دولارًا نتيجة التوترات الجيوسياسية، بينما قفز الذهب إلى مستوى تاريخي عند ٣٨٤٥ دولارًا للأوقية، مدفوعا بمخاوف المستثمرين من تصاعد المخاطر الدولية. في المقابل، تراجعت أسعار الحديد بسبب تباطؤ الطلب في الصين وتحسن الإنتاج عالميا.

وأضاف أن البنوك المركزية في الولايات المتحدة وكندا وبريطانيا اتجهت لخفض أسعار الفائدة على الرغم من عودة معدلات التضخم للارتفاع الطفيف، وذلك في محاولة لدعم النمو الاقتصادي في ظل ضعف معدلات التوظيف والضغوط الناتجة عن السياسات التجارية الأمريكية، وهو ما عزز أداء أسواق المال العالمية، حيث حققت مؤشرات الأسهم الأمريكية مستويات قياسية جديدة، نتيجة توقعات مزيد من خفض الفائدة الأمريكية وارتفاع الطلب على الAI وأداء شركات التكنولوجيا.

أما في الأسواق الناشئة، أوضح الشنيطي أن التضخم بدأ ينخفض في عدة دول مثل تركيا وجنوب أفريقيا، بينما ارتفع في الهند بفعل أسعار الغذاء، وفضلت أغلب البنوك المركزية في هذه الاقتصادات تثبيت أسعار الفائدة، انتظارا لاتضاح توجه السياسات النقدية في الغرب.

وأشار إلى أن أسواق المال في تركيا وجنوب أفريقيا وكوريا الجنوبية استفادت من تدفق الاستثمارات مع تراجع تكلفة الاقتراض عالميا، في حين واجهت بورصات الخليج ضغوطا شديدة نتيجة الحرب الأخيرة بين إيران وإسرائيل والتوترات الإقليمية.

وفيما يتعلق بالاقتصاد المصري، أوضح الشنيطي أن تراجع تكلفة الاقتراض عالميا انعكس إيجابا على مصر، حيث انخفضت تكلفة تأمين الدين إلى ما دون ٤٪ لأول مرة منذ سنوات، كما ساعد انخفاض التضخم المحلي على تمكين البنك المركزي من خفض أسعار الفائدة تدريجيا.

وأشار إلى أن التدفقات الدولارية تحسنت بشكل لافت، مدعومة بارتفاع تحويلات المصريين بالخارج، ما عزز احتياطيات النقد الأجنبي التي تقترب من ٥٠ مليار دولار.

وفيما يتعلق بسعر الصرف، أوضح أن الجنيه المصري شهد تحسنا طفيفا أمام الدولار، حيث تراجع السعر الرسمي من ٥٠ إلى ٤٨ جنيها، بما يتماشى مع تراجع العملة الأمريكية عالميا، لكنه لفت إلى عودة الفجوة بين السعر الرسمي وبعض الأسعار غير الرسمية والتي تبلغ حاليا نحو ٤ – ٥٪، وهو ما يتطلب متابعة دقيقة لمنع اتساعها.

تطورات عالمية

وعقب الدكتور محمد فؤاد رئيس مركز العدل لدراسات السياسات العامة، بقوله أن العالم يشهد حالة من الانفصال الإيقاعي بين الاقتصادات الكبرى، وهو ما ينعكس بوضوح على الأسواق المالية والسلعية وكذلك على وضعية الأسواق الناشئة، ومنها مصر.

وأوضح فؤاد أن الولايات المتحدة تتحرك مدفوعة بعاملين أساسيين: الطفرة التكنولوجية والتيسير النقدي، ما يمنحها زخما استثنائيا في النمو ، في المقابل، تواجه أوروبا تباطؤا نسبيا، بينما تستمر الصين في معاناتها من مشكلات هيكلية متراكمة، وإن كان حجم اقتصادها الضخم يمنحها قدرة على الصمود.

واختتم فؤاد كلمته بالحديث عن الوضع في مصر، مؤكدا أن الأرقام تعكس تحسنا في الأصول الأجنبية واستقرارا نسبيا، لكنه شدد على أن هذا التحسن يظل مؤقتا ما لم يصاحبه اهتمام جاد بالإصلاحات الهيكلية، وأوضح أن التجربة المعتادة للأسواق الناشئة تبدأ بضبط سعر الصرف ثم استقرار التدفقات، غير أن المرحلة الأهم ـ المتمثلة في الإصلاحات العميقة لدعم التشغيل والإنتاج ـ ما زالت غائبة، وهو ما يتطلب مواجهة أكثر جرأة لتحقيق نمو اقتصادي مستدام.

احتياجات مصرية

من جانبه أكد علاء الدين السبع رئيس مجلس إدارة شركة بساطة القابضة للمدفوعات المالية، أن السوق المصري يحتاج بشكل عاجل إلى طروحات جديدة قادرة على إعادة جذب المستثمرين الأجانب والعرب ، وأضاف أن هناك قائمة من الطروحات المنتظرة، لكن السوق بحاجة إلى تسريعها، خاصة الطروحات الحكومية التي طال انتظارها مثل طرح بنك القاهرة.

وأوضح السبع أن قطاع البنوك في البورصة المصرية يحتاج إلى لاعب جديد بحجم مناسب بجانب البنك التجاري الدولي، مما سيعزز الثقة ويشجع المستثمرين على العودة. ولفت إلى أن مؤشر الأسهم الأمريكية مستويات قياسية جديدة، نتيجة توقعات خفض الفائدة الأمريكية وارتفاع الطلب على الـ

الحصاد
الرؤية الغائبة أمام عينيك
• السنة السابعة عشر • الاحد 5 أكتوبر 2025 • العدد 811

البنك المركزي يقرر تعطيل العمل بالبنوك الخميس القادم

قرر البنك المركزي المصري، تعطيل العمل بكافة البنوك العاملة في مصر يوم الخميس القادم الموافق ٩ أكتوبر ٢٠٢٥، وذلك بمناسبة عيد القوات المسلحة (السادس من أكتوبر).
وقال البنك المركزي في بيان، يُستأنف العمل صباح يوم الأحد الموافق ١٢ أكتوبر ٢٠٢٥.
وكان الدكتور مصطفى مدبولي رئيس مجلس الوزراء، أصدر قراراً بأن يكون يوم الخميس ٩ أكتوبر ٢٠٢٥ إجازة رسمية مدفوعة الأجر للعاملين في الوزارات والمصالح الحكومية والهيئات العامة ووحدات الإدارة المحلية وشركات القطاع العام وشركات قطاع الأعمال العام بدلا من يوم الاثنين الموافق ٦ أكتوبر ٢٠٢٥ وذلك بمناسبة عيد القوات المسلحة (٦ أكتوبر).

بمشاركة عدد من محافظي البنوك المركزية لدول حوض البحر المتوسط وكبار القادة والمسؤولين

البنك المركزي المصري يستضيف الدورة التاسعة من مؤتمر البنوك المركزية الأورومتوسطية بالقاهرة

في ضوء حرص الدولة المصرية على تعزيز العلاقات المشتركة مع شركاء التنمية الرئيسيين، استضاف البنك المركزي المصري، الأسبوع الماضي، الدورة التاسعة من مؤتمر البنوك المركزية الأورومتوسطية، تحت عنوان"توظيف الابتكار والتكامل من أجل التنمية المستدامة والشاملة للدول الأورومتوسطية"، وذلك بمشاركة عدد كبير من محافظي البنوك المركزية للدول الأورومتوسطية، وصانعي السياسات، والخبراء الاقتصاديين، والأكاديميين، وممثلي المؤسسات المالية الدولية.

منصة للحوار والتعاون الاقتصادي

ويُعد المؤتمر، الذي تم تنظيمه بالتعاون مع البنك المركزي الإسباني (BdE)، ومنظمة التعاون والتنمية الاقتصادية (OECD)، والمعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط(IEMed)، والاتحاد من أجل المتوسط (UfM)، منصة للحوار والتعاون بين البنوك المركزية الأورومتوسطية لمناقشة الموضوعات الاقتصادية والمالية ذات الاهتمام العالمي والإقليمي.
وبهذه المناسبة، أعرب حسن عبد الله، محافظ البنك المركزي المصري، في كلمته الافتتاحية، عن ترحيبه بالمشاركين من مختلف دول المنطقة، مؤكدًا أن استضافة هذا المؤتمر رفيع المستوى تعكس التزام مصر الراسخ بتعزيز التعاون وتبادل الخبرات لدعم الاستقرار والازدهار في المنطقة.
كما أكد سيادته أن المؤتمر يمثل فرصة قيّمة لتعميق أواصر التعاون بين دول حوض البحر الأبيض المتوسط، خاصة في ظل الظروف الراهنة التي تتطلب عملاً مشتركاً لمواجهة التحديات، مشيدًا بجدول أعمال المؤتمر هذا العام، وما يتناوله من قضايا وموضوعات تهدف إلى بناء مستقبل اقتصادي أكثر مرونة وازدهارًا.
وفي السياق نفسه، شدد المحافظ على أن منطقة البحر الأبيض المتوسط لطالما كانت جسرًا للتواصل بين الشعوب والثقافات والقارات، وينبغي لها أن تتحول الآن إلى جسر للابتكار والصمود، مؤكدًا أن العمل المشترك من شأنه تحويل التحديات الراهنة إلى فرص لبناء نظام مالي أكثر استقرارًا وشمولا واستدامة.
من جانبه، دعا خوسيه لويس إسكريفا، محافظ البنك المركزي الإسباني، إلى ضرورة تعزيز التعاون بين البنوك المركزية المشاركة في المؤتمر، مؤكدًا أهمية مواصلة بناء أنظمة مالية مرنة تلبّي احتياجات جميع فئات المجتمع، مضيفًا أنه "في الأوقات التي يسودها عدم اليقين والانقسام، تزداد أهمية النظام متعدد الأطراف وتبرز قيمته بشكل أوضح، ومن ثمّ لا يكفي الحفاظ عليه فحسب، بل يجب العمل على تطويره وتعزيزه بما يواكب المتغيرات المتسارعة في العالم».

دور البنوك المركزية في مواجهة التحديات

وأكد الويز دي ميلو، مدير فرع الدراسات القُطرية في قسم الاقتصاد بمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية، أن البنوك المركزية تلعب دورًا حاسمًا في مواجهة التحديات الراهنة، ولم يعد يقتصر دورها على ضمان الاستقرار النقدي والمالي فقط بل أصبحت ركيزة أساسية لدعم الابتكار، وتمويل التحول الأخضر، وتعزيز النمو الشامل.
وشدد على أهمية الحوار في المرحلة الحالية، والذي أصبح أكثر ضرورة من أي وقت مضى، لتعزيز التعاون وبناء الثقة ودعم النمو المستدام لاسيما في ظل حالة عدم اليقين الاقتصادي العالمي والتغيرات التكنولوجية المتسارعة، مشيرًا إلى أن "منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية منصة موثوقة للحوار حول السياسات، وهي على أتم استعداد لمواصلة دعمها والعمل جنبًا إلى جنب مع شركائها لدفع عجلة الإصلاحات وبناء اقتصادات أكثر مرونة واستدامة في جميع أنحاء المنطقة».

التحديات في منطقة المتوسط

فيما أكد سينين قلورنسا، الرئيس التنفيذي للمعهد الأوروبي للبحر الأبيض المتوسط، أن منطقة البحر المتوسط تواجه ظروفا مشابكة تتمثل في الصراعات والحروب التجارية العالمية، وأزمات الديون، ومخاطر التغير المناخي، إلى جانب التحدي المتمثل في تحقيق نمو أكثر شمولية واستدامة، موضحًا أن هذه القضايا تختبر مرونتنا المالية، وتبرز أهمية وجود بنوك مركزية قوية تعمل كمرتكزات أساسية للاستقرار.

رؤية للتحولات الخضراء والرقمية

وأشارت ميلتم بيوك قرقاش، الأمين العام المساعد للاتحاد من أجل المتوسط، إلى أنّ المنطقة تواجه اليوم «توترات جيوسياسية وفجوات تنموية، وأوجه عدم مساواة اجتماعية بالإضافة إلى الفجوة الرقمية»، مؤكّدة أن إطلاق إمكانات المنطقة يتطلّب تعزيز الاندماج «المبني على التحولات الخضراء والرقمية».
وشددت على عزم الاتحاد من أجل المتوسط على ترجمة هذه الرؤية إلى "إجراءات ملموسة تحقق أثرًا فعليًا لصالح شعوب المنطقة».
وتضمنت فعاليات المؤتمر أربع جلسات رئيسية، حيث جاءت الجلسة الأولى بعنوان "الذكاء الاصطناعي والبنوك المركزية والقطاع المالي"، وأدارها محافظ البنك المركزي الإسباني، وناقشت الدور المتنامي لتقنيات الذكاء الاصطناعي في إعادة تشكيل القطاعين المصرفي والمالي، وسبل توظيفها بكفاءة مع ضمان إدارة المخاطر المصاحبة.
وقد أدار محافظ البنك المركزي المصري، الجلسة الثانية والتي انعقدت تحت عنوان "التمويل من أجل التنمية المستدامة"، وركزت على دور البنوك المركزية في دعم التحول نحو الاقتصاد الأخضر، وتوجيه التمويل لخدمة أهداف التنمية المستدامة، في مواجهة التحديات المناخية والبيئية.

تسهيلا لدمجهم واستكمال مسيرتهم التعليمية

بنك التعمير والإسكان يفتتح مبنى المبيت بمدرسة الأمل للصم وضعاف السمع بمحافظة الفيوم

يواصل بنك التعمير والإسكان تعزيز دوره المجتمعي كمؤسسة مصرفية مسؤولة وموثرة في تنمية المجتمع، وتفعيلا لاستراتيجيته في مجال المسؤولية المجتمعية والتي تضع دعم ذوي الهمم على رأس أولوياتها.
حيث افتتح البنك بافتتاح مبنى المبيت بمدرسة الأمل للصم وضعاف السمع بمحافظة الفيوم بالتعاون مع مؤسسة صناع الخير، حيث قام البنك بتنفيذ خطة تطوير شاملة لمبنى مبيت الطلاب بالمدرسة، تتضمن ترميم المبنى وإعادة تأسيس بنيته التحتية.
بالإضافة إلى تأثيث وفرش غرف المبيت وتجهيزها، بهدف تقديم بيئة تعليمية ومعيشية آمنة تحفز الطلاب من ذوي الهمم على الاستمرار في الدراسة بما يضمن لهم فرصًا أفضل للنمو والتطور ويحد من معدلات التسرب التعليمي، وذلك بإجمالي مساهمات تصل إلى ٢ مليون جنيه.
بحضور كلا من جيهان الجولي رئيس قطاع الاتصال المؤسسي والتنمية المستدامة ببنك التعمير والإسكان، ومصطفى زمزم رئيس مجلس أمناء مؤسسة صناع الخير للتنمية وسفير المبادرة الرئاسية «حياة كريمة»، إلى جانب عدد من قيادات بنك التعمير والإسكان ومؤسسة صناع الخير للتنمية.
وفي هذا السياق، أعرب حسن غانم، الرئيس التنفيذي للبنك المركزي والتنمية المستدامة ببنك التعمير والإسكان، عن اعتزازه بالتعاون المثمر مع مؤسسة صناع الخير، مشيدًا بجهودها في دعم الحماية الاجتماعية والارتقاء بجودة حياة الفئات الأكثر احتياجًا، مؤكدًا على أن مشروع تطوير مبنى المبيت بمدرسة الأمل للصم وضعاف السمع يمثل خطوة محورية لدعم تعليم واندماج طلاب ذوي الهمم عبر تيسير استكمال مسيرتهم التعليمية بصورة آمنة.
وأوضح غانم أن هذا التعاون يعكس حرص بنك التعمير والإسكان على القيام بدوره المجتمعي لتحقيق التنمية الشاملة تماشياً مع رؤية مصر ٢٠٣٠ للتنمية المستدامة، وذلك من خلال استراتيجية واضحة للمسئولية المجتمعية، ترتكز على دعم المبادرات والبرامج ذات الأثر الإيجابي والفعال في المجتمع، مؤكدا على عزم البنك مواصلة جهوده لتوفير حياة كريمة للفئات الأكثر احتياجاً وعلى رأسهم دعم ذوي الهمم باعتبارهم جزء لا يتجزأ من المجتمع، بما يضمن دمجهم الكامل وخلق حالة من تكافؤ الفرص وتحقيق مبدأ العدالة والمساواة بين الجميع.
ومن جانبها أعربت جيهان الجولي، رئيس قطاع الاتصال المؤسسي والتنمية المستدامة ببنك التعمير والإسكان، عن فخرها بمساهمة البنك في تطوير وتأهيل مبنى المبيت بمدرسة الأمل للصم وضعاف السمع بمحافظة الفيوم.
وأكدت أن اختيار المدرسة جاء لكونها المؤسسة التعليمية الوحيدة في المحافظة المخصصة لخدمة الطلاب البنين من ذوي الإعاقة السمعية، وهو ما يمنح المشروع أهمية مضاعفة نظرًا لدوره الكبير في تيسير حياة الطلاب وتخفيف الأعباء عن أسرهم، بما يسهم في تعزيز فرص اندماجهم في المجتمع.
وأشارت الجولي أن دعم وتمكين ذوي الهمم يمثل مسارًا ثابتًا في استراتيجية بنك التعمير والإسكان للمسؤولية المجتمعية، وقناعة راسخة بعمل البنك على ترجمتها إلى مبادرات ومشروعات ذات أثر إيجابي ومستدام، مشيرة إلى قيام البنك بدعم مدرسة النور للمكفوفين بمدينة الفيوم من خلال إعادة تطويرها وتجديدها، بالإضافة إلى التعاون مع وزارة التضامن الاجتماعي، لدعم وتمكين طلاب الجامعات من ذوي الهمم من أسر الفئات الأولى بالرعاية، بما يسهم في تمكينهم أكاديميًا ومجتمعيًا وفتح المجال أمامهم للمشاركة الفاعلة في بناء المجتمع.

٥٠ مليار جنيه إصدارات ضمان مخاطر الائتمان في ٩ أشهر

أعلنت شركة ضمان مخاطر الائتمان CGC عن تحقيق نمو في محفظتها الضمانية خلال الأشهر التسعة الأولى من عام ٢٠٢٥، حيث ارتفع إجمالي الإصدارات الجديدة للضمانات إلى نحو ٥٠ مليار جنيه، مقارنة بـ٣٠ مليار جنيه خلال نفس الفترة من عام ٢٠٢٤.
وأوضحت الشركة في بيان، إن استراتيجيتها لعام ٢٠٢٥، ترتكز على التوسع في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، إلى جانب تعزيز الشراكات مع المؤسسات المالية، بما يسهم في تعميق الشمول المالي ودعم جهود النمو الاقتصادي المستدام.
وأكد خالد جمال العضو المنتدب للشركة أن شركة ضمان CGC، أن مجلس الإدارة وافق على إطلاق برنامج متخصص لشريحة الشركات ذات الحجم فوق المتوسط، والتي يتراوح حجم أعمالها السنوي بين ٢٠٠ مليون و٤٠٠ مليون جنيه.
ونوه، بأن الشركة تسعى لعقد المزيد من الاتفاقيات والشراكات مع المؤسسات المالية الدولية لتعزيز دعم نمو المشروعات الصغيرة والمتوسطة ومتناهية الصغر، والتي تعد ركيزة أساسية لنمو الاقتصاد المصري.

شيماء مرسي

و سط توقعات بمزيد من خفض الفائدة و تحذيرات من حركة الأموال الساخنة

التيسير النقدي ومعركة التضخم يسيطران علي قرارات السياسة النقدية بالبنك المركزي في اجتماعها السادس خلال العام الحالي

واصل البنك المركزي المصري سياسة التيسير النقدي خلال سادس اجتماعات اللجنة السياسة النقدية لهذا العام و قرر – يوم الخميس الماضي- خفض أسعار العائد الأساسية لدى المركزي بنسبة ١٪، لتصل إلى ٢١٪ للإيداع، و٢٢٪ للإقراض، و٢١,٥٪ لسعر الائتمان والخصم وسعر العملية الرئيسية ، وكانت لجنة السياسات النقدية بالبنك المركزي قد قررت خلال اجتماعها في أغسطس الماضي، خفض سعري عائد الإيداع والإقراض للبنك المركزي بواقع ٢٠٠ نقطة أساس، لتصبح ٢٢٪ و٢٣٪ على الترتيب.
. و قال البنك المركزي في بيان – حصلت الحصاد علي نسخة منه – أن هذا القرار يأتي انعكاسا لتقييم اللجنة لآخر تطورات التضخم وتوقعاته منذ اجتماعها السابق.
مضيفا " عالميا، شهدت الفترة الأخيرة مؤشرات على تعافي النمو مع استقرار توقعات التضخم. وعليه، استمرت البنوك المركزية بالاقتصادات المتقدمة والناشئة في تيسير سياساتها النقدية تدريجيا حسبما للتطورات العالمية المتلاحقة. وفيما يتعلق بالأسعار العالمية للسلع الأساسية، واصلت أسعار النفط تسجيل مستويات مستقرة إلى حد كبير، وإن شهدت ضغوطا طفيفة في الآونة الأخيرة بسبب عوامل العرض، بينما سجلت أسعار السلع الزراعية تغيرات متباينة وإن كانت محدودة. ومع ذلك، لا يزال النمو والتضخم العالمي عُرضة للمخاطر، لا سيما احتمالية تزايد التوترات الجيوسياسية وحالة عدم اليقين المرتبطة بالسياسات التجارية.
و ذكر البيان أنه علي الجانب المحلي، تسارعت وتيرة نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي إلى ٥,٠٪ في الربع الثاني من عام ٢٠٢٥ مقابل ٨,٤٪ في الربع السابق. وعليه، سجل متوسط معدل النمو ٤,٤٪ في السنة المالية ٢٠٢٤/٢٠٢٥ مقابل ٢,٤٪ في السنة المالية ٢٠٢٣/٢٠٢٤، مدفوعا بالمساهمات الموجبة من قطاعات الصناعات التحويلية غير البترولية، والسياحة، والتجارة. وعلى الرغم من تسارع وتيرة النمو، لا يزال الناتج أقل من طاقته القصوى، مما يشير إلى أن مستواه الحالي سيواصل دعم المسار النزولي المتوقع للتضخم على المدى القصير، إذ من المنتظر أن تظل الضغوط التضخمية محدودة من جانب الطلب في ظل السياسة النقدية الحالية.
و بين أنه فيما يتعلق بتطورات التضخم، فقد تراجع المعدل السنوي للتضخم العام إلى ١٢,٠٪ في أغسطس ٢٠٢٥ مقابل ١٣,٩٪ في يوليو ٢٠٢٥. وبالمثل، تباطأ المعدل السنوي للتضخم الأساسي إلى ١٠,٧٪ في أغسطس ٢٠٢٥ من ١١,٦٪ في يوليو ٢٠٢٥. ويعكس هذا التباطؤ التطورات الشهرية المحددة في كل من التضخم العام والأساسي، إذ سجلا ٠,٤٪ و٠,١٪ في أغسطس ٢٠٢٥ على التوالي، وهو ما يرجع بشكل رئيسي إلى تراجع أسعار السلع الغذائية والاستقرار النسبي في أسعار السلع غير الغذائية.
ويشير التراجع واسع النطاق في التطورات الشهرية للتضخم خلال الأشهر الثلاثة الماضية إلى تحسن توقعات التضخم والانحسار التدريجي لآثار الصدمات السابقة.
و أوضح أنه في إطار هذه التطورات الإيجابية، تشير تقديرات البنك، إلى أن التضخم سوف يواصل تراجعه ليتراوح ما بين ١٢٪ و١٣٪ في المتوسط في الربع الثالث من عام ٢٠٢٥، مقابل ١٥,٢٪ في الربع السابق.
مشيرا إلي أنه على المدى المتوسط، من المتوقع أن يواصل التضخم مساره النزولي، وإن كان ذلك بوتيرة أبطأ متأثرا ببطء تراجع تضخم السلع غير الغذائية، والإجراءات المقررة لضبط أوضاع المالية العامة. وعليه، تشير التوقعات إلى أن متوسط التضخم العام سوف يسجل حوالي ١٤٪ في عام ٢٠٢٥، ليقترب من مستهدف البنك المركزي المصري بحلول الربع الرابع من عام ٢٠٢٦.
و قال " ومع ذلك، لا تزال توقعات التضخم عُرضة لمخاطر صعودية من الجانبين المحلي والعالمي، ومنها تحريك الأسعار المحددة إداريا بما يتجاوز التوقعات وتصاعد التوترات الجيوسياسية الإقليمية.

خفض تكلفة الدين

و تعليقا علي ذلك ، أكد طارق متولي، نائب رئيس بنك بلوم سابقًا والخبير المصرفي، أن قرار المركزي جاء نتيجة تراجع ملحوظ في معدلات التضخم، سواء على المستوى السنوي أو الشهري.
وأوضح أن البيانات الرسمية أظهرت انخفاض التضخم السنوي إلى ١٢٪، بينما سجل التضخم الشهري تباطؤًا ملحوظًا عند ٠,٤٪ للتضخم العام و٠,١٪ للتضخم الأساسي.
و أشار متولي إلى أن هذا التراجع يعكس انخفاض أسعار السلع الغذائية واستقرار نسبي في أسعار السلع غير الغذائية، ما أتاح للبنك المركزي مساحة لخفض أسعار الفائدة المرتفعة.
وأضاف أن المركزي لا يستند عادةً إلى بيانات شهر واحد فقط، بل يدرس الاتجاهات الممتدة، وهو ما ظهر في تأكيد البيان الصادر على تحسن توقعات التضخم خلال الأشهر الثلاثة الماضية وانحسار تدريجي للصدمات السابقة التي أثرت على السوق.
لفت متولي إلى أن العامل الحاسم وراء الخفض هو الفجوة الإيجابية الكبيرة بين سعر الفائدة والتضخم، موضحًا أن الفائدة على الإيداع كانت ٢٢٪ مقابل تضخم عند ١٢٪، أي أن الفائدة الحقيقية بلغت نحو ١٠٪، وهو رقم مرتفع يمنح البنك مرونة في التحرك.
وبيّن الخبير المصرفي، أن هذا القرار يسهم في خفض تكلفة خدمة الدين العام، وتقليل أعباء الاقتراض على الشركات، ما يدعم النشاط الاقتصادي ويحفز الإنتاج، لكنه شدد على أن المركزي اتسم بالحذر، حيث اكتفى بخفض ١٪ فقط رغم أن بعض التوقعات كانت ترجح خفضًا بمقدار ٢٪، مشيرًا إلى أن ترقب تأثيرات محتملة لارتفاع أسعار الوقود جعل التدرج هو الخيار الأنسب.
اعتبر متولي أن القرار إيجابي للغاية للاقتصاد المصري، إذ سيساهم في تقليل فاتورة خدمة الدين الحكومي، ويوسع من محفظة القروض الممنوحة للأفراد والشركات، كما أن أي خفض في أسعار الفائدة يعد خبرًا مطمئنًا للأسواق وللاقتصاد بوجه عام.

خفض آخر خلال العام الجاري

وتوقع محمد فؤاد، رئيس مركز العدل لدراسات السياسات العامة، أن يواصل البنك المركزي خفض الفائدة خلال الاجتماعات المتبقية من العام بنحو ٢٪ إضافية، ليصل إجمالي الخفض خلال ٢٠٢٥ إلى ما يتراوح بين ٥ و٦٪، ويغلق العام عند مستوى فائدة ١٩٪.
وأضاف فؤاد أن التأثير الأكبر لخفض الفائدة سيكون على الدين الحكومي، خاصة أن كل ١٠٠ نقطة أساس تشكل فرصة لتقليل نحو ٨٠ مليار جنيه من تكلفة خدمة الدين.
وأوضح فؤاد أن خفض الفائدة لن يكون له تأثير كبير على الاقتصاد، نظرًا لضعف تعميم الائتمان، خاصة أن حجمه إلى القطاع الخاص كنسبة من الناتج المحلي لا يزال منخفضًا بنسبة تتراوح تقريبًا بين ٢٥ و٣٠٪ فقط مقارنة بدول ناشئة أخرى، وكذلك هيمنة التمويل الحكومي، حيث توجه البنوك المصرية جزءًا كبيرًا من محافظها لشراء أدوات الدين الحكومي وليس إقراض القطاع الخاص، مما يقلل حساسية الاقتصاد الحقيقي للفائدة، بالإضافة إلى أن كثيرًا من الشركات، خصوصًا الصغيرة والمتوسطة، تمول نفسها ذاتيًا أو خارج النظام المصرفي.

تاثيرات إيجابية علي القطاعات الأقتصادية

فيما أكد رامي حجازي، خبير أسواق المال، أن قرار البنك المركزي المصري تخفيض أسعار الفائدة الرئيسية بنسبة ١٪ يحمل رسائل متعددة للأسواق المحلية والدولية، ويعكس رؤية واضحة بوجود مؤشرات إيجابية على صعيد معدلات التضخم واستقرار سعر الصرف.
وأوضح أن هذه الخطوة تشير إلى أن البنك المركزي يرى أن المخاطر التضخمية باتت تحت السيطرة نسبيا، ما يمنحه مساحة أكبر للتوجه نحو سياسات نقدية أكثر مرونة، تهدف في المقام الأول إلى تحفيز الاستثمار ودعم النشاط الاقتصادي.
مشيرا إلي أن خفض الفائدة سيقلل من تكاليف الاقتراض أمام الشركات والمستثمرين، وهو ما ينعكس على زيادة التوسع في المشروعات الإنتاجية والخدمية، لافتا إلى أن القطاع الخاص سيكون أبرز المستفيدين من القرار، خاصة في القطاعات كثيفة التمويل مثل العقارات والصناعة.
و قال أن القرار قد يساهم أيضاً في تنشيط البورصة المصرية، إذ يمنح المستثمرين المحليين حافزاً أكبر لتوجيه السيولة نحو الأسهم والأدوات الاستثمارية بدلا من الاعتماد فقط على الودائع البنكية.
وفيما يخص تأثير القرار على المواطن العادي، أوضح رامي حجازي، خبير أسواق المال، أن تخفيض الفائدة قد يؤدي على المدى المتوسط إلى تراجع تكلفة التمويل الاستهلاكي والقروض الشخصية، وهو ما يساعد على تحريك القوة الشرائية تدريجياً، لكنه شدد في الوقت ذاته على أن الانعكاسات المباشرة لن تظهر بين ليلة وضحاها.
كما أشار حجازي، إلى أن هذه الخطوة تعطي إشارة واضحة للمستثمرين الأجانب بأن مصر تمضي بخطوات جادة نحو دعم بيئة الاستثمار وتحفيز النمو الاقتصادي، موضحاً أن الحفاظ على استقرار سعر الصرف وتراجع معدلات التضخم سيبقى العنصر الأهم لجذب مزيد من التدفقات الرأسمالية.
كما يرى هاني جنينة، رئيس قطاع البحوث في شركة "الأهلي فاروس"، أن عملية خفض أسعار الفائدة الأساسي لا تزال في مراحلها الأولى ضمن دورة التيسير النقدي. ويشير إلى أن الطريق لا يزال طويلا للوصول إلى مستويات فائدة تبلغ حوالي ١٣٪، وهي النسبة التي يعتقد أنها ستكون مشجعة ومحفزة لدعم تمويل توسعات الشركات وتطوير أعمالها. وتوقع جنينة في مقابلة مع "الشرق" الوصول إلى ذلك المعدل بحلول العام القادم.
تداعيات سلبية على حركة الأموال الساخنة
و في السياق ذاته ، قالت عالية المهدي، العميدة السابقة لكلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة، إن سعر الفائدة الحقيقي في مصر لا يزال من بين الأعلى في العالم رغم الخفض الأخير.

ناصر ..

لتمويل مشروع كابيتال ميد

الأهلي فاروس تصدر صكوك مشاركة بـ ٢,٤ مليار جنيه لصالح المصريين لخدمات الرعاية الصحية

حسن القلا

أعلنت شركة الأهلي فاروس لترويج وتغطية الاكتتاب ذراع بنوك الاستثمار لمجموعة البنك الأهلي المصري – عن نجاحها في إتمام الإصدار الثالث لشركة الأهلي للتصكيك، بقيمة ٢,٤ مليار جنيه، في صيغة صكوك مشاركة متوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية ومرتبطة بأهداف التنمية المستدامة، وذلك لصالح شركة المصريين لخدمات الرعاية الصحية (EHCS) لتمويل جزء من المرحلة الأولى لمشروع «كابيتال ميد» بمدينة بدر، أمام العاصمة الإدارية الجديدة.
يقع المشروع على مساحة ١٣٧ فدان (ما يعادل ١٤٤ إكر)، ويهدف إلى إنشاء مدينة طبية متكاملة بمعايير دولية، توفر أكثر من ٤٠٠٠ سرير و ٧٠٠ وحدة عناية مركزة و ٧٠ غرفة عمليات لخدمة أكثر من ٥ ملايين مريض سنويا.
كما يساهم المشروع في خلق أكثر من ٢٥ ألف فرصة عمل مباشرة عند اكتمال مراحله.
تستهدف "كابيتال ميد" استقطاب السياحة العلاجية من منطقة تضم أكثر من نصف مليار نسمة على بعد أربع ساعات طيران، وتوفير خدمات طبية عالمية تشمل ١٤ مركزا متخصصا مثل مستشفى زراعة الأعضاء، مستشفى إعادة التأهيل، مستشفى صحة المرأة، ومعهد متخصص لأمراض الكبد، إضافة إلى مرافق غير طبية تشمل فندق، ومول تجاري، وخدمات تنقل متكاملة.
يمثل هذا الإصدار أول صكوك مرتبطة بأهداف التنمية المستدامة بصيغة المشاركة في السوق المصري، وأول إصدار صكوك لتمويل قطاع الرعاية الصحية لصالح شركة ناشئة، مما يفتح آفاق جديدة أمام الشركات لطرق أبواب سوق الدين وابتكار حلول تمويلية تدعم النمو الاقتصادي.
قال الدكتور حسن القلا، رئيس مجلس الإدارة والعضو المنتدب لشركة EHCS إن مشروع كابيتال ميد كان حلما يراود المتخصصين في الرعاية الصحية لسنوات طويلة، واليوم يتحول إلى واقع يهدف لإحداث نقلة نوعية في جودة الخدمات الصحية، مع تعزيز دور القطاع الخاص في دعم التنمية الاقتصادية.
فيما علق احمد حيدر، الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب لمجموعة الأهلي فاروس: هذا الإصدار يعكس قوة منصتنا الاستشارية ورؤيتنا نحو قيادة الابتكار وتوسيع نطاق الحلول التمويلية في السوق المصري، نشكر شركة المصريين للرعاية الصحية على ثقتها، ونثمن دعم الهيئة العامة للرقابة المالية وكافة الأطراف المشاركة في إنجاح الإصدار.
كما أكد أمير شريف، العضو المنتدب ورئيس قطاع أدوات الدين في الأهلي فاروس أن هذا الإصدار نقطة تحول في تطوير سوق الصكوك المصرية، وهو بداية لطموحاتنا في تعميق وتوسيع سوق أدوات الدين عبر حلول تمويلية مبتكرة تدعم نمو الشركات.
شارك في ضمان تغطية الإصدار كل من البنك الأهلي المصري، بنك قناة السويس، بنك البركة مصر، بينما شارك بنك ابوظبي التجاري وبنك التنمية الصناعية كبنوك مشاركة.
قام البنك الأهلي المصري بدور متلقي الاكتتاب، وبنك قناة السويس كوكيل للسداد، ومكتب ذو الفقار وشركاها كمستشار قانوني، ومكتب بيكر تيلي كمراقب حسابات، بينما منحت شركة ميريس التصنيف الائتماني للإصدار.
وقامت شركة مصر للإدارة والتنمية الهندسية بدور المهندس الاستشاري المستقل، وشركة RSM مصر بدور المستشار المالي المستقل.

البنك الزراعي المصري يحتفل بحصوله على شهادة الأيزو ISO-9001 والامتثال للمعايير الدولية لتأمين بطاقات الدفع PCI-DSS

محمد أبوالسعود | سامي عبدالصادق | غادة مصطفي | أسماعيل السباعي | جومان سلامة | محمد سلطان

احتفل البنك الزراعي المصري بتحقيق إنجازين في ليلة واحدة، الإنجاز الأول بحصوله على شهادة التوافق مع المعايير الدولية لأمن المعلومات وصناعة بطاقات الدفع (PCI-DSS) بأحدث إصداراتها (V٤,٠,١)، والتي يتم منحها للبنوك التي تطبق أعلى المعايير الأمنية العالمية لحماية بيانات بطاقات الدفع الإلكترونية، كما احتفل البنك بحصول المجموعة القانونية على شهادة الأيزو ISO-٩٠٠١، تأكيداً على التزام مجموعة الشئون القانونية بتطبيق أعلى معايير الجودة في أدائها المهني.
شهد الحفل، هاني سيف النصر، رئيس مجلس إدارة البنك الزراعي المصري، ومحمد أبو السعود، الرئيس التنفيذي، وسامي عبد الصادق، وغادة مصطفى نائبي الرئيس التنفيذي، وعدد من أعضاء مجلس الإدارة، ورؤساء المجموعات والقطاعات.
وخلال الحفل سلم مدحت عبد الوهاب، الرئيس التنفيذي لشركة Accent، شهادة الأيزو ISO-٩٠٠١للمجموعة القانونية، كما قام المهندس عبد الله حسن مدير إدارة الحوكمة والأمن السيبراني لشركة IGRC Square بتسليم شهادة (PCI-DSS)، لقطاع المشروعات.
كما قام أعضاء مجلس إدارة البنك الزراعي المصري، بتكريم عدد من الموظفين، ومنحهم شهادات التميز، تقديراً لهم على جهودهم في تحقيق تلك الإنجازات.
وتُمثل شهادة التوافق مع المعايير الدولية لأمن المعلومات وصناعة بطاقات الدفع (PCI-DSS)، اعترافاً دولياً من قبل كبرى المؤسسات المالية العالمية مثل فيزا وماستركارد وغيرها، بقدرة البنك الزراعي المصري على تقديم خدمات مالية آمنة وموثوقة، وتلبية احتياجات العملاء المصرفية وفق أعلى مستويات الجودة ومعايير الأمان، مما يقلل من مخاطر الاختراقات والاحتيال والسرقات الإلكترونية، كما أنها تمثل أداة استراتيجية تُعزز من مكانة البنك في القطاع المصرفي، تماشياً مع متطلبات البنك المركزي المصري، للتوافق مع معايير الأمن السيبراني.
كما تُعتبر شهادة الأيزو ISO-٩٠٠١ التي حصلت عليها المجموعة القانونية المصرفية المتخصصة، نائب الرئيس التنفيذي للدعم -أن البنك الزراعي المصري سيشهد خلال الفترة المقبلة طفرة غير مسبوقة في مستويات الأداء على كافة المستويات، مدفوعاً بإصرار الإدارة التنفيذية للبنك بالعمل وفق أعلى معايير الجودة والالتزام بإجراءات وسياسات البنك المركزي المصري، وقوانين الدولة المصرية، ما ينعكس بالضرورة على تعزيز مكانة البنك الرائدة في السوق المصرفي المصري وزيادة حصته السوقية، وتوسيع قاعدة عملائه و تعزيز ثقتهم وتشجيعهم على الاستثمار في مجموعة متنوعة من منتجاته وخدماته المصرفية.
ووجهت التهنئة للمجموعة القانونية لحصولهم على شهادة ISO-٩٠٠١ ، كما وجهت الشكر لقطاعات الدعم على حصولهم على شهادة(PCI-DSS) التي تُعد من أرقى وأرفع الشهادات العالمية في مجال أمن المعلومات، ولم يحصل عليها في مصر سوى عدد محدود من البنوك، وذلك عقب اجتياز اختبارات وتقييمات دقيقة لأنظمتنا وإجراءاتنا الأمنية، للتأكد من مدى الالتزام بتطبيق وتنفيذ النظم المتعلقة بأمن المعلومات، وتطبيق كافة متطلبات المعايير العالمية، مما يضع البنك في مصاف البنوك الرائدة في الحصول على هذه الشهادة.
و في سياق متصل ، أكد المهندس اسماعيل السباعي، الرئيس التنفيذي لتكنولوجيا المعلومات، على أهمية شهادة PCI DSS - بوصفها معيار أمان بيانات صناعة بطاقات الدفع ، وهو معيار أمني عالمي تم تطويره من قبل مجلس معايير أمان صناعة بطاقات الدفع (- PCI Security Standards Council PCI SSC) يُحدد متطلبات الأمان التقنية والتنظيمية اللازمة لحماية بيانات بطاقات الدفع (مثل فيزا وماستر كارد وغيرها) من الاختراق أو الاستخدام غير المصرح به. بهدف حماية معلومات حامل البطاقة أثناء التخزين والمعالجة والنقل ومن ثم تقليل مخاطر الاحتيال الإلكتروني وسرقة البيانات.
كما أكدت جومان سلامة، المستشار التنفيذي للمشروعات بالبنك الزراعي المصري وتُمثل شهادة التوافق مع المعايير الدولية لأمن المعلومات وصناعة بطاقات الدفع (PCI-DSS)، اعترافاً دولياً من قبل كبرى المؤسسات المالية العالمية مثل فيزا وماستركارد وغيرها، بقدرة البنك الزراعي المصري على تقديم خدمات مالية آمنة وموثوقة.
وأشارت إلى أن الحصول على شهادة PCI-DSS، إنجاز كبير ساهم فيه الكثير من فرق العمل في مجموعات الدفع الإلكتروني، الأمن السيبراني، تكنولوجيا المعلومات، الأمن الميداني، المجموعة الهندسية، الموارد البشرية، مكافحة جرائم الاحتيال، النظم المصرفية وهندسة العمليات، والفروع، ما يعد إنجازاً يفخر به الجميع.
و أكد محمد سلطان، رئيس المجموعة القانونية، أن حصول المجموعة القانونية على شهادة ISO ٩٠٠١ يمثل تتويجاً لمسيرة مهنية طويلة لإعادة هيكلة ورسم مسار العمل داخل مجموعة الشئون القانونية، مدعوماً بجهود فريق عمل ملتزم، يؤمن بأهمية تطوير الأداء القانوني، والعمل بمعايير مؤسسية واضحة، تُعزز الكفاءة، وتدعم أهداف البنك.
وقال: "إن الحصول على هذه الشهادة ليس هدفاً في ذاته بل محطة تؤكد سلامة ما بدأناه، وتدفعنا لمواصلة العمل بنفس الالتزام، معرباً عن تقديره للإدارة التنفيذية بالبنك، التي حرصت على توفير البيئة الداعمة، وأظهرت التزاماً فعلياً بتطبيق منهجيات الجودة، بما يعكس احترافية الإدارة، وتكامل الرؤية بين كافة مستويات المؤسسة».

بلغت قيمة موجوداتها قراب

الحصاد
الرؤية الغائبة أمام عينيك
● السنة السابعة عشر ● الاحد 5 أكتوبر 2025 ● العدد 811

«المالية»: تسعير إصدار صكوك «مزدوج الشريحة» بقيمة ١,٥ مليار دولار

قامت وزارة المالية بتسعير إصدار صكوك «مزدوج الشريحة» بقيمة ١,٥ مليار دولار، وقد تجاوزت طلبات الاكتتاب ٩ مليارات دولار، على أن يتم الإصدار في ٧ أكتوبر ٢٠٢٥
ذكر بيان لوزارة المالية، أن الشريحة الأولى تتضمن سندات صكوك لأجل ٣,٥ سنة بقيمة ٧٠٠ مليون دولار وبعائد ٦,٣٧٥٪ تستحق في عام ٢٠٢٩، بينما تتضمن الشريحة الثانية سندات صكوك لأجل ٧ سنوات بقيمة ٨٠٠ مليون دولار وبعائد ٧,٩٥٠ ٪ تستحق في عام ٢٠٣٢، ويمثل ذلك متوسط تكلفة تمويل يبلغ ٧,٢٪ لإصدار ذات الآجال يصل إلى ٥,٢٥ عام، وهو عائد أقل من العائد السائد حاليًا لسندات مصر السيادية «اليوروبوند» في السوق الثانوي، بآجال تبلغ ٥ أعوام بعائد ٧,٥ ٪ حاليًا.
أضاف البيان، أنه تم تسعير شريحة الـ ٣,٥ سنة بفارق يقل بنحو ٢٠ نقطة أساس من سعر السندات المصرية لنفس الآجال في السوق الثانوي، وشريحة الـ٧ سنوات بفارق يقل بقيمة ٣٥ نقطة أساس من أسعار العائد على السندات ذات الآجال المتدة لمدة ٧ سنوات.

دون تحديد موعد للمراجعتين الخامسة والسادسة من القرض المصري

العلاقات بين مصر وصندوق النقد الدولي تدخل «نفق الغموض» بسبب الإصلاحات الإضافية و الظروف الاستثنائية

الصندوق : إذا أردت مصر المضي قدماً في المراجعات على مزيد من القروض فعليها أن تسير في تنفيذ إصلاحات إضافية خاصة فيما يتعلق بسياسات ملكية الدولة والتخارج من الأصول

في تطور جديد للعلاقات بين مصر وصندوق النقد الدولي ، قال الصندوق إن مصر إذا أرادت المضي قدماً في مراجعات برنامج الصندوق للحصول على مزيد من القروض، فعليها أن تسير في تنفيذ إصلاحات إضافية خاصة فيما يتعلق بسياسات ملكية الدولة والتخارج من الأصول.
وقالت المتحدثة باسم الصندوق، جولي كوزاك، في إفادة صحفية إن الصندوق يناقش مع الحكومة توقيت إجراء مراجعات مجمعة لبرنامج قرض مصر البالغ ثمانية مليارات دولار ، وأضافت أنه مع استقرار اقتصاد البلاد حاليا فمن الضروري الآن لمصر أن تطبق إصلاحات أعمق لإطلاق العنان لإمكانيات النمو الحقيقية لديها بما يشمل خطوات لتقليل الهيمنة الحكومية على اقتصاد البلاد.
وكانت مصر قد أطلقت في سبتمبر الماضي، رؤية تنموية جديدة لتحويل اقتصادها إلى قوة مستدامة ومستقلة بحلول عام ٢٠٣٠، عبر استهداف زيادة الاستثمارات والتركيز على القطاعات الإنتاجية ورفع معدلات النمو ضمن مسار الإصلاحات الاقتصادية التي تنفذها الدولة.
الرؤية الجديدة التي أطلقتها وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، رانيا المشاط، تحت مسمى « السياسات الداعمة للنمو والتشغيل» تستهدف زيادة معدلات النمو الاقتصادي لتصل إلى ٧٪ في عام ٢٠٣٠، مقابل ٤,٥ ٪ مستهدف في خطة العام المالي الجاري ٢٠٢٥/٢٠٢٦.
وبحسب المشاط ، فإن السردية تستهدف زيادة الاستثمارات الكلية كنسبة للناتج المحلي الإجمالي لتصل إلى ١٨٪ بحلول عام ٢٠٣٠ مقابل ١٥,٢٪ بخطة العام المالي الجاري.
وتعتمد السردية على إصلاحات قائمة، مثل خفض التضخم من ٣٨٪ في ٢٠٢٣ إلى ١٣,٩٪ في يوليو ٢٠٢٥، وتحقيق فائض أولي بنسبة ٢٪ من الناتج المحلي الإجمالي في ٢٠٢٥/٢٠٢٤ ، بالإضافة إلى جذب استثمارات قطرية بقيمة ٧,٥ مليار دولار في الطاقة والسياحة، واستثمارات أجنبية مباشرة بلغت ١٠ مليارات دولار، إلى جانب إيرادات سياحية بقيمة ١٢,٥ مليار دولار في ٢٠٢٥/٢٠٢٤.

ظروف استثنائية

وكان رئيس الوزراء الدكتور مصطفى مدبولي، قال في مؤتمر صحفي الخميس الماضي إن بعض المستهدفات التي تم الاتفاق عليها مع صندوق النقد الدولي يمكن ألا تتحقق بسبب بعض الظروف الاستثنائية.
وأضاف مدبولي، أن هذا الأمر خاضع للنقاش مع صندوق النقد الدولي ، موضحا أنه سيتم استكمال النقاش مع صندوق النقد على هامش اجتماعات الخريف منتصف الشهر الحالي.
في المقابل، قال صندوق النقد الدولي إن التوقيت الدقيق للمراجعات المجمعة القادمة لبرنامج مصر لا يزال قيد المناقشة مع الحكومة، وأضاف الصندوق، أنه مع استمرار تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي في مصر أصبح من الضروري الآن إجراء إصلاحات أعمق لإطلاق العنان لإمكانات النمو الحقيقية في البلاد.
وتابع الصندوق: "المضي قدماً في مراجعات برنامج مصر سيعتمد على تقدم الإصلاح وتحديدا على سياسة ملكية الدولة وبرنامج سحب الاستثمارات من الأصول»

وخلال الشهر الماضي، أكد صندوق النقد الدولي على خطته لإرسال بعثة خبراء إلى مصر خريف هذا العام لمراجعة التقدم الذي أحرزته البلاد في برنامجها التمويلي مع الصندوق، داعيًا إياها إلى الشروع في إصلاحات أعمق.
ولم تُحدد المتحدثة باسم صندوق النقد الدولي، جولي كوزاك، موعدًا محددًا للمراجعتين الخامسة والسادسة المشتركتين للبرنامج، واللتين أعلن عنهما لأول مرة في يوليو ، وأشارت إلى أن الصندوق سيجمع المراجعتين

الحكومة المصرية : برنامج الإصلاح قرار وطني 100% و بعض المستهدفات يمكن ألا تتحقق بسبب الظروف الاستثنائية | كريستالينا جورجييفا : متفهمون لاحتمال ترحيل مصر طرح شركات الحكومة إلى 2026

الخامسة والسادسة لبرنامج دعم مصر البالغ حجمه ٨ مليارات دولار في خريف العام الجاري، لإتاحة المزيد من الوقت للسلطات لإتمام الإصلاحات لتحقيق الأهداف الأساسية لبرنامجها للإصلاح الاقتصادي.
وأكدت كوزاك أن الاقتصاد المصري، رغم التحديات والصدمات الخارجية، اتخذ خطوات حاسمة لتحقيق الاستقرار، أبرزها تحرير سعر الصرف وتشديد السياسات النقدية والمالية، مشيرة إلى أن النتائج بدأت تظهر بالفعل مع تراجع معدل التضخم السنوي إلى ١٢٪ في أغسطس الماضي، وتحسن ثقة المستثمرين في السوق المحلية.
وأوضحت أن الأداء المالي للاقتصاد المصري تجاوز الأهداف المحددة ضمن برنامج الإصلاح، حيث ارتفع معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي إلى ٤,٤٪ خلال العام المالي ٢٠٢٥/٢٠٢٤.
وشددت على أن هذه الإنجازات تُعد بالغة الأهمية للسلطات والشعب المصري، لكنها لفتت في الوقت نفسه إلى ضرورة المضي في إصلاحات أعمق لإطلاق العنان لإمكانات النمو الحقيقية، وتوفير فرص العمل، بما يعزز قدرة الاقتصاد على الصمود أمام الصدمات الخارجية
وأقر صندوق النقد المراجعة الرابعة لبرنامج مصر في مارس الماضي مما أتاح صرف ١,٢ مليار دولار

ترحيل الطروحات

وفي تصريحات لها ، أبدت كريستالينا جورجييفا، المديرة العامة لصندوق النقد الدولي، تفهمها لإمكانية توجه مصر لترحيل طروحات مرتقبة لشركات حكومية إلى ٢٠٢٦، وعبرت عن تفاؤلها حيال التوصل إلى اتفاق على مستوى الخبراء في المستقبل القريب.
وقالت جورجييفا : «طالما أن لدينا رؤية موثوقة، فسيتم أخذ ذلك بعين الاعتبار في مناقشاتنا"، وأضافت : "من حيث المبدأ، هناك اعتراف بأن مستقبل الاقتصاد يتطلب مشاركة أقوى من القطاع الخاص"، موضحةً: "نحن لا نركز على الأهداف السطحية أو الشكلية. نحن ملتزمون باتجاه المسار، وهذا المسار يعني المزيد من ريادة الأعمال، والمزيد من الوظائف الأفضل، ومستوى معيشة أعلى» .
وفي المقابل أكد رئيس مجلس الوزراء مصطفى مدبولي، أن "طروحات الشركات الحكومية قرار وطني، وكدولة نقوم بالتأجيل عندما تكون الظروف غير مواتية" . مشدّداً على أن "برنامج الإصلاح مصري ١٠٠٪ "
وكانت خطة مصر للطروحات تشمل طرح ١٠ شركات على الأقل خلال العام الحالي، بينها ٤ شركات تابعة لجهاز مشروعات الخدمة الوطنية، لكنها لم تطرح أياً من تلك الشركات حتى الآن مكتفية بطرح حصة من المصرف المتحد نهاية ٢٠٢٤، وسط مخاوف من تأثير اضطرابات الأسواق المحلية والعالمية على جدوى تنفيذ الطروحات الأولية.
وفي مطلع أبريل الماضي، تعاقد "صندوق مصر السيادي للاستثمار والتنمية"، و"جهاز مشروعات الخدمة الوطنية" للقوات المسلحة، مع بنكي الاستثمار "إي إف جي هيرميس" و"سي آي كابيتال"، لطرح ٥ شركات حكومية بالبورصة خلال العامين الحالي والمقبل.
ولم تعلن القاهرة حتى الآن عن أحدث نسخة من برنامج طرح الشركات الحكومية على القطاع الخاص، بعد إسناد الملف إلى وزير الاستثمار حسن الخطيب.

مراجعات

على صعيد المفاوضات، وفق المراجعتين الخامسة والسادسة لبرنامج صندوق النقد مع مصر، أفادت جورجييفا أن التفاعل مع المسؤولين المصريين «قوي، ونعتزم الاستفادة من اجتماعاتنا السنوية (في واشنطن من ١٣ إلى ١٨ أكتوبر) بشكل مثمر حتى نتمكن من التوصل إلى اتفاق على مستوى الخبراء في المستقبل القريب».
مديرة الصندوق أبدت نظرة إيجابية حيال أداء الاقتصاد المصري، منوّهة بأن "هناك أجزاء من البرنامج في مصر تسير بشكل جيد للغاية. التضخم انخفض إلى ١٢٪، والنمو متوقع بنسبة ٤,٤٪ ، كما أن الدعم الموجه للفئات المستضعفة مُصمم بشكل جيد ويُنفّذ بقوة» ، وأضافت : "ما زلنا نجري مناقشات حول كيفية تعزيز دور القطاع الخاص في الاقتصاد» .

الخروج من عباءة الصندوق

في لقاء سابق مع عدد من رؤساء تحرير الصحف والمواقع الإلكترونية ، أجاب الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، عن التساؤلات بشأن موعد خروج مصر من عباءة صندوق النقد الدولي ، قائلا : «انتهاء الأزمة الاقتصادية يؤكد أن مصر على المسار السليم، وأننا لن نحتاج برنامجًا جديدًا مع الصندوق».
وأشار إلى الحاجة لـ٥ سنوات، حتى تضمن الحكومة استدامة وتسارع نمو الاقتصاد المصري، منوهًا أن «التحدي الذي يواجه الدولة إنهاء العجز التجاري الموجود» .
وثمن زيادة الصادرات المصرية بما يتراوح بين ٢٠٪ إلى ٢٢٪، فيما تزداد الواردات بنسبة ٤٪ فقط، موضحًا أن «٨٠٪ من واردات مصر عبارة عن مواد خام ومستلزمات إنتاج، وليست سلعًا كمالية» .
وقال: «نعمل على إطلاق سلاسل التغذية، وتوطين صناعة مستلزمات الإنتاج والمواد الخام محليًا للتقليل من استيرادها.
وكان المهندس حسن الخطيب، وزير الاستثمار والتجارة الخارجية، بحث مع وفد من صندوق النقد الدولي، برئاسة أليكس سيجورا، الممثل المقيم الأول للصندوق، أهم ملامح برامج الإصلاح المالي والمؤسسي والتجاري الجاري تنفيذها، بالإضافة لأنشطة الصندوق السيادي.
وخلال اللقاء، أكد الوزير، أن الرؤية الإصلاحية التي تتبناها الدولة حاليًا تقوم على سياسات مدروسة لتحقيق النمو الاقتصادي المنشود، عن طريق خطط الإصلاح وتعزيز مشاركة القطاع الخاص، والاهتمام بشكل كبير على ملف التجارة، لرفع تنافسية الاقتصاد المصري إقليميًا ودوليًا ، وأضاف أن الحكومة تتبنى لأول مرة، سياسة تجارية واضحة وفاعلة تهدف لتشجيع الاستثمارات الوطنية، وتقديم التسهيلات اللازمة للمصدرين.
إلى ذلك، أكد «سيجورا»، أهمية تركيز مصر على الإصلاحات التي تزيد الإنتاجية وتخلق فرص العمل ووصف التقدم الذي حدث في مصر منذ مارس ٢٠٢٤، بأنه «ملحوظ ورائع» على كل المحاور الاقتصادية، موضحًا إيجابية سياسات السيطرة على التضخم وخفض زمن الإفراج الجمركي .
وقال إن الصندوق لا يطلب رفع سلع بعينها، لكنه يوصى بالسيطرة على التضخم، والحكومة هي التي ارتأت رفع أسعار الوقود لعمل وفورات، وتوجيهها للحماية الاجتماعية ، ولفت إلى أن البنك المركزي يسير بخطى جيدة على طريق خفض التضخم، وأن المضي قدما في استهداف التضخم يتيح فرصة لمزيد من خفض الفائدة، مؤكدًا أهمية تنفيذ القوانين والتشريعات التي تصدر والمرتبطة بتوسيع فرص القطاع الخاص ومنها وثيقة ملكية الدولة.
وأكد سيجورا أهمية تركيز مصر على الإصلاحات التي تزيد الإنتاجية وتخلق فرص العمل، ووصف التقدم الذي حدث في مصر منذ مارس ٢٠٢٤ بأنه ملحوظ ورائع على كل المحاور الاقتصادية، موضحا إيجابية سياسات السيطرة على التضخم وخفض زمن الإفراج الجمركي وتقليل عدد الإجراءات والتراخيص.
ودعا إلى تنشيط الخصخصة لخلق مزيد من الشركات التي تحقق أرباحا وتدفع ضرائب وتزيد الاستثمار، كما أكد أهمية تنفيذ القوانين والتشريعات التي تصدر، والمرتبطة بتوسيع فرص القطاع الخاص ومنها وثيقة ملكية الدولة التي صدرت في ٢٢ ووضع سقف للاستثمارات العامة، مشيرا إلى أن مصر تستطيع اجتذاب استثمارات أكبر بحكم الفرص المتوافرة وتنوع الاقتصاد والاستقرار السياسي، منوها بأهمية العمل على الحد من معاناة المواطنين من ارتفاع تكلفة المعيشة، موضحا أن الصندوق لا يوصي برفع الأسعار ولكنه يطالب السيطرة على التضخم وأن الوفورات المحققة من خفض دعم الوقود تتوجه إلى الفئات الأكثر احتياجا.
من جانبه لفت الدكتور محمد فؤاد رئيس مركز العدل لدراسات السياسات العامة إلى أن الأرقام الظاهرية للاقتصاد المصري جيدة، لكن التخوف هو أن مصر مرت بهذه الدورة من قبل أي إصلاحات مالية ونقدية مع الصندوق يترتب عليها استقرار سعر الصرف وزيادة في الاحتياطيات ثم نعود إلى المشاكل مرة أخرى. ولفت فؤاد إلى أن الاستثمار العقاري بالحجم الراهن ينبغي التوقف عنده لما له من انعكاسات، خاصة مع وجود الدولة طرفا في العديد من الصفقات العقارية، ما يحد من جني عائد مناسب من تلك الاستثمارات.
وذكر أن ظاهر السياسات الحكومية يشير إلى أن الأولوية هي أن نسدد ما علينا وبالتالي تكتفي بضبط المالية العامة ولكن لا تمضي قدما في الإصلاح الهيكلي.

ناصر ..

استكمالاً لمساهماته في الحفاظ على البيئة.....

البنك الأهلي المصري يوقع بروتوكول تعاون مع شركة جبرتك للأنشطة البحرية والبيئية

أعلن البنك الأهلي المصري عن توقيع بروتوكول تعاون مع شركة جبرتك للأنشطة البحرية والبيئية، وذلك بهدف استكمال مشروع إعادة تأهيل مناطق الشعاب المرجانية المتأثرة بالتغيرات المناخية في البحر الأحمر، من خلال دعم بمبلغ ٨,٥ مليون جنيه.
وحضر التوقيع محمد الاتربي الرئيس التنفيذي للبنك الأهلي المصري ودينا أبو طالب رئيس التسويق والتنمية المجتمعية بالبنك الأهلي المصري وأحمد جبر صاحب ومدير شركة جبرتك للأنشطة البحرية والبيئية، وفريق عمل التنمية المجتمعية بالبنك الأهلي المصري.
و قد صرح محمد الاتربي أن هذا الدعم يأتي ضمن دور البنك الأهلي المصري في دعم مبادرات التنمية المستدامة والمشروعات البيئية والمجتمعية. وذلك من خلال مشروعات الحفاظ على البيئة البحرية، وتعزيز البحث العلمي، وجذب السياحة البيئية والعلمية بما يتوافق مع أهداف التنمية المستدامة ورؤية مصر ٢٠٣٠.
ومن جانبها أضافت ديانا أبو طالب أن هذا التعاون يأتي استمرارا للتعاون المثمر بين البنك والغطاس أحمد جبر في حماية الحياة البحرية ودعم الأنشطة البيئية، حيث نجح هذا التعاون في تحقيق العديد من الإنجازات أبرزها إنشاء أكثر من ١٢٠ حضانة للشعاب المرجانية واستزراع ما يزيد عن ٤٨٠٠ شعاب مرجانية، وتأسيس مشاتل مرجانية جديدة تضم أكثر من ١٢٦٠ من الشعاب، إضافة إلى تدريب ما يزيد عن ١٢٠ غواصا متطوعا محليا ودوليا على استزراع الشعاب المرجانية، وتنظيم حملات توعية ومبادرات لتنظيف الشواطئ من المخلفات الضارة بالبيئة بمشاركة أكثر من ٦٠٠ متطوع، وهو ما يرفع معدلات الوعي بالتحديات البيئية.
كما أشاد أحمد جبر اعتزازه بالتعاون المتد مع البنك الأهلي المصري، مؤكدا حرصه على تمثيل المشروع كقصة نجاح مصرية في مختلف المحافل والمؤتمرات الدولية لإلقاء الضوء على جهود مصر في تحقيق التنمية المستدامة ومنها مؤتمرات المناخ العالمية COP٢٧ وCOP٢٨.
وأشار إلى أن هذا المشروع يستهدف خلال المرحلة المقبلة التوسع في عمليات استزراع الشعاب المرجانية، وزيادة الحضانات المرجانية، وتطوير آليات علمية مبتكرة للتكيف مع آثار التغيرات المناخية، إضافة إلى تمكين المجتمعات الساحلية وخاصة السيدات عبر أنشطة إعادة التدوير وإنتاج منتجات صديقة للبيئة، وهو ما يسهم في خلق مجتمعات محلية مستقلة اقتصاديا.

بنك القاهرة وتالي يعلنان عن شراكة استراتيجية جديدة لتطوير منظومة المدفوعات الرقمية

أعلن بنك القاهرة عن توقيع اتفاقية شراكة استراتيجية جديدة مع شركة تالي، الرائدة في مجال تمكين المدفوعات الرقمية في مصر، وذلك في إطار سعيه المستمر لتعزيز منظومة المدفوعات الرقمية، واستكمالا لمسيرة تعاون ناجحة ومثمرة بدأت منذ عامين.
وانطلقت الشراكة بين بنك القاهرة وتالي في مجال خدمات قبول المدفوعات للعملاء بأنواعها، والتي حققت العديد من النجاحات خلال الفترة الماضية. واستمرارا لهذا التعاون المثمر، وقع الطرفان عقد شراكة جديد في مجال معالجة و تجهيزات الأنظمة الخاصة ببطاقات الائتمان، بحيث أصبحت تالي مسؤولة عن عمليات المعالجة لهذه البطاقات، الأمر الذي سينعكس إيجابيا على الخدمات الجديدة التي يعتزم البنك طرحها بالإضافة الى التطوير الكامل للخدمات الحالية.
وتُعد تلك الاتفاقية خطوة محورية استكمالاً لما حققه بنك القاهرة من إنجازات استثنائية وتميز في مجال البطاقات وقبول المدفوعات ، حيث ستمكنه من تقديم حلول دفع أكثر أمانا وسلاسة وابتكارا لعملائه، بما يتماشى مع استراتيجيته والتزامه بتبني أحدث التقنيات لدعم منظومة المدفوعات الرقمية في مصر. كما تعكس التزام البنك بتلبية الاحتياجات المتزايدة للسوق المصري.
وصرّح محمد ثروت، رئيس مجموعة التجزئة المصرفية ببنك القاهرة، قائلا: "تؤكد هذه الاتفاقية على رؤيتنا الاستراتيجية ورياداتنا في مجال المدفوعات الرقمية، البطاقات وقبول المدفوعات، حيث تعد محفظة البطاقات الإئتمانية لبنك القاهرة واحدة من اكبر المحافظ بالسوق المصرفي والتي شهدت تطورا بالغا ونجاحات متميزة على مدار الأعوام السابقة.
وأوضح أن تلك الشراكة تشكل محطة بارزة في مسيرة نجاح البنك في قطاع بطاقات الائتمان، والتي تُمثل خطوة استراتيجية نحو مواصلة تقديم منتجات مبتكرة ، إلى جانب توفير خيارات دفع متنوعة من خلال شركة تالي. ويأتي ذلك استنادًا إلى النتائج الإيجابية التي تحققت من خلال شراكتنا السابقة في مجال خدمات قبول المدفوعات، والتي شهد خلالها البنك نموًا ثابتا وإيجابيًا مكنه من تقديم حلول قبول مدفوعات متكاملة لعملائه.
وأشار إلى أن الاستثمار في الشراكات الاستراتيجية مع مقدمي الحلول التكنولوجية المحليين يُعد عنصراً أساسياً لتعزيز الشمول المالي ودعم الاقتصاد المصري، من خلال تقديم حلول دفع آمنة وقابلة للتطوير تركز على تلبية احتياجات العملاء.»
من جانبه، أعرب توفيق محمود، الرئيس التنفيذي والعضو المنتدب لشركة تالي للمدفوعات الرقمية، عن فخره بالشراكة مع بنك بحجم ومكانة بنك القاهرة، مؤكدا أن المشروع يعتمد على أحدث تقنيات معالجة المدفوعات والبنية التحتية الرقمية القوية.
وأضاف:"هذا التعاون يُعد نموذجاً حياً لقوة الشراكة بين المؤسسات المالية والشركات الناشئة المحلية في مجال التكنولوجيا المالية، بما يساهم بشكل مباشر في تحقيق الأهداف الوطنية للتحول الرقمي وتطوير المدفوعات الإلكترونية.»
ويهدف التعاون الجديد بشكل أساسي إلى تعزيز الأمن والحماية من الاحتيال عبر استخدام تقنيات متطورة في معالجة البطاقات، وتوسيع الخدمات الرقمية للبنك لتلبية الاحتياجات المتغيرة للعملاء، وتحسين تجربة المستخدم من خلال تقديم حلول دفع آمنة وسلسة ومبتكرة. كما تسعى تلك الشراكة إلى دعم تطوير منظومة مالية حديثة مبنية على أحدث التقنيات العالمية.
وتُرسّخ هذه الشراكة مكانة تالي كشركة مصرية واعدة في مجال التكنولوجيا المالية، وتؤكد التزامها بتقديم حلول مرنة وآمنة. ومن خلال هذا التعاون، تسعى تالي إلى إحداث نقلة نوعية في مشهد المدفوعات الرقمية في مصر، وتعزيز الابتكار الذي يخدم قطاعي البنوك والتكنولوجيا المالية معا لتوسيع نطاق الخدمات وتلبية احتياجات العملاء.

تحت شعار «أمانة عليك .. توعيهم، نخبي البيانات .. نحمي الحسابات»

بنك مصر يطلق حملته التوعوية للتحذير من مخاطر الاحتيال الإلكتروني

في إطار استراتيجيته الداعمة لتعزيز الثقافة المصرفية لدى عملائه والمجتمع، أعلن بنك مصر عن إطلاق حملته التوعوية الجديدة للتحذير من مخاطر الاحتيال الإلكتروني عبر الرسائل والمكالمات الهاتفية، تحت شعار "أمانة عليك .. توعيهم، نخبي البيانات .. نحمي الحسابات».
تأتي هذه الحملة متزامنة مع شهر التوعية بأمن المعلومات، حيث يركز البنك على رفع مستوى الوعي بأهمية الحفاظ على سرية البيانات المصرفية والشخصية، وعدم مشاركتها تحت أي ظرف. وتشمل هذه البيانات الأرقام السرية، ورموز التحقق (OTP)، وبيانات البطاقات البنكية، إذ يؤكد بنك مصر أنه لا يطلب مطلقا هذه المعلومات عبر الهاتف أو البريد الإلكتروني أو أي من قنوات التواصل الاجتماعي.
وتلفت الحملة انتباه العملاء إلى ضرورة الحذر من الرسائل أو الروابط المجهولة التي توهم المستلمين بأنهم قد فازوا بجائزة أو تطلب منهم تحديث بياناتهم، مؤكدة أن الضغط على مثل هذه الروابط أو التفاعل مع هذه الرسائل قد يعرّض حساباتهم المصرفية للخطر.
كما يشدد بنك مصر على أن حماية الحسابات مسؤولية مشتركة تبدأ من وعي العملاء بكيفية التصرف عند التعرض لمحاولات احتيالية، وتمر بتعزيز ثقافة الإبلاغ الفوري عن أي رسائل أو مكالمات مشبوهة. وفي هذا السياق، يناشد البنك الأطراف الواعية في جميع الدوائر الأسرية والاجتماعية بالمبادرة بإرشاد وتوعية الأشخاص المحيطة بهم، لدرء أي مخاطر احتيالية قد تؤدي إلى فقدان مدخراتهم.
وتتضمن الحملة رسائل مباشرة وسهلة الفهم، يتم نشرها عبر مختلف منصات التواصل الاجتماعي ووسائل الإعلام، لضمان وصولها إلى أكبر شريحة ممكنة من الجمهور، بما يساهم في حماية العملاء من الوقوع في فخ أساليب النصب والاختراق.
بهذه المبادرة، يواصل بنك مصر التزامه الراسخ بتعزيز أمن البيانات وتوفير تجربة مصرفية آمنة، بما يدعم جهود الدولة في تعزيز الشمول المالي والتحول الرقمي، ويسهم في ترسيخ الثقة بين البنك وعملائه.

حقق أرباح بقيمة ٤٦,٣٩٧ مليار جنيه بنهاية يونيو ٢٠٢٥

«البنك التجاري الدولي CIB- مصر» يحقق أرباح تاريخية و يقر زيادة رأس المال إلى ٣٣,٧٧ مليار جنيه

أقرت الجمعية العامة لـ«البنك التجاري الدولي – CIB» (مصر) زيادة رأس المال المصدر والمدفوع من ٣٠,٧٠٨ مليار جنيه إلى ٣٣,٧٧٩ مليار جنيه. جاءت الزيادة باستخدام جزء من الاحتياطي العام وفقًا للقوائم المالية في مارس ٢٠٢٥.
وتبلغ قيمة الزيادة ٣,٠٧ مليار جنيه، موزعة على ٣٠٧,٠٨٥ مليون سهم مجاني بقيمة اسمية ١٠ جنيهات للسهم. وسيتم توزيع الأسهم على المساهمين بواقع سهم مجاني لكل ١٠ أسهم، مع جبر الكسور لصالح صغار المساهمين.
أوضح البنك في بيانه للبورصة أن الجمعية العامة فوضت الرئيس التنفيذي في استكمال إجراءات الزيادة بعد الحصول على الموافقات المطلوبة. كما أتاح القرار حق تفويض الغير، بما يتماشى مع قواعد القيد والشطب الصادرة عن الهيئة العامة للرقابة المالية، واللوائح التنفيذية لبورصة الأوراق المالية.
ووافقت الهيئة العامة للرقابة المالية، على نشر تقرير افصاح البنك التجاري الدولي مصر، الخاص بزيادة رأس المال إلى ٣٣,٧٧ مليار جنيه.

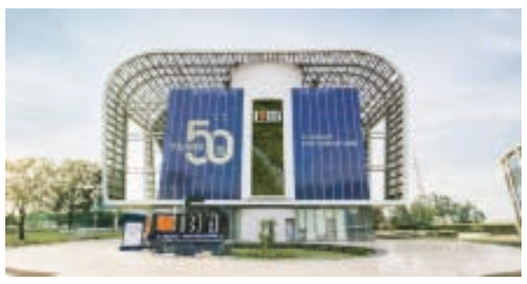

ويتضمن تقرير الإفصاح السير في إجراءات زيادة رأس المال المصدر والمدفوع من ٣٠,٧ مليار جنيه إلى ٣٣,٧٧ مليار جنيه.
والزيادة قدرها ٣,٠٧ مليار جنيه موزعة على ٣٠٧,٠٨ مليون سهم بقيمة اسمية قدرها ١٠ جنيهات للسهم، لإصدار أسهم مجانية ممولة من الاحتياطي العام طبقًا لقوائم المالية المنتهية في مارس ٢٠٢٥.
وقرر مجلس إدارة البنك "التجاري الدولي مصر"، زيادة رأس المال المصدر والمدفوع من ٣٠,٧ مليار جنيه إلى ٣٣,٧٧ مليار جنيه.
وأوضح البنك، أن الزيادة قدرها ٣,٠٧ مليار جنيه موزعة على ٣٠٧,٠٨ مليون سهم بقيمة اسمية قدرها ١٠ جنيهات للسهم، لإصدار أسهم مجانية ممولة من الاحتياطي العام طبقًا لقوائم المالية المنتهية في مارس ٢٠٢٥.
وتوزع الأسهم المجانية الناتجة عن الزيادة بواقع سهم لكل ١٠ أسهم مع جبر الكسور لصالح صغار المساهمين، وذلك بعد الحصول على موافقة المركزي المصري.
وأضاف البنك أنه سيتم السير في إجراءات الزيادة بعد استكمال الموافقات المتعلق بشأن زيادة رأس المال المصدر والمدفوع بأسهم إثابة وتحفيز العاملين والمديرين بالبنك الشريحة السادسة عشر.
و كانت القوائم المجمعة لـ«CIB» قد أظهرت تحقيق أرباح قبل الضرائب بقيمة ٤٦,٣٩٧ مليار جنيه بنهاية يونيو ٢٠٢٥، مقارنة بـ٣٨,٥٥٩ مليار جنيه في الفترة نفسها من ٢٠٢٤. كما حقق البنك صافي ربح مستقل قدره ٣٣,٤٠٩ مليار جنيه خلال النصف الأول من ٢٠٢٥، مقابل ٢٧,٦٨٣ مليار جنيه في يونيو ٢٠٢٤. ويؤكد ذلك استمرار النمو القوي في ربحية البنك وأدائه التشغيلي.
وزاد صافي دخل البنك من العائد خلال النصف الأول من العام الجاري إلى ٥١,٣٣ مليار جنيه، مقابل ٤١,٥٣ مليار جنيه في المدة المقارنة من العام الماضي.
وارتفعت أرباح البنك في الربع الثاني إلى ١٦,٧١ مليار جنيه في المدة من أبريل حتى نهاية يونيو ٢٠٢٥، مقابل ١٥,٦٢ مليار جنيه في الفترة المقابلة من العام الماضي، مع الأخذ في الاعتبار حقوق الأقلية.

« كتابي هديتي».. المصرف المتحد يعزز حق التعليم بالشراكة مع بنك الكساء المصري تحت رعاية المركزي

شارك المصرف المتحد في مبادرة "كتابي هديتي" بالتعاون مع بنك الكساء المصري، للتبرع بالكتب والأدوات والمستلزمات الدراسية للطلاب الأكثر احتياجًا بمختلف أنحاء الجمهورية.
وذلك تحت رعاية البنك المركزي المصري، وتزامنًا مع بداية العام الدراسي الجديد، في إطار التزام المصرف المتحد بدوره الريادي في مجال المسؤولية المجتمعية، ودعم قطاع التعليم، وتحقيق مبادئ التنمية المستدامة.
تهدف المبادرة إلى جمع أكبر عدد من الكتب ومستلزمات الدراسة في العديد من المجالات والعلوم مثل: المجال الثقافي، الدراسي، العلمي، التاريخي، وكتب الأطفال، بالإضافة إلى الأدوات المدرسية اللازمة لطلاب المدارس، وتوزيعها على الأسر الأكثر احتياجًا.
ويأتي ذلك بهدف تخفيف الأعباء عن كاهل هذه الأسر، ودعم الطلاب وذويهم لاستكمال مسيرة التعليم وبناء الإنسان في كافة محافظات الجمهورية.
تعد مبادرة "كتابي هديتي" استمرارًا لمسيرة التعاون الناجح بين المصرف المتحد وبنك الكساء المصري، بعد نجاح العديد من حملات التكافل المجتمعي لدعم الأسر الأشد احتياجًا.
وقد تم تخصيص عدد من الصناديق لهذا الغرض في المركز الرئيسي للمصرف، بالإضافة إلى عدد من فروعه الـ٦٨ المنتشرة بجميع أنحاء الجمهورية، لتيسير مساهمة الموظفين والعملاء في المبادرة.
وتقول جيهان أبو حسين – رئيس قطاع "إيثار" للتنمية المجتمعية بالمصرف المتحد – إن التعليم حق إنساني ومجتمعي، وهو بمثابة البوابة الذهبية لبناء مستقبل أفضل للإنسان والمجتمع ككل.
وأكدت أن المبادرة تنطلق من استراتيجية المصرف المتحد للاستثمار في رأس المال البشري، وتمكين الإنسان عبر توفير بيئة تعليمية متكاملة تساعده على مواصلة الدراسة والتطور وتحقيق طموحه.
أوضحت أبو حسين أن إجمالي عدد الطلاب الملتحقين بمراحل التعليم المختلفة حتى مرحلة التعليم ما قبل الجامعي يبلغ – وفقا لإحصائيات وزارة التربية والتعليم لعام ٢٠٢٤-٢٠٢٥ – أكثر من ٢٥ مليون طالب على مستوى محافظات مصر.
وشددت على أن الدولة، والأجهزة المعنية، والبنك المركزي المصري، يولون اهتمامًا بالغًا بملف التعليم باعتباره قضية أمن قومي، ويعملون جميعًا على توفير بيئة تعليمية ذات جودة عالية، والقضاء على نسب تسرب الطلاب من مراحل التعليم المختلفة، والتي بلغت ٠,٢٤٪ في المرحلة الابتدائية، و٠,٤٧٪ في المرحلة الإعدادية.
وأشادت جيهان أبو حسين بجهود المصرف المتحد التي تأتي في إطار التعاون مع أجهزة الدولة والبنك المركزي المصري لمواجهة أسباب التسرب من التعليم، سواء كانت اقتصادية مثل انخفاض مستوى دخل الأسرة، أو الحاجة لعمالة الأطفال كمصدر دخل، أو اجتماعية مثل تفضيل بعض الأسر تشغيل الفتيات في الأعمال المنزلية بدلا من استكمال التعليم.
كما أكدت على أهمية زيادة الوعي المجتمعي بقيمة التعليم، والعمل على معالجة صعوبات التكدس داخل الفصول، بالإضافة إلى الجوانب النفسية التي قد تؤثر على استكمال المسيرة التعليمية للطلاب.

هالة أبو السعد: ١٠١ مليار جنيه أرصدة تمويل المشروعات متناهية الصغر.. و٤,١ مليون عميل بنهاية يونيو ٢٠٢٥

قالت هالة أبو السعد، رئيس مجلس إدارة الاتحاد المصري لتمويل المشروعات المتوسطة والصغيرة ومتناهية الصغر إن كيانات التمويل الأعضاء بالاتحاد قد نجحت في الحفاظ على مسارها التنموي رغم التحديات الاقتصادية المحيطة، حيث واصلت هذه الكيانات دورها الاستراتيجي في دعم توجهات الدولة لخفض معدلات الفقر وتعزيز الشمول المالي، وفي الوقت نفسه تحقيق قيمة مضافة حقيقية للاقتصاد الوطني.
وأكدت أبو السعد -في بيان صحفي -التزام الاتحاد بالمشاركة الفاعلة في الحوار الوطني حول «الس

البورصة تعلن تنفيذ صفقة بيع اتحاد العاملين المساهمين بالشرقية للدخان بقيمة ٦,٢ مليار جنيه

قالت شركة إي إف جي هيرميس الدولية للسمسرة في الأوراق المالية في بيان مرسل للبورصة المصرية، إن شركة Fidelity investments FZC قامت بالاستحواذ على ٥,٢٠٪ في أسهم الشركة الشرقية – إيسترن كومباني، وذلك عن طريق شراء عدد ١٥٦,١ مليون سهم، بمتوسط سعر ٤٠ جنيهًا للسهم، بقيمة إجمالية للصفقة ٦,٢٤ مليار جنيه.

فيما قالت شركة هيرميس للوساطة في الأوراق المالية في بيان منفصل، إن اتحاد العاملين المساهمين بشركة الشرقية - إيسترن كومباني، قام بالتخارج من كامل حصته في أسهم الشركة الشرقية – إيسترن كومباني، وذلك من خلال بيع عدد ١٥٦,١ مليون سهم، بمتوسط سعر ٤٠ جنيهًا للسهم، بقيمة إجمالية للصفقة ٦,٢٤ مليار جنيه.

دعما لتصدير العقار والترويج للمنتجات العقارية المصرية خارجيا

حوافز حكومية جديدة تعيد رسم مستقبل القطاع العقاري في مصر

خبراء ومطورون : رؤوس الأموال الخاصة العالمية تستهدف ضخ 1,4 مليار دولار في سوق العقارات السكنية المصرية

تضع الدولة المصرية قطاع العقارات على رأس أولوياتها خلال الفترة الحالية ،انطلاقا من مكانته البارزة على الخارطة الاقتصادية والاستثمارية للبلاد ، وفي هذا الإطار عقد الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، اجتماعًا، قبل أيام ؛ لمتابعة تنفيذ مُخرجات اللجنة الاستشارية للتنمية العمرانية وتصدير العقار، وذلك بحضور أعضاء اللجنة وعدد من المطورين العقاريين.

وأكد الدكتور مصطفى مدبولي أن قطاع التطوير العقاري من أهم القطاعات التي تعد قاطرة نمو الاقتصاد الوطني؛ وذلك نظرًا لارتباطه بعدد كبير من الأنشطة الاقتصادية الأخرى، حيث يرتبط هذا القطاع بأكثر من ٩٠ صناعة متنوعة، مؤكدًا أن مصر لديها خبرات واسعة في هذا القطاع.

كما أكد رئيس الوزراء أن القطاع العقاري في مصر يحظى بميزة نسبية مهمة للغاية، لافتًا إلى أن لدينا مطورين عقاريين على أعلى مستوى، كما أن السوق المصرية يتوافر بها العديد من المشروعات العقارية المتميزة، وهو ما يؤهل لجذب المزيد من الاستثمارات بهذا القطاع الحيوي، كما أن تصدير العقار يعد أحد الملفات المهمة التي تعمل الحكومة عليها في سبيل زيادة موارد الدولة من النقد الأجنبي.

وبحسب تصريحات المستشار محمد الحمصاني، المتحدث الرسميّ باسم رئاسة مجلس الوزراء، فإن الاجتماع تناول عددا من المخرجات والتوصيات المنبثقة عن اللجنة الاستشارية، ولا سيما الملفات المتعلقة بتصدير العقار المصري للأسواق الخارجية، بما يتضمنه ذلك من خطة زمنية لتنفيذ منظومة تصدير العقار، والتي يتم تطبيقها من خلال هيئة المجتمعات العمرانية الجديدة في عدد من المدن الجديدة، عن طريق منصة "تصدير العقار" التي توفر نافذة تفاعلية للمستثمرين والمشترين الأجانب، مع ربطها بالجهات المعنية لتيسير إجراءات الشراء والتسجيل، بما يعزز من فرص جذب العملة الصعبة وتنشيط السوق العقارية.

كما تم أيضا خلال الاجتماع مناقشة ملف مرتبط بتصدير العقار وهو الترويج للعقار المصري في الخارج، حيث تم التنويه إلى أن الحكومة تولي هذا الملف أولوية، لما له من أهمية كبيرة في جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية لهذا القطاع، خاصة في ظل ما نشهده من إقبال في الوقت الحالي على تملك الوحدات العقارية المصرية، ولاسيما في المناطق الساحلية.

قدرات السوق المصرية

وكانت العاصمة الإدارية الجديدة استضافت قبل أيام فعاليات النسخة الرابعة عشر لمعرض سيتي سكيب ، وقال هاني خفاجي، المدير العام لشركة إنفورما ماركتس مصر المنظمة لمعرض سيتي سكيب، أن أن السوق المصرية تتمتع بطلب متزايد وقدرات نمو قوية .. لكن الحوافز تظل ضرورية لدعم هذا النشاط وتسريع وتيرة الاستثمار ، مشيرا إلى أن التسهيلات التمويلية، وتبسيط إجراءات التسجيل والتراخيص، ودعم تصدير العقار، تمثل أدوات فعالة لتعزيز جاذبية السوق للمستثمرين المحليين والأجانب.

وبشأن تقييمه للقطاع العقاري في ظل ارتفاع الأسعار، شدد خفاجي على أن العقار ما زال يمثل الملاذ الآمن للاستثمار، سواء للمصريين في الداخل أو العاملين بالخارج، وكذلك للمستثمرين العرب والأجانب.

و قال خفاجي، إن الطفرة العقارية التي تشهدها مصر حاليًا تمثل فرصة استراتيجية لإعادة رسم مستقبل القطاع العقاري بشكل أكثر استدامة وتنظيمًا ، موضحا أن التوسع في إنشاء مدن جديدة مثل العاصمة الإدارية والعلمين الجديدة يتيح المجال لتبني التخطيط العمراني الذكي وتطبيق التكنولوجيا الحديثة في إدارة المشروعات، بما يعزز كفاءة البنية التحتية ويرفع من جودة الحياة، مع تنويع المنتجات العقارية بين السكني والتجاري والسياحي، وطرح حلول تمويلية مبتكرة توسع قاعدة العملاء.

وأكد وجود طلب حقيقي ومستمر على العقار ساعد الشركات على تجاوز تلك التحديات، بل وتحويلها إلى فرص للنمو، موضحا أن القطاع العقاري أصبح أكثر مرونة واستعدادًا للتعامل مع المتغيرات الاقتصادية، لأنه مبني على قاعدة طلب قوية، وهو ما يعزز من استقراره ويجعله من أكثر القطاعات قدرة على جذب الاستثمارات حتى في أوقات الأزمات.

وفيما يخص المنافسة القوية بين المطورين العقاريين، أوضح خفاجي أن هذه الحالة تصب في مصلحة العميل بالدرجة الأولى، إذ تدفع الشركات لتقديم خطط دفع مرنة، ومد فترات السداد، وتقديم خصومات وعروض خاصة داخل المعارض العقارية الكبرى مثل سيتي سكيب.

تصدير العقار

فيما قال طارق شكري رئيس غرفة التطوير العقاري بإتحاد الصناعات المصرية ووكيل لجنة الإسكان بمجلس النواب، إن هناك تقدماً ملحوظا في ملف تصدير العقار حيث أرتفعت قيمة العقارات التي تم بيعها خارجيا خلال العام الجاري الى ١,٥ مليار دولار مقارنة بـ ٥٠٠ مليون دولار العام الماضي.

وأوضح شكري في بيان، أن المطورين العقاريين تحولوا في السنوات الأخيرة إلى دور أشبه بالبنوك من خلال منح فترات سداد طويلة تصل إلى ١٠ و١٢ سنة وأحيانا أكثر، إلا أن جوهر المشكلة يظل مرتبطا بقيمة القسط الشهري.

وأوضح شكري أن الحل الجذري يتمثل في تفعيل نظام تمويل عقاري بفائدة مخفضة كاشفا عن تقدمه بمقترح خلال اجتماع مجلس الوزراء يتمثل في منح تمويل عقاري تستفاد منه الاسرة لمرة واحدة اى يمول وحدة واحدة للأسرة بفائدة بين ٨ الى ١٢ ٪.

واضاف أن المقترح يحدد الفائدة بحسب مساحة الوحدة كالاتي: للوحدات حتى ١٠٠ متر: فائدة ٨٪، ومن ١٠٠ إلى ١٥٠ مترا: فائدة ١٠٪، وأكثر من ١٥٠ مترا: فائدة ١٢٪.

تقسيط الدفعة المقدمة

و خلال الأسبوع الماضي ، أعلن المهندس طارق شكري عن موافقة وزير الإسكان والمرافق والمجتمعات العمرانية المهندس شريف الشريبني على مطلب غرفة التطوير العقاري بتقسيط الدفعة المقدمة لرسوم تنازل أراضي الساحل الشمالي وعلاوات تحسين أراضي الطريق الصحراوي والمقدرة بـ٢٠٪ على عام، على أن يتم سداد باقي المبلغ بموجب أقساط على ٥ سنوات.

وذكر أن وزير الإسكان وافق أيضاً تثبيت الفائدة عند ١٠٪ على الأقساط التي سيتم سدادها: لرسوم الساحل الشمالي وعلاوات تحسين الصحراوي.

استثمارات جديدة

من جانبها أكدت شركة «نايت فرانك مصر» للاستشارات العقارية، أن رؤوس الأموال الخاصة العالمية تستهدف ضخ ١,٤ مليار دولار في سوق العقارات السكنية المصرية ، وقالت الشركة، في تقريرلها بعنوان "الوجهة مصر ٢٠٢٥"، إن نمو القطاع العقاري المصري يستند إلى ارتفاع تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، خاصة من صناديق الثروة السيادية في الخليج العربي.

وتابع التقرير: "تمتلك مصر حاليا عقود إنشاءات بقيمة ١٢٠ مليار دولار، إضافة إلى مشروعات مستقبلية بقيمة ٥٦٥,٥ مليار دولار قيد التخطيط، مما يعزز مكانتها كقوة إقليمية رائدة في مجال التطوير العقاري» .

وقال فيصل دورأني، الشريك ورئيس قسم الأبحاث في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا بالشركة: "تحول مصر إلى قوة إقليمية بارزة في مجال التطوير العقاري يسير بخطى ثابتة بالفعل، فمنذ إصدار تقرير «الوجهة مصر ٢٠٢٣»، شهدت البلاد تسارعا في تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، خاصة من صناديق الثروة السيادية في الخليج العربي، بدءًا من الحصول على تمويل بقيمة ٣٥ مليار دولار لمشروع المدينة العملاقة على الساحل الشمالي بمساحة ١٧٠ مليون متر مربع بفضل صندوق أبوظبي للتنمية، مرورا باستقبال ١٥,٨ مليون سائح العام الماضي، وصولا إلى قرب افتتاح المتحف المصري الكبير في الثالث من نوفمبر المقبل بقيمة مليار دولار».

محمد محيي الدين

غرفة التطوير العقاري: 1,5 مليار دولار قيمة تصدير العقار المصري خلال عام 2025

توقيع اتفاقية شراكة استراتيجية بين «صن راين» و«ماينور» لافتتاح و إدارة ٥٠ فندقاً في مصر

شهد مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، مراسم توقيع اتفاقية شراكة استراتيجية بين مجموعة فنادق ومنتجعات "صن راين"، ومجموعة ماينور الدولية للضيافة، والتي تعد إحدى أكبر المجموعات الفندقية في العالم وصاحبة عدة علامات فندقية شهيرة أهمها "أنانتارا"، وبموجب الاتفاقية تتعاون "صن رايز" مع "ماينور" لإطلاق خطة توسعية تستهدف افتتاح وإدارة ٥٠ فندقاً جديداً في مصر.

وقع على الاتفاقية كل من حسام الشاعر، رئيس مجلس إدارة مجموعة فنادق ومنتجعات "صن رايز"، ووليام إي هاينكي، رئيس مجلس إدارة مجموعة ماينور إنترناشيونال للضيافة، وذلك بحضور شريف فتحي، وزير السياحة والآثار، بحسب بيان صادر عن مجلس الوزراء.

وأكد رئيس الوزراء، أن الاستثمار السياحي يمثل محوراً مهماً ضمن محاور عمل الدولة المصرية خلال الفترة الحالية والمقبلة، حيث يتم العمل على زيادة عدد الغرف الفندقية بالشراكة مع القطاع الخاص الوطني والعالمي، لاسيما في ظل الجهود الحثيثة لتعزيز المقومات الداعمة لجذب الحركة السياحية.

من ناحيته، قال حسام الشاعر، رئيس مجلس إدارة مجموعة فنادق ومنتجعات "صن رايز" وشركة مدار للتطوير العقاري، إن صناعة السياحة المصرية تشهد تطوراً ملموساً ينعكس بشكل إيجابي على زيادة النمو والدخل السياحي، موضحًا أن مصر من أهم الدول السياحية حول العالم وتتمتع بإمكانيات سياحية لا مثيل لها وأن أوان أن تضع مصر أقدامها بين كبار الدول السياحية في العالم.

ولفت، إلى أن هذا الهدف لن يتحقق إلا بزيادة تدفق الاستثمارات الأجنبية والمحلية بقطاع السياحة والتي تليق بإمكانيات المقصد السياحي المصري ويعزز وجوده بقوة على خريطة السياحة العالمية.

وتشمل الشراكة أيضاً شركة مدار للتطوير العقاري، حيث تنطلق البداية بإطلاق ٤ فنادق كبرى ضمن مشروعاتها، في انطلاقة قوية تؤكد قدرة المجموعة على تقديم مشروعات سياحية وسكنية بمستوى عالمي، وفندق في أزهى رأس الحكمة، وفندق في كنز زايد الجديدة، وفندقين في أزهى العين السخنة.

وتعد مجموعة ماينور الدولية من أكبر الكيانات الفندقية عالمياً، وتدير شبكة تضم أكثر من ٦٤٠ فندقاً في ٥٩ دولة عبر ٦ قارات، وتوفر ما يزيد على ٨٠ ألف غرفة فندقية وأكثر من ٣٠٠٠ مطعم، إلى جانب أكثر من ٥٠ علامة تجارية رائدة.

جدير بالذكر، أن مجموعة فنادق ومنتجعات صن رايز تُعد من أبرز علامات الضيافة الفاخرة في مصر، بمحفظة تضم أكثر من ٢٥ فندقاً ومنتجعًا في مواقع سياحية مميزة مثل شرم الشيخ والغردقة والعين السخنة، بالإضافة إلى ٧ فنادق عائمة على النيل، بجانب توسعها بعدد من الأسواق السياحية الدولية ومنها: اليونان والمغرب ورزنزبار، وهو ما رسخ مكانتها كأحد أهم مشغلي الفنادق في السوق المصرية والدولية.

وتمتد استثمارات المجموعة للنشاط العقاري في شركة "مدار للتطوير العقاري" التي تمتلك محفظة مشروعات كبرى تشمل كنز في زايد الجديدة، أزهى العين السخنة، وأزهى رأس الحكمة، بمساحات تتجاوز ١٠٠٠ فدان وأكثر من ٥٠٠٠ وحدة.

منها ١٦,٤ مليار جنيه من الشركات التابعة للجهات السيادية

الضرائب تحصل ٦٧,٤ مليار جنيه من الشركات بعد تطبيق الحياد التنافسي

أكد أحمد كجوك، وزير المالية، على أن تطبيق قانون الحياد التنافسي ساهم بشكل كبير في ترسيخ ثقافة المنافسة العادلة، بما يعكس التزام الحكومة بتأسيس اقتصاد تنافسي قادر على دعم النمو وتوفير فرص العمل للشباب.

وأوضح الوزير، خلال المؤتمر الصحفي الأسبوعي الذي عقده الدكتور مصطفى مدبولي رئيس الوزراء، الخميس الماضي ، أن القانون يهدف إلى تعميق مبدأ المنافسة الحرة وتكافؤ الفرص بين جميع الجهات العاملة في الأنشطة الاقتصادية والاستثمارية، عبر منع أي تشوهات ضريبية ناتجة عن الامتيازات الممنوحة لبعض الكيانات الحكومية، بما يضمن بيئة أعمال عادلة ومحفزة.

ولفت "كجوك"، إلى أن الإيرادات الإضافية الناتجة عن تطبيق القانون يتم توجيهها للصرف على أولويات الموازنة العامة، ولاس يما برامج الحماية الاجتماعية والتنمية البشرية، مضيفًا: "حجم الإيرادات الضريبية المستحقة بشكل أولي عن عام ٢٠٢٤ بلغ نحو ٦٧,٤ مليار جنيه، نتيجة لإلغاء التمييز الضريبي لشركات الدولة».

وقال الوزير، إن الشركات التابعة للجهات السيادية سددت ضرائب بقيمة ١٦,٤ مليار جنيه، في حين تستحق على ١٣٤ جهة حكومية ضرائب أولية بقيمة ٩ مليارات جنيه، بينما سددت الجهات المنضمة حديثًا لمصلحة الضرائب نحو ٤,١ مليار جنيه.

وأشار وزير المالية، إلى أن ضريبة القيمة المضافة المسددة على خدمات بعض الأندية التابعة لجهات الدولة بلغت ٢٣,٤ مليار جنيه، بجانب ٨ مليارات جنيه ضرائب مسددة من شركة العاصمة الإدارية عن نشاطها خلال عام ٢٠٢٤.

وكشف "كجوك"، عن سداد شركات الإنتاج الحربي نحو ١,٩ مليار جنيه ضريبة قيمة مضافة، ومليار جنيه رسم تنمية من شركتي أسمنت تتبعان جهات سيادية، و٣,٥ مليارات جنيه ضرائب دخل من الشركات التابعة لبعض الجهات السيادية.

وزير الاتصالات يشارك في احتفالية سفارة الصين بالقاهرة بمناسبة العيد الوطنى الصينى الـ٧٦

أناب الدكتور/ مصطفى مدبولى رئيس مجلس الوزراء الدكتور/ عمرو طلعت وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات للمشاركة فى الحفل الذى أقامته سفارة الصين بالقاهرة بمناسبة العيد الوطنى الصينى الـ ٧٦ وتقديم التهنئة نيابة عن الحكومة المصرية، وذلك بحضور لياو ليتشيانج سفير الصين بالقاهرة، والمستشار/ محمود فوزى وزير الشئون النيابية والقانونية والتواصل السياسى، وعدد من الوزراء السابقين وسفراء الدول العربية والأجنبية.

وفى مستهل كلمته خلال الاحتفالية؛ أعرب الدكتور/ عمرو طلعت عن سعادته بالمشاركة نيابة عن دولة رئيس مجلس الوزراء الدكتور/ مصطفى مدبولى للاحتفاء بالعام ٧٦ على إعلان القائد ماو تسى تونغ تأسيس جمهورية الصين الشعبية، والاعتزاز بالذكرى ١١ لترفيع العلاقات الدبلوماسية بين الصين ومصر إلى مستوى الشراكة الاستراتيجية الشاملة.

وأضاف الدكتور/ عمرو طلعت أن العام المقبل سيشهد الاحتفاء بالذكرى الـ٧٠ للعلاقات الدبلوماسية الصينية المصرية؛ موضحا أن مصر تعد أول دولة عربية وأفريقية تقيم علاقات دبلوماسية مع جمهورية الصين الشعبية؛ مؤكدا أن العلاقات بين الشعبين تمتد جذورها لآلاف السنين كما أن البلدين لديهما حضارتين عريقتين شكلتا وعى الإنسانية وأسهمتا فى نهضتها العلمية والفنية والأدبية والاقتصادية؛ مضيفا أنه من أعظم القيم التى تأسست عليها حضارتى البلدين هو إيمان الشعبين الراسخ بقيمة العمل والإعلاء من شأنه والتى لازالت هى القيمة الحاكمة والمحرك الرئيسى فى الشراكة الاستراتيجية بين البلدين.

مصر وفرنسا تعلنان تجديد اتفاق التعاون الفني والمالي بـ٤ مليارات يورو حتى ٢٠٣٠

أعلنت رانيا المشاط، وزيرة التخطيط والتنمية الاقتصادية والتعاون الدولي، وإريك شوفالييه، السفير الفرنسي بالقاهرة، خلال مؤتمر صحفي مشترك بمقر الوزارة بالعاصمة الإدارية الجديدة، تجديد التعاون الفني والمالي بين مصر وفرنسا لتنفيذ المشروعات ذات الأولوية في مصر، بقيمة ٤ مليارات يورو حتى ٢٠٣٠، تنفيذاً الإعلان المُشترك الذي تم توقيعه خلال القمة التي عُقدت بين الرئيس عبد الفتاح السيسي، ونظيره الفرنسي، وإيمانويل ماكرون، في إطار الزيارة التي قام بها الرئيس الفرنسي لمصر في الفترة من ٦ إلى ٨ أبريل ٢٠٢٥.

ويتضمن اتفاق التعاون الفني والمالي ثلاثة مجالات رئيسية هي التنمية البشرية وعلى رأسها التعليم العالي، والبنية التحتية المستدامة، والتصدير للتغيرات المناخية من خلال تمويل المشروعات الخضراء خاصة ضمن المنصة الوطنية لبرنامج «نُوفِّي»، وذلك بما يتسق مع النموذج الاقتصادي ضمن «السردية الوطنية للتنمية الاقتصادية»، للتحول إلى القطاعات الأعلى إنتاجية والأكثر قدرة على النفاذ للأسواق التصديرية، بحسب بيان.

لأول مرة .. الرقابة المالية تصدر ضوابط إنشاء المنصات الرقمية للاستثمار في وثائق صناديق الملكية الخاصة ورأس المال المُخاطر

إلزام المنصات بشروط لتسجيل العملاء عليها تتضمن اجتياز اختبار المعرفة المعتمد من الهيئة

أصدر مجلس إدارة الهيئة العامة للرقابة المالية، برئاسة الدكتور محمد فريد، القرار رقم (١٩٤) لسنة ٢٠٢٥، بشأن ضوابط إنشاء المنصات الرقمية للاستثمار في وثائق صناديق الملكية الخاصة ورأس المال المخاطر، لأول مرة.

ويعد صندوق الملكية الخاصة هو صندوق استثمار مباشر مغلق يستثمر أمواله في شراء أوراق مالية مقيدة وغير مقيدة في البورصة، وله مزاولة نشاط رأس المال المخاطر ويتم طرح وثائقه ويجوز قيده في سوق الأوراق المالية، ونشاط رأس المال المخاطر هو الخاص بتمويل نشاط الشركات التي تصدر أوراقا مالية أو دعمها أو تقديم الخدمات الفنية والإدارية أو المشاركة في المشروعات والمنشآت وتنميتها بقصد تحويلها إلى شركات مساهمة أو توصية بالأسهم متى كانت هذه المشروعات وتلك الشركات عالية المخاطر أو تعاني قصورًا في التمويل وما يستتبعه من طول دورة الاستثمار.

جاء ذلك في ضوء استهداف الهيئة وضع إطار قانوني شامل للاستثمار من خلال المنصات الرقمية، بدأ بتنظيم الهيئة لعمل كافة المنصات الرقمية المخصصة للاستثمار في وثائق صناديق الاستثمار العقاري لتوفير بيئة استثمارية آمنة وشفافة وفعالة، وتلى ذلك توفيق أوضاع النماذج الموجودة بالفعل من منصات الاستثمار العقاري، بهدف إتاحة الفرصة لمقدمي المشروعات العقارية لعرض هذه المشروعات على المستثمرين عبر المنصات الرقمية المرخصة من الهيئة.

نص القرار على تعريف المنصة الرقمية للاستثمار في وثائق صناديق الملكية الخاصة ورأس المال المخاطر، بأنها نموذج عمل رقمي قائم على استخدام التكنولوجيا في مزاولة الأنشطة المالية غير المصرفية، معتمد من الهيئة العامة للرقابة المالية، ويسمح بالاكتتاب في وثائق صناديق الملكية الخاصة وإلتي يجوز لها أن تزاول نشاط رأس المال المخاطر أو استردادها، وعرض البيانات والمعلومات اللازمة لإتمام هذه التعاملات، مع توفير كافة الافصاحات اللازمة للمستثمرين لمتابعة استثماراتهم والإعلان عن تسعيرها دوريًا وفقًا للقيمة المحتسبة من جهات مرخصة من الهيئة، وبإتباع معايير التقييم المعتمدة من الهيئة، وجدير بالذكر أن كافة العقود ووثائق الاستثمار يتم حفظها بشكل إلكتروني لدى الجهات المرخصة بذلك من الهيئة.

ووضعت الهيئة بالقرار قواعد منظمة لعمل المنصات الرقمية بعد حصولها على الترخيص من الهيئة العامة للرقابة المالية للاستثمار في وثائق صناديق الملكية الخاصة ورأس المال المخاطر، إذ الزمت الضوابط المنصة بتسجيل الراغب في الاستثمار بعد التحقق من توافر شروط التسجيل، وأهمها اجتياز اختبار المعرفة المعد من المنصة والمعتمد من الهيئة بعد اطلاعه على مواد تعريفية وتعليمية عن الأداة الاستثمارية المتاحة والمخاطر ذات الصلة من خلال المنصة.

كما تلتزم المنصة بتوفير قنوات دفع وتحصيل رقمية مؤمنة وحاصلة على الموافقات اللازمة، وفتح الحسابات اللازمة وفقا لآلية العمل المحددة لدى شركة الإيداع والقيد المركزي، وتسجيل صندوق الاستثمار على المنصة بعد ترخيصه من الهيئة، ويتم الاكتتاب والاسترداد وفقا لمذكرة معلومات مختصرة معتمدة من الهيئة تنشر على المنصة، تتضمن الحد الأدنى المقبول لنجاح الاكتتاب في كل إصدار على حدة، فضلا عن الإعلان عن ملخص دراسة الجدوى للمشروعات المقدمة من كل صندوق.

ولإتاحة سبل التواصل بين المستثمرين ومقدمي المشروعات المستثمر فيها، ألزم القرار المنصة بإتاحة قنوات اتصال دائمة بين صناديق الاستثمار والمسجلين على المنصة للرد على كافة استفساراتهم ومتابعتهم، مع الالتزام بسرعة الرد على أي استفسارات ترد من المسجلين على المنصة فور تلقي الاستفسار وإمساك سجل بالشكاوى الواردة للمنصة ونتائج دراستها، وموافاة الهيئة بتقرير ربع سنوي عن هذه الشكاوى ونتائج دراستها، مع اعتماد كافة البرامج والأنظمة الإلكترونية والبنية التحتية للتطبيقات وقواعد البيانات المستخدمة في المنصة من الهيئة.

كما أوجب القرار على المنصة الإفصاح عن المعلومات الهامة للمستثمرين التي يجب الإطلاع عليها قبل التسجيل والاستثمار، مثل شروط التسجيل على المنصة، وبيانات مدير المنصة، وآلية التعامل مع الشكاوى، وتسوية المنازعات، ومخاطر التشغيل، وآلية استرداد الأموال حال التراجع عن الاستثمار قبل غلق باب الاكتتاب أو عدم تغطية الحد الأدنى، بالإضافة إلى توفير افصاحات للمستثمرين لمتابعة استثماراتهم مثل الإفصاح عن معلومات خاصة بإصدارات الصندوق، ومنها مذكرة المعلومات المختصرة المعتمدة من الهيئة، والقوائم المالية السنوية والدورية للصندوق ومواعيد وقيمة الأقساط إن وجدت.

واشتمل القرار على محاضر جماعة حملة الوثائق بعد التصديق عليها من الهيئة والزيادات المتتالية المقررة لحجم الإصدار، وعن حجم الإصدار الحالي، وعدد الوثائق القائمة وشروط التنفيذ على الوثيقة في حالة الإخلال، بجانب تقرير نصف سنوي عن صافي قيمة وثيقة الاستثمار، وفقا للتقييم الصادر عن شركة خدمات الإدارة بالاستعانة بأحد خبراء التقييم المسجلين لدى الهيئة بشأن تقييم الأصول، على أن يتضمن التقييم إفصاح مقارن عن صافي قيمة وثيقة الاستثمار عن فترتين ماليتين وأسباب أي تغيير بالزيادة أو النقصان.

داليا احمد

وزير الخارجية يلتقي ممثلي كبرى الشركات وصناديق الاستثمار الفرنسية

استهل د. بدر عبد العاطي وزير الخارجية والهجرة وشئون المصريين بالخارج، زيارته إلى باريس يوم الخميس ٢ أكتوبر بعقد لقاء مع ممثلي كبرى الشركات وصناديق الاستثمار الفرنسية، بمقر مجلس أرباب الأعمال الفرنسي MEDEF، وذلك في إطار الحرص على دفع عجلة التنمية الاقتصادية، وتعزيز العلاقات الاقتصادية مع فرنسا، وتوسيع آفاق التعاون مع القطاع الخاص من خلال استكشاف فرص جديدة للتعاون المشترك في مختلف المجالات.

وأشاد الوزير عبد العاطي خلال اللقاء بالتطور الملحوظ الذي شهدته العلاقات المصرية - الفرنسية خلال السنوات الأخيرة، والذي توج بالارتقاء بمستوى العلاقات إلى شراكة استراتيجية.

كما نوه بالنجاحات التي حققتها الشركات الفرنسية العاملة في مصر، لاسيما في مشروعات النقل القومية، معربا عن تطلع مصر إلى جذب مزيد من الاستثمارات الفرنسية، لاسيما في ضوء أن مصر تعتبر ثالث أكبر وجهة للاستثمارات الفرنسية في منطقة الشرق الأوسط، وفرنسا سابع أكبر مستثمر أجنبي وثالث أكبر مستثمر أوروبي في السوق المصري، مشيرا إلى وجود نحو ١٦٠ شركة فرنسية تعمل حاليا في مصر.

كما رحب وزير الخارجية بمخرجات المنتدى الاقتصادي الأخير الذي عُقد في شهر مايو تحت رعاية فخامة رئيس الجمهورية والرئيس الفرنسي، وسلط الضوء على الفرص الواعدة المتاحة أمام الشركات الفرنسية، خاصة في المنطقة الاقتصادية لقناة السويس، بالإضافة إلى الفرص الكبيرة التي تملكها مصر في مجال الطاقة المتجددة وإنتاج الهيدروجين الأخضر والنقل والموانئ وصناعة السيارات والاتصالات والرقمنة والذكاء الاصطناعي، معربا عن التطلع لانعقاد الاجتماع الأول للجنة الصناعية المشتركة بين البلدين.

جهاز مستقبل مصر يستحوذ على 8.7 ٪ من «إيكمي» مقابل 22.8 مليون جنيه

كشفت الشركة الدولية للصناعات الطبية «إيكمي»، في إفصاح لها للبورصة المصرية، عن استحواذ جهاز مستقبل مصر للتنمية المستدامة على حصة قدرها ٨,٧٧٥٪ من رأسمالها.

وأوضحت أن الجهاز اشترى نحو ٥,٠٦ مليون سهم بقيمة إجمالية بلغت ٢٢,٧٧ مليون جنيه، بمتوسط سعر شراء ٤,٥ جنيه للسهم الواحد ارتفع سعر سهم «إيكمي» اليوم، بنسبة بلغت ١٠٪، ليصل سعر السهم إلى ٥,٦٨ جنيه.

وتأسست شركة "أيكمي" عام ١٩٩٤ كشركة صناعية تعمل في مجال الصناعات الطبية، وتم إدراجها في البورصة المصرية منذ عام ٢٠١٤.

«ثروة» تعلن إصدار سندات توريق بقيمة 1.3 مليار جنيه

أغلقت شركة ثروة للتوريق، ذراع مجموعة كونتكت المالية فى سوق أدوات الدين، الإصدار ٤٦ لسندات التوريق لمحفظة التمويل الاستهلاكي المملوكة لشركاتها التابعة والشقيقة، بقيمة إجمالية بلغت ١.٣١٢ مليار جنيه مصرى فى الربع الثالث من عام ٢٠٢٥، كما حظيت سندات الإصدار على تصنيف وترتيب محلى قوى للملاءة الإئتمانية من شركة ميريس – الشرق الأوسط للتصنيف الإئتمانى وخدمة المستثمرين (MERIS) بتصنيفات AA+ و AA و A للشرائح الثلاث بآجال مختلفة تتراوح بين ١٣ وحتى ٦٠ شهر.

وبلغت المحفظة الضامنة للإصدار حوالى ١.٩٤٠ مليار جنيه مصرى، بتصنيف جدارة ائتمانية (A-)، لتحقق بذلك أعلى التصنيفات الإئتمانية الممنوحة لمحافظ التمويل الاستهلاكى فى السوق.

"التعمير والاستشارات" ترفض عروض مزاد أرض سوق التوفيقية

أعلنت شركة التعمير والاستشارات الهندسية، عن إغلاق مزاد بيع أرض سوق التوفيقية، ورفض جميع العروض المقدمة من راغبي الشراء.

وأوضحت التعمير والاستشارات الهندسية، في بيان إلى البورصة المصرية ، أن المزاد أسفر عنه تلقي عدة عروض شراء، ولكنها لم ترتق إلى مستوى السعر السوقي للأرض، والذي تم تحديده من قبل الشركة.

وذكرت، أن أحد المشتركين في المزاد تقدم بطلب لإعادة التفاوض مع الشركة بشأن تحديد سعر جديد للبيع. وأشارت إلى أنها بصدد دراسة هذا الطلب.

"أموك" تحقق أرباحاً سنوية 1.552مليار جنيه تو تقر وزيع أرباح نقدية بواقع 80 قرشاً للسهم الواحد

استعرض الكيميائي ماجد الكردي رئيس شركة الإسكندرية للزيوت المعدنية (أموك) أهم مؤشرات الأداء عن مجمل أعمال الشركة للعام المالي٢٠٢٤/٢٠٢٥ حيث حققت الشركة أداءً إنتاجياً قوياً إذ بلغ إنتاج الزيوت والشموع ١٧٢ ألف طن بنسبة ١٠٨٪ من المستهدف، مع الحفاظ على مزيج المنتجات الأعلى ربحية كالسولار والنافتا والبوتاجاز بإجمالي ٤٤٢ ألف طن، فيما بلغ إنتاج المازوت ٦٦٦ ألف طن، ووفرت الشركة للسوق المحلي ١,١٩١ مليون طن من المنتجات بقيمة ٣٣,٦٦ مليار جنيه، ونجحت في اختراق أسواق تصديرية جديدة، خاصة في أفريقيا، بتصدير ٧٠ ألف طن بقيمة ٦٥ مليون دولار بزيادة ٩٪ عن العام السابق.

وشهدت المؤشرات المالية نمواً ملحوظاً؛ إذ ارتفعت الإيرادات إلى نحو ٣٨ مليار جنيه مقابل ٣٤ مليار جنيه العام السابق، بزيادة ١١٪، وارتفع صافي الربح إلى نحو ١,٥٥٢ مليار جنيه، فيما بلغ إجمالي الاستثمارات ٥,٦ مليار جنيه محققاً نمواً بنسبة ٧,٤٪، وارتفعت حقوق الملكية إلى ٥,٤٢٢ مليار جنيه بنمو ٩٪ عن العام السابق.

مدينة مصر تؤسس شركات تطوير في الخارج باستثمارات مبدئية 5 ملايين دولار

أعلنت شركة مدينة مصر للموافقة، على تأسيس شركات للتطوير العقاري خارج مصر باستثمار مبدئي بقيمة تصل إلى ٥ ملايين دولار، وذلك وفق بيان صحفي أرسلته للبورصة.

ولم تحدد مدينة مصر أي الأسواق التي ستفتح فيها تلك الشركات، ولكنها أكدت للمستثمرين أنها ستفصح مباشرة عن أي مستجدات.

وكانت مدينة مصر للإسكان والتعمير قد أعلنت تراجع أرباح الشركة المجمعة بنسبة ١٢٪ على أساس سنوي خلال النصف الأول من العام الجاري، لتحقق صافي ربح بلغ ١,٢٨ مليار جنيه خلال الفترة من يناير حتى نهاية يونيو ٢٠٢٥، مقابل صافي ربح بلغ ١,٤٥ مليار جنيه خلال الفترة ذاتها من العام الماضي.

وارتفعت إيرادات الشركة خلال الستة أشهر الأولى من العام الحالي إلى ٤,٧٨ مليار جنيه، مقارنة بنحو ٤,٤٧ مليار جنيه خلال الفترة المماثلة من ٢٠٢٤.

رئيس اقتصادية قناة السويس يستعرض الفرص الاستثمارية بالهيئة أمام مجتمع الأعمال والمسئولين الأتراك

أعلنت الهيئة العامة للمنطقة الاقتصادية لقناة السويس عن إطلاقها لأولى الجولات الترويجية لتركيا، بوفد رسمي يترأسه وليد جمال الدين، رئيس الهيئة؛ للترويج للفرص الاستثمارية بالهيئة واستقطاب كبرى الشركات التركية في القطاعات المستهدف توطينها، لا سيما قطاعات المنسوجات والملابس الجاهزة، والتغليف، ومواد البناء، والموانئ والخدمات اللوجستية.

«الاستثمار» تُطلق مبادرة لتمكين الشركات الناشئة من الوصول للأسواق الخارجية

**قال حسام هيبة، الرئيس التنفيذي للهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، إن الهيئة تقوم حاليا بتطوير مبادرة جديدة تشمل برامج تنفيذية تهدف إلى تمكين الشركات الناشئة من الوصول إلى أسواق خارجية جديدة، وإتاحة فرص تمويلية أفضل، مما يعزز من مكانة مصر كمركز رئيسي لأنشطة الشركات الناشئة في إف

الحصاد
الرؤية الغائبة أمام عينيك
● السنة السابعة عشر ● الاحد 5 أكتوبر 2025 ● العدد 811

الخطيب: الحكومة لا تؤمن بفرض تعريفات جمركية لأن المواطن يدفع ثمنها

أكد حسن الخطيب وزير الاستثمار، أن وثيقة السياسة التجارية المصرية عُرضت على مجلس الوزراء، مشيراً إلى الجهود الكبيرة المبذولة لربط السياسة التجارية بالاستثمار بما يتماشى مع توجهات الدولة.

وأوضح في مؤتمر صحفي عقب اجتماع الحكومة الأسبوعي، أن السياسة التجارية المصرية يجب أن تعكس النهج المنفتح للدولة في جذب الاستثمارات المحلية والأجنبية، لافتاً إلى أن العمل جارٍ على تحويل هذه السياسة إلى استراتيجية متكاملة تسهم في تحقيق مستهدفات رؤية مصر ٢٠٣٠.

وأشار إلى أن التركيز ينصب على خفض العجز في الميزان التجاري وزيادة معدلات التصدير، إلى جانب تعميق الصناعة المحلية دون فرض قيود على الاستيراد.

استراتيجية متكاملة لتحويل مصر إلي مركز إقليمي لصناعة الحديد والصلب

تسعي مصر إلي التحول إلي مركز إقليمي لصناعة الحديد والصلب ، وهو ما أكد عليه رئيس الوزراء الدكتور مصطفي مدبولي ، والذي أشار إلى أن هناك تصورا واستراتيجية متكاملة للنهوض بصناعة الحديد والصلب في مصر خلال السنوات العشر القادمة، تم إعدادها من جانب لجنة متخصصة تم تشكيلها تضم العديد من الجهات المعنية، وذلك لبحث ودراسة مختلف المقترحات والتوصيات التي من شأنها النهوض بهذه الصناعة المهمة التي تمثل عنصرا فعالا وركيزة أساسية تدخل في العديد من الصناعات والمجالات التنموية.

واكد رئيس الوزراء أننا نستهدف من خلال تنفيذ وتطبيق مختلف بنود الاستراتيجية المتكاملة للنهوض بصناعة الحديد والصلب، جعل مصر مركزا إقليميا لصناعة الحديد والصلب، تعظيما لما تمتلكه من العديد من المقومات والإمكانات في هذا الصدد، وذلك من خلال استخدام أحدث التكنولوجيا المطبقة في هذا المجال، بما يضمن تعزيز أوجه النمو والاستدامة المرجوة ويرفع من كفاءة الإنتاج وضمان الجودة، وصولا لتعزيز القدرة التنافسية للمنتجات المصرية من هذا القطاع الحيوي في العديد من الأسواق العالمية.

جاء ذلك خلال اجتماع عقده الدكتور مصطفى مدبولي، رئيس مجلس الوزراء، لمتابعة جهود النهوض بصناعة الحديد والصلب في مصر، وذلك بحضور الفريق مهندس كامل الوزير، نائب رئيس مجلس الوزراء للتنمية الصناعية، وزير الصناعة والنقل، ومحمد صلاح الدين، وزير الدولة للإنتاج الحربي، والمهندس محمود عصمت، وزير الكهرباء والطاقة المتجددة، والدكتورة منال عوض، وزيرة التنمية المحلية، وأحمد كجوك، وزير المالية، والدكتور شريف فاروق، وزير التموين والتجارة الداخلية، والمهندس محمد شيمي، وزير قطاع الأعمال العام، والمهندس حسن الخطيب، وزير الاستثمار والتجارة الخارجية، والمهندس كريم بدوي، وزير البترول والثروة المعدنية، والدكتور محمود ممتاز، رئيس جهاز حماية المنافسة ومنع الممارسات الاحتكارية، ومسئولي عدد من الوزارات والجهات المعنية.

وخلال الاجتماع ، تناول الفريق مهندس كامل الوزير، جهود النهوض بقطاع صناعة الحديد والصلب، وما يتم بذله في هذا الإطار للحفاظ على قدرات وتنافسية المنتجات المصرية من هذه الصناعة الواعدة، لافتا كذلك إلى ما يتم في إطار توطين وتعميق الصناعات المغذية لصناعة الحديد والصلب، باعتبار مخرجات هذه الصناعة مدخلات للعديد من الصناعات، وهو ما يدعم قطاعات الصناعة بوجه عام، ويسهم في تحقيق الأهداف المرجوة منه.

من جانبه أشاد النائب عبد الفتاح يحيي، عضو مجلس النواب، بتصريحات الدكتور مصطفى مدبولي، بشأن تطوير صناعة الحديد والصلب، مؤكدا أنها بمثابة خطوة محورية لدعم الاقتصاد المصري.

وأكد " يحيي" أن تطوير صناعة الحديد والصلب تسهم في تقليل الاعتماد على الواردات وتوفير العملة الصعبة، إلى جانب توفير المزيد من فرص العمل للشباب ودعم الاستثمارات المحلية والأجنبية، فضلا عن دورها في تعزيز تنافسية المنتج المصري والإسهام في تحقيق خطط الدولة نحو التنمية الصناعية المستدامة.

وأوضح عضو النواب أن هذه الصناعة تعتبر إحدى الصناعات الاستراتيجية التي تقوم عليها قطاعات البناء والتشييد والبنية التحتية والصناعات الثقيلة، مما يجعلها مصدرا رئيسيا في تحقيق رؤية مصر ٢٠٣٠ .

وكشف الدكتور أحمد الصفتي، الخبير الاقتصادي، تفاصيل إطلاق إستراتيجية جديدة للنهوض بصناعة الحديد والصلب على ١٠ سنوات، وحتى نصل لأهدافها تحتاج ١٥ عامًا ، مشيرا إلى أن صناعة الحديد في مصر تواجه العديد من المعوقات لعل أولها ارتفاع أسعار الطاقة؛ حيث إن الحديد من الصناعات المستهلكة للطاقة بشكل كبير.

«الصناعة» تطلق إجراءات لتوطين وتعميق الصناعات المغذية لصناعة الحديد والصلب

خبراء: التطوير يسهم في تقليل الاعتماد على الواردات وتوفير العملة الصعبة .. والارتباك مستمر بسبب «الرسوم الوقائية»

رسوم وقائية

وبالتوازي مع الإعلان الحكومي عن دعم صناعة الحديد والصلب تواصلت ردود الأفعال على فرض الحكومة رسوما وقائية مؤقتة على واردات البيليت والصلب المدرفل لمدة ٢٠٠ يوم لحماية الصناعة المحلية، مما رفع تكلفة الحديد وزاد المخاوف من ركود سوق البناء وارتفاع أسعار العقارات ، فيما انخفضت واردات الحديد والإنتاج والمبيعات خلال النصف الأول من ٢٠٢٥، بينما ثبتت بعض الشركات الكبرى الأسعار مؤقتاً لتثبيت السوق.

ويبلغ عدد مصانع حديد التسليح في مصر نحو ١٤ مصنعا، أبرزها "حديد عز"، و"بشاي للصلب"، و"السويس للصلب" ، و"حديد المصريين" وهي مصانع متكاملة تنتج خام البيليت.

وتراجع إنتاج مصر من حديد التسليح خلال أول ٦ أشهر من ٢٠٢٥ بنحو ٧٪ ليصل إلى ٣,٨ مليون طن مقارنة مع ٤,١٥٧ مليون طن في الفترة ذاتها من العام الماضي، متأثرا بركود أنشطة البناء، بحسب بيانات رسمية اطلعت عليها "الشرق" في وقت سابق.

وتشهد سوق الحديد في مصر حالة ترقب حذرة عقب فرض الحكومة رسوماً وقائية مؤقتة على واردات البيليت والصلب المدرفل، في خطوة تستهدف حماية الصناعة المحلية من الإغراق، لكنها أثارت مخاوف بشأن زيادات جديدة في التكلفة وبالتالي الأسعار.

وبينما أبقت بعض المصانع الكبرى على أسعارها ثابتة، حذر مسؤولون وتجار من أن استمرار الوضع قد يفاقم الركود في سوق البناء ويرفع تكلفة العقارات خلال الأشهر المقبلة.

وفرضت مصر منتصف سبتمبر الماضي رسوماً وقائية بنحو ١٦,٢٪ على واردات البيليت و١٣,٦٪ على الصلب المدرفل لمدة ٢٠٠ يوم، وهو ما سيؤدي إلى "زيادة التكلفة بنحو ٥ آلاف جنيه لكل طن"، بحسب تصريحات رئيس مجلس إدارة "مجموعة المراكبي للصلب"، حسن المراكبي.

وأضاف أن شركته لم تجر أي تعديل لسعر طن الحديد البالغ نحو ٣٦ ألف للطن تسليم أرض المصنع، موضحا أن "المجموعة تنتج نحو ٧٠٪ من البيليت داخل مصانعها التي تُصنف بأنها شبه متكاملة» .

وجاء فرض الرسوم عقب تضرر الصناعة المحلية بسبب الزيادة الحادة والكبيرة المفاجئة في واردات تلك الأصناف، نظراً لتراجع أسعارها مقارنة مع المنتج المحلي ، فيما انخفضت قيمة الواردات المصرية من حديد الصب والصلب بنسبة ١٨,٦٪ خلال النصف الأول من ٢٠٢٥، لتبلغ ٢,١ مليار دولار، مقابل ٢,٦ مليار دولار تقريباً خلال نفس الفترة من ٢٠٢٤، وفقا لبيانات من الجهاز المركزي للتعبئة العامة والإحصاء.

وقال أحمد الزيني، رئيس شعبة مواد البناء في اتحاد الغرف التجارية، إن رسوم الإغراق "تسببت في عمليات حجز كبيرة لشراء الحديد للتحوط من زيادة الأسعار. التجار رفعوا أسعار الحديد بعد قرار رسوم الإغراق، لكنها عادت لطبيعتها بعد هدوء السوق» .

أوضح الزيني أن قرار شركة "حديد عز" بتثبيت سعر الحديد ٣ أشهر عند ٢٨,٢ ألف جنيه للطن، أعاد حالة الاستقرار إلى السوق وأنهى عمليات الشراء من أجل التحوط.

وكان الاتحاد الأوروبي فرض في مارس الماضي رسوم إغراق على مسطحات الصلب المدرفلة على الساخن المصرية بنسبة ١٥,٦٪ اعتباراً من أكتوبر المقبل، ضمن إجراءات حمائية للصناعة الأوروبية.

وقال محمود مخيمر، رئيس شعبة مواد البناء بالغرفة التجارية في الإسكندرية، إن سوق الحديد والصلب في مصر تمر بحالة ارتباك وركود، وهو ما انعكس بدوره على قطاع مواد البناء بأكمله، بما في ذلك سوق الأسمنت.

مجمع صناعات

وكان الفريق مهندس كامل الوزير نائب رئيس مجلس الوزراء للتنمية الصناعية وزير الصناعة والنقل أعلن مؤخرا خلال زيارة معهد التبين للدراسات المعدنية التابع لوزارة الصناعة عن تشكيل لجنة برئاسة هيئة التنمية الصناعية تضم في عضويتها وهيئة الثروة المعدنية ومعهد التبين للدراسات المعدنية ومركز تحديث الصناعة والمراكز التكنولوجية التابعة للوزارة لدراسة وتخطيط استخدام الحديد المصري بتركيزه الحالي والجمع بين النظريات العلمية والتطبيق العلمي لإخضاع خام الحديد لعمليات تعدينية لتقليل الشوائب المصاحبة للخام بما يسهم في تقليل الاعتماد على الحديد المستورد، مع الأخذ بالاعتبار أن التوجه العالمي الحالي لصناعة الحديد والصلب يتركز على تقليل الأثر الكربوني للصناعة ومراعاة الآثار البيئية حتى يتسنى لصناعة الحديد والصلب المصرية الحفاظ على قدرتها التنافسية واستدامة صادراتها للأسواق العالمية.

ولفت الوزير إلى إمكانية دراسة تحويل مصنع الحديد والصلب بحلوان إلى مجمع للصناعات النسيجية والصناعات المغذية لصناعة الملابس الجاهزة وجذب استثمارات أجنبية لهذا المجمع .

اسامة السيد

الصناعة تحدد ٢٨ فرصة استثمارية واعدة لتعميق التصنيع وتقليل الواردات

حددت وزارة الصناعة ٢٨ صناعة وفرصة استثمارية واعدة ومستهدفة لجذب استثمارات بها بهدف تلبية احتياجات السوق، وتقليل فاتورة الواردات، حيث دعت الوزارة المستثمرين الجادين لضخ استثمارات جديدة أو التوسع في هذه الصناعات الواعدة والمستهدفة التي توليها الوزارة اهتماما بالغا.

وحسب بيان من الوزارة ، تشمل الأسس المعايير التي تم بناءً عليها اختيار هذه الفرص تحديدا مدى توافر الطاقة (غاز - كهرباء - مازوت - فحم وأسعاره)، ومتوسط الأجور الشهرية للعمال والفنيين والمهندسين، وتوافر الموارد والخامات الأولية في مصر، إلى جانب توافر تكنولوجيا الإنتاج والمصانع اللازمة للصناعة، واحتياج السوق المصري لهذه الصناعات، فضلا عن استخدام موقع مصر الجغرافي في توزيع المنتجات الصناعية.

وفيما يلي الفرص الاستثمارية الـ٢٨ بالتفصيل:

١-مكونات الطاقة الشمسية التي تشمل (الخلايا- بطاريات التخزين- أنظمة التتبع الشمسي- العاكسات- برمجيات المراقبة الذكية- الألواح الشمسية الشفافة التقليدية- الألواح القابلة للطباعة المبتكرة- تقنيات تخزين الطاقة المتقدمة).

٢-السيارات ومكوناتها (السيارات الكهربائية- إطارات السيارات- المعدات المختلفة مثل المحركات- أنظمة التوجيه- أنظمة التعليق- المكابح- الزجاج- هياكل السيارات والأتوبيسات- الطنابير- بطاريات السيارات الكهربائية وسيارات البنزين- الإضاءة- الإلكترونيات والأنظمة الذكية).

٣-صناعة البرمجيات وأدوات التحكم في المنظومة الصناعية (حلول الذكاء الاصطناعي والتعلم الآلي للقطاعات الصناعية- الحلول الذكية للرعاية الصحية- أنظمة القيادة الذاتية في السيارات- البرمجيات الذكية لأجهزة الإلكترونيات- حلول الذكاء الاصطناعي في التجارة الإلكترونية)

٤-مكونات طاقة الرياح (المواتير- المراوح- العاكسات- الأبراج الداعمة- المحولات- أنظمة التحكم- البطاريات أو أنظمة التخزين- أجهزة المراقبة والصيانة).

٥-مكونات محطات التحلية والمعالجة (أغشية التناضح العكسي - طلمبات الضغط- أنظمة الفلاتر- خزانات المياه- أنظمة الكهرباء والتحكم- أنظمة التطهير الكيميائي- مولدات الطاقة- أجهزة المراقبة والصيانة- أنظمة التحكم في جودة المياه المعالجة- أجهزة الترشيح- المصافي).

٦-البان الأطفال منذ بداية تصنيعه وليس تجميعه (جمع الحليب الخام- معالجته وتنقيته - البسترة - إضافة المكملات الغذائية والفيتامينات - التجفيف -التعبئة والتغليف).

٧-الومنيوم (قطاعات الألومنيوم - ورق الفويل - الألواح - الكلادينج -أسلاك الألومنيوم- قطع الغيار الصناعية - الحاويات والأوعية- الألومنيوم المعالج بالحرارة - الألومنيوم المؤكسد).

٨-المحولات الكهربائية (العوازل الكهربائية المتقدمة - أنظمة التبريد المتقدمة -المفاتيح الكهربائية الذكية وأنظمة التحكم المتطورة - المحولات الجافة - تقنيات القياس المتقدمة- محولات الجهد العالي جدًا).

٩-المواسير غير الملحومة (المواسير- المواسير المضلعة- المواسير المقاومة للتآكل- المواسير المعزولة حراريًا).

١٠-مضخات رفع المياه ومواتير الأجهزة: (مضخات أفقية - مضخات غاطسة) (مواتير غسالات الصحون / الملابس- مواتير المكيفات الثابتة / المحمولة -مواتير الخلاطات المتخصصة عالية الأداء)، ومواتير الخلاطات المتخصصة عالية الأداء).

١١-المستحضرات الطبية وأدوات التجميل: تعتمد على زراعة النباتات العطرية والطبية واستخراج الزيوت العطرية والمستخلصات الطبيعية وتُستخدم في تصنيع المستحضرات الدوائية والتجميلية.

١٢-صناعة البوليستر (الألياف البوليستر عالية الأداء- البوليستر المعالج بالحرارة- البوليستر المقاوم للحرائق- البوليستر المقوى بالألياف الزجاجية- البوليستر المعاد تدويره بكفاءة عالية).

١٣-صناعة الصودا أش: صناعة الصودا: هي عملية إنتاج كربونات الصوديوم المستخدم في انتاج الصودا الكاوية أو بيكربونات الصوديوم (كمنتجات ثانوية)، وهي مادة أساسية تستخدم في صناعات مثل المنظفات، والصناعات الغذائية، وصناعات المياه.

١٤-المحركات الكهربائية ومكوناتها (المحركات المتزامنة عالية الكفاءة- المحركات الخطية- المحركات المغناطيسية الدائمة عالية الأداء- المحركات التوربينية- المحركات الخاصة بالتطبيقات الصناعية المتخصصة).

١٥-المولدات الكهربائية (المولدات الغازية عالية الكفاءة- المولدات التوربينية الكبيرة- المولدات المحمولة للطوارئ عالية القدرة- المولدات الهجينة العاملة بالوقود المتعدد- المولدات العاملة بالطاقة الشمسية).

١٦-الأحبار: الطباعة على الورق- البلاستيك.

١٧-الأدوات الكهربائية (المفاتيح الذكية "Smart Switches"- قواعد الإنارة المتطورة مثل قواعد الإنارة ذات التحكم عن بعد- البرايز المقاومة للحرارة العالية- الترانسات الخاصة بالتطبيقات الصناعية- الفيوزات الذكية- سويتشات للتحكم في الإضاءة عبر الواي فاي- مفاتيح الحماية الذكية- الكثافات الكهربائية).

١٨-صناعة المواد القابلة للتدوير (إعادة تدوير البلاستيك الحيوي- تصنيع المواد القابلة للتحلل البيولوجي - إعادة تدوير النفايات الإلكترونية- تدوير المواد المعدنية المتقدمة- إنتاج الأكياس القابلة للتحلل- تدوير الزجاج والورق بأنواعهما المتقدمة).

١٩-تشيلرز للتكييف المركزي (تشيلرز بنظام التبريد بالامتصاص - تشيلرز باستخدام التبريد الجاف أو التبريد باستخدام الأمونيا - تشيلرز ذكية تعمل بالتحكم عن بُعد- تشيلرز ذات الكفاءة العالية في استهلاك الطاقة- تشيلرز هجينة تعمل بالطاقة الشمسية والكهربية- أنظمة تشيلرز مع تقنيات الذكاء الاصطناعي لمراقبة الأداء والتحكم التلقائي)، ونظام التبريد بالتطبيقات الذكية، ومكونات نظام تشيلرز لتحقيق قواعد السلامة التشغيلية.

٢٠-المصاعد والسلالم الكهربائية (مصاعد ذكية مزودة بأنظمة التحكم عن بعد- مصاعد تعمل بالطاقة الشمسية- سلالم كهربائية بتقنيات الأمان المتطورة- سلالم كهربائية تعمل بتقنيات توفير الطاقة- مصاعد خفيفة الوزن للتطبيقات السكنية الفندقية- مصاعد ذات قدرة تحكم متعددة الوظائف- سلالم كهربائية مقاومة للحرائق).

٢١-الأنظمة (أنظمة الصوتيات المحيطية- كاميرات مراقبة بالذكاء الاصطناعي- أنظمة صوتية متكاملة للمباني الذكية- أنظمة المراقبة باستخدام الكاميرات الحرارية- أنظمة الصوت المتكاملة للمناسبات والمؤتمرات-كاميرات مراقبة ذات جودة 4K- أنظمة الصوت المتقدمة لتكنولوجيا الـ3D).

٢٢-صناعة الروبوتات المتطورة (روبوتات صناعية لتحسين خطوط الإنتاج- روبوتات طبية لأغراض الجراحة والعلاج - روبوتات ذكية للتخزين والنقل - روبوتات للأعمال مثل التنظيف في الأماكن الملوثة).

٢٣-صناعة الهيدروجين الأخضر (إنتاج الهيدروجين باستخدام الطاقة المتجددة مثل الطاقة الشمسية والرياح- تحليل المياه الكهربائي باستخدام مصادر الطاقة النظيفة- تقنيات تخزين الهيدروجين منخفضة التكلفة - الهيدروجين الأخضر كوقود بديل في النقل والصناعة الثقيلة).

٢٤-البتروكيماويات (PVC البولي فينيل كلوريد- PE البولي إيثيلين- PP البولي بروبلين- PET البولي إيثيلين تيرفثالات- PU البولي يوريثين- المطاط الصناعي).

٢٥-الصناعات النسيجية التي تشمل الملابس الجاهزة، والمنسوجات، والغزول من ألياف طبيعية وصناعية، وإعادة تدوير أقمشة البوليستر، وإعادة تدوير مخلفات مصانع النسيج، والألياف الصناعية.

٢٦-الصناعات الغذائية (الأطعمة الصحية والبديلة "المنتجات العضوية والخالية من الجلوتين"- اللحوم النباتية- الوجبات الجاهزة الصحية والمجمدة- المشروبات البديلة للبن مثل حليب اللوز- منتجات الأطعمة المخصصة للأنظمة الغذائية الخاصة- الوجبات الخفيفة الصحية المعلبة- الأطعمة المدعمة بالبروتين - إنتاج بروتين شرش اللبن - إنتاج حمض الستريك).

٢٧-الصناعات الجلدية (الأحذية والحقائب والملابس والأحزمة الجلدية- المنتجات الجلدية باستخدام تقنيات الطباعة ثلاثية الأبعاد - الأثاث الجلدي المخصص بألوان وأنماط معقدة) وإعادة تطوير مخلفات المدابغ: لإنتاج أحماض أمينية تستخدم في تحسين أداء صباغة المنسوجات، وصباغة الجيلاتين (طبي- صناعي).

٢٨-الحديد ومشتقاته ويشمل (حديد التسليح - الحديد المسطح - الحديد المدرفل على الساخن - الحديد المدرفل على البارد "صاج السيارات"- الحديد الزهر- أنابيب الحديد- أسلاك الحديد- الحديد المقاوم للصدأ)، ومخلفات الحديد (تدوير مخلفات مصانع الجلفنة "حمض الهيدروكلوريد المستنفذ من انتاج مادة كلوريد الحديديك المستخدم في معالجة المياه، ومخلفات الحديد المستخدم في الاثاث المعدني "القوائم الأكر- المقابض كمستلزمات بناء منزلية"، ومخلفات مصانع الحديد والصلب من الطوب الحراري لإنتاج كبريتات الماغنسيوم كسماد متخصص.

رضوى عبدالله

إطلاق خدمات «إنترنت الأشياء» للسيارات بتراخيص لـ ٧ شركات عالمية

شهد الدكتور عمرو طلعت، وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، توقيع تراخيص جديدة بين الجهاز القومي لتنظيم الاتصالات وسبع شركات عالمية لتصنيع السيارات، لتقديم خدمات "إنترنت الأشياء» (IoT) للسيارات في مصر.

وتهدف هذه الخطوة إلى تعزيز تجربة القيادة وتوفير مستويات أعلى من الأمان والراحة للمواطنين.

وتسمح التراخيص الجديدة بتشغيل خاصية "إنترنت الأشياء" التي تُمكن السائق من الاستفادة من أنظمة متطورة بشكل آمن ومنظم، مع ضمان **حماية بيانات المستخدمين وخصوصيتهم**، وتشمل هذه الخدمات أنظمة الملاحة والتتبع، ووسائل الاستغاثة في الطوارئ (E-Call)

- الشركات العالمية الرائدة الموقعة

تشمل الشركات السبع التي وقعت التراخيص عدداً من كبرى العلامات التجارية العالمية وممثليها في مصر، مثل:

- تعزيز التحول الرقمي ومنظومة النقل الذكي

وأكد الدكتور عمرو طلعت، أن إدخال هذه الخدمات يعزز من تجربة القيادة في مصر، موضحًا أنه لا يمكن بناء مجتمع رقمي متكامل دون الاستفادة من مزايا المنظومات الرقمية، وأن تقنيات الذكاء الاصطناعي ستسهم في تطوير هذه الخدمات بشكل مستمر.

وأوضح «طلعت»، أن الأجهزة والمعدات الحديثة أصبحت مزودة بحساسات أو أجهزة صغيره قادرة على الاتصال بالإنترنت وهو ما يعني أن الأشياء مثل التليفزيون والسيارات أصبح يمكن أن تتصل بالإنترنت .

وأضاف طلعت أن السيارات الحديثة بها خاصية الاتصال بالإنترنت بما يعرف بالسيارات المتصلة ومن ثم تم العمل على إيجاد إطار حوكمي يمكن مصنعي ومستوردي الطرز الحديثة من هذه السيارات إتاحة خاصية خدمات "إنترنت الأشياء" للسيارات للمواطن المصري. وأشار إلى أهمية هذه الخاصية في توفير مستوى أمان أعلى من خلال قدرة السيارة على ارسال إشارات تنبيه او إغاثة في الحالات التي تستلزم الإغاثة والتواصل مع الشركة المصنعة لو السيارة بها عطل.

اسلام عبدالفتاح

وزير التموين يجتمع مع شعبة البقالة والمواد الغذائية لبحث تذليل التحديات وضبط الأسواق

عقد الدكتور شريف فاروق وزير التموين والتجارة الداخلية، اجتماعًا موسعًا مع شعبة تجار البقالة والمواد الغذائية ولجنة تيسير الأعمال بالاتحاد العام للغرف التجارية، وذلك بمقر الغرفة التجارية بمحافظة الجيزة، بحضور أحمد الوكيل رئيس الاتحاد العام للغرف التجارية، والمهندس أسامة الشاهد رئيس مجلس إدارة الغرفة، والدكتور علاء عز الأمين العام للاتحاد، وعدد من قيادات الوزارة.

وأكد الدكتور شريف فاروق خلال الاجتماع حرص الوزارة على الاستماع لمطالب التجار التموينيين ومنافذ مشروع «جمعيتي»، والوقوف على أبرز التحديات التي تواجههم، مشددًا على أن الحكومة تعمل على وضع حلول عملية تضمن استمرار توافر السلع الأساسية بأسعار مناسبة للمواطنين مع الحفاظ على مصالح التجار.

وأوضح الوزير أن الشراكة مع الغرف التجارية والتجار ركيزة أساسية لضبط الأسواق وتحقيق التوازن بين العرض والطلب، مشيرًا إلى أن توجيهات القيادة السياسية واضحة بشأن دعم وتطوير المنظومة التموينية بما يلبي احتياجات المواطن.

مصر تترأس لجنة الحرف التراثية بالاجتماعات الفنية لمعهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية

ترأست مصر ممثلة في الهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة أعمال لجنة الحرف التراثية المنعقدة في إطار أعمال الأسبوع الرابع عشر للجان الفنية لمعهد المواصفات والمقاييس للدول الإسلامية (SMIIC TC WEEK ١٤) والتي انعقدت بمدينة كوالالمبور بماليزيا خلال الفترة من ٢٢ إلى ٢٦ سبتمبر الماضي.

وأوضح خالد حسن صوفي رئيس الهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة أن لجنة الحرف التراثية حظيت بمشاركة كبيرة من الدول الأعضاء بالمعهد، من بينها تركيا، والأردن، وليبيا، ونيجيريا، وأوغندا، حيث تولى رئاسة الاجتماع حسين أحمد مدير عام معامل الغزل والنسيج بالهيئة بمساندة نعمات حمام سكرتارية اللجنة من إدارة المواصفات الغذائية بالهيئة، وأسفرت أعمال اللجنة عن إصدار أول مواصفة قياسية في هذا المجال برقم ٢٠٢٥/٦٥ بعنوان "الحرف التراثية: المصطلحات والتعاريف" ، وذلك بعد ثلاث سنوات من المناقشات والاجتماعات بين الدول الأعضاء، كما ناقشت اللجنة عددًا من مشاريع المواصفات الجديدة الجاري إعدادها.

هيئة المواصفات والجودة تمنح أول علامة خضراء لشركة مصرية عن منتج صديق للبيئة

سلمت الهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة، أول علامة خضراء لإحدى الشركات عن منتجها، لتصبح بذلك أول شركة مصرية تنجح في الحصول على هذه العلامة الخضراء والتي تعد أداة هامة لتشجيع الصناعات الوطنية على التحول نحو الإنتاج المستدام، وتقديم منتجات آمنة وصديقة للبيئة تتوافق مع التوجهات العالمية في مواجهة التغيرات المناخية.

وأكد الدكتور خالد صوفي رئيس الهيئة المصرية العامة للمواصفات والجودة، أن هذا الإنجاز يأتي في إطار توجيهات الفريق مهندس كامل الوزير نائب رئيس مجلس الوزراء للتنمية الصناعية وزير الصناعة والنقل بدعم الصناعة المصرية ورفع القدرة التنافسية للمنتجات المحلية، بما يتماشى مع رؤية الدولة المصرية للتنمية الصناعية المستدامة وتعزيز الصادرات المصرية بالأسواق العالمية، لافتًا إلى أن هذا الإنجاز يأتي امتدادًا لدور الهيئة في قيادة الجهود الوطنية لدعم استراتيجية الدولة في تقليل البصمة الكربونية وتعزيز الاعتماد على المنتجات الآمنة بيئيًا.

بحلول ٢٠٣٠

وزير الاستثمار: وثيقة السياسة التجارية لمصر تستهدف الوصول بالصادرات إلى ١٤٥ مليار دولار

عرض المهندس حسن الخطيب وزير الاستثمار والتجارة الخارجية مُقترح وثيقة السياسة التجارية لمصر، التي تتكامل مع رؤية الدولة، وبما يسهم في دعم مستهدفات رؤية مصر ٢٠٣٠.

وقال "الخطيب"، خلال اجتماع مجلس الوزراء إن الوثيقة تُعد أداة لتفعيل الإصلاح الاقتصادي، وتحقق ربط الاستثمار بالتجارة، وتُسهم الوثيقة في تحقيق المستهدفات عبر الوصول بالصادرات إلى ١٤٥ مليار دولار بحلول عام ٢٠٣٠.

وذكر الوزير، أن الوثيقة تركز على القطاعات ذات القيمة المضافة وتعظيم الاستفادة من الفرص العالمية، بجانب دورها في مواكبة تطورات وأوضاع الاقتصاد العالمي وتعزيز موقع مصر في سلاسل القيمة العالمية، وترسيخ دور مصر كمركز إقليمي للتجارة، والمساهمة في التنسيق المؤسسي وتعظيم العائد من الاتفاقيات وربطها بالاستثمار عن طريق إطار مؤسسي يضمن التكامل والحوكمة.

وأشار وزير الاستثمار، إلى أن ربط الاستثمار بالتجارة يُعد مدخلًا رئيسيًا من أجل معالجة عجز الميزان التجاري، بواسطة توجيه الاقتصاد للتصدير، وتعزز القاعدة الإنتاجية، وزيادة القيمة المضافة للمنتجات الوطنية.

وسرد وزير الاستثمار، أهداف السياسة التجارية، حيث تتضمن خفض العجز في الميزان التجاري عن طريق تعظيم الصادرات وتعميق الصناعة المحلية، دون اللجوء إلى قيود تعرقل الاستيراد أو الإنتاج، والسعي نحو التحول إلى مركز إقليمي للصناعة والخدمات الموجهة للأسواق الخارجية، وكذا اعتماد الاستثمار كأداة محورية لتحفيز القدرات الإنتاجية الموجهة للتصدير وتقليص الفجوة التجارية.

ولفت "الخطيب"، إلى أن أسس وثيقة السياسة التجارية ترتكز على حماية الصناعة الوطنية من الممارسات الضارة عبر أدوات التجارة المنظمة والالتزام بقواعد منظمة التجارة العالمية، وتعزيز التنافسية وتيسير الإجراءات كبديل عن القيود في سياسات التجارة، وتحفيز الصادرات عبر خطط تحرك مدروسة للأسواق ذات الأولوية.

وأضاف الوزير: "تستهدف سياسة تجارية منفتحة، ومرنة، وتدعم التنافسية، وتعظيم الصادرات ذات القيمة المضافة، وخفض عجز الميزان التجاري بواسطة الربط الوثيق بين الاستثمار والتجارة، مما يؤسس لدور مصر كمحور إقليمي ودولي للتجارة، أسواقًا جديدة باتفاقيات تجارية متوازنة، بما يعزز تنافسية الاقتصاد المصري عالميًا».

سيد الجارحي

غرفة التجارة الأمريكية ومنصة EAA توقعان شراكة لدعم المبتكرين في مصر

في إطار الجهود المبذولة لدعم وتعزيز مناخ ريادة الأعمال في مصر، أعلنت كل من منصة جوائز EAA وغرفة التجارة الأمريكية في مصر (AmCham) عن شراكة استراتيجية جديدة تهدف إلى تسليط الضوء على المبتكرين والمتميزين في مجالات ريادة الأعمال، وتوفير بيئة حاضنة تُسهم في نمو مشروعاتهم وازدهارها.

تُعد منصة EAA من المبادرات الرائدة التي تحتفي برواد الأعمال الأكثر تأثيرًا وابتكارًا في مصر، وتسعى لخلق مجتمع يضم أفضل النماذج الملهمة في ريادة الأعمال.

وتأتي هذه الشراكة في وقت تشهد فيه مصر نموًا متزايدًا في قطاعات ريادة الأعمال وظهور شركات ناشئة مبتكرة في السوق المحلي.

وقّعت مذكرة التفاهم بين كل من سيلفيا ميناسا، الرئيس التنفيذي لغرفة التجارة الأمريكية في مصر، وعمرو منسي، المؤسس والرئيس التنفيذي لجوائز رواد الأعمال في مصر.

شهد مراسم التوقيع حسام هيبة، الرئيس التنفيذي للهيئة العامة للاستثمار والمناطق الحرة، وكريم ياسين، عضو مجلس إدارة الغرفة ونائب الرئيس والمدير العام لشركة بروكتر آند جامبل، وداليا وهبي، نائب رئيس الغرفة لشئون العضوية والشريك المؤسس للاستشارات CID، ومعتز قطب، نائب رئيس لجنة ريادة الأعمال بالغرفة ورئيس شركة CultArk.

ومن خلال هذه الشراكة، ستقوم لجان غرفة التجارة الأمريكية بالتفاعل مع الشركات الناشئة الفائزة بجوائز EAA، بهدف تعزيز التعاون بين مجتمع الأعمال وشركات ريادة الأعمال الواعدة، بما يُسهم في دفع عجلة الابتكار والنمو الاقتصادي.

"الزراعة" تستعد لفتح أسواق جنوب إفريقيا لاستقبال الرمان المصري

استقبلت وزارة الزراعة واستصلاح الأراضي، وفدًا من خبراء الحجر الزراعي الجنوب أفريقي للوقوف على استعدادات انطلاق شحنات الرمان المصري إلى السوق الجنوب أفريقي، في خطوة لتعزيز الصادرات الزراعية المصرية وفتح أسواق جديدة بالخارج.

تأتي هذه الزيارة في إطار تكليفات علاء فاروق وزير الزراعة واستصلاح الأراضي، وتوجيهات الدكتور أحمد عضام، رئيس قطاع الخدمات الزراعية والمتابعة، بتكثيف الجهود لفتح وتعزيز انسياب حركة الصادرات الزراعية.

وعقد الدكتور محمد المنسي، رئيس الإدارة المركزية للحجر الزراعي، اجتماعًا افتتاحيًا مع الوفد الجنوب أفريقي، حيث تم استعراض منظومة التكويد والتتبع والجهود التي يبذلها الحجر الزراعي المصري، للتوافق مع متطلبات الدول المستوردة وضمان جودة الصادرات الزراعية المصرية.

وأجرى الوفد زيارة لمعهد بحوث وقاية النباتات، حيث استعرض الدكتور أحمد عبدالمجيد، مدير المعهد، الدور الذي يقوم به المعهد، كما تم الإطلاع على منظومة تعريف الحشرات بأحدث طرق التكنولوجيا، والتعرف على المجموعة الحشرية في متحف الحشرات الذي يعد صرحا عالميا فريدا من نوعه.

وشملت الزيارة تفقد المعمل المركزي لتحليل متبقيات المبيدات والعناصر الثقيلة في الأغذية، حيث استعرضت الدكتورة هند عبدالله، مدير المعمل، دور المعمل في تحليل الصادرات، وأهم نظم وشهادات الجودة الحاصل عليها المعمل، مع جولة في أقسامه المختلفة.

وفي سياق متصل اصطحب مسؤولو الصحة النباتية الوفد في جولة ميدانية بعدة مزارع ومحطات تعبئة معتمدة ومكودة للرمان، بهدف الإطلاع على نظم الفحص والرقابة المطبقة، بداية من المزرعة وحتى ميناء التصدير.

ومن جانبهم أشاد الجانب الجنوب أفريقي بالجهود المصرية، خاصة في قدرة الحجر الزراعي المصري على تطبيق كافة المعايير الدولية للصحة النباتية، وعلى رأسها نظم المعالجة بالتبريد، وإحكام الرقابة

ورقة بردى

بقلم : عبدالناصر قطب
email: nasserkotb2006@yahoo.com

علي قلب رجل واحد لمواجهة الأطماع المتوالية و دفاعا عن أشقائها

من أكتوبر ٧٣ إلي أكتوبر ٢٠٢٥ .. مصر لا تزال علي الجبهة وستظل

مصر قيادة وجيشا وشعبا لا يزالون علي جبهة البناء والتنمية من جانب ومواجهة المطامع والصراعات بالمنطقة والتقلبات بالعالم

نعـم لا تزال مصر علي الجبهة ، علي الرغـم من مرور ٥٢ عاما علي نصر أكتوبر المجيد ، بل إن هذه الجبهة زادت رقعتها واتسـعت مسـاحتها وزادت تحدياتها ، فمصر وجيشها وشعبها وقيادتها لا يزالون علي جبهة البناء والعبور إلي التنمية ، ولا يزالون علي جبهة الدفاع بكل قوة عن استقرار هذا البلد وسط أتون الصراعات والتقلبات في المنطقة والعالم ، ولا يزالون علي جبهة الدفاع عن الحقوق العربية وفي المقدمة منها حقوق الشـعب الفلسطيني ، ولا يزالون علي جبهة مواجهة التحديات التي تيحط بمصر من جميع الاتجاهات الاستراتيجية ، حيث العدوان علي غزة في الشرق ، والصراع في ليبيا في الغرب ، والحرب في السودان والتحدي الوجودي لسد النهضة الإثيوبي بالجنوب ، والأطماع في البحر المتوسط بالشمال .

وبعـد مـرور ٥٢ عامًا على نصر أكتوبـر المجيد ، لا تزال صرخـات العبور تتردد فـي وجدان الأمة، لا كتاريخ نحتفل به فحسب، بل كدرس مفتوح في الشـجاعة والوحدة والقيادة الرشـيدة ، وبينما تمر المنطقة العربية اليوم بمخاطر وتحديات لا تقل ضراوة عن ميادين الحرب، تعود إلينا ذكرى السـادس من أكتوبر لا كحدث عسكري، بل كرسالة حيّة تحمل إلينا عبرًا لا تقدر بثمن.

دروس لا تموت

هنـاك دروس لنصـر أكتوبر لا تموت ولن تموت وسـوف تظل تتوارثها الأجيال ، وأولهـا أن "الإرادة تصنع المعجزات " ، فلم يكـن النصر في أكتوبر مجرد تفوق عسـكري، بل نتاج إرادة أمة قررت ألا تستسـلم ، وفي زمنٍ تُفرض فيه المعادلات السياسـية والاقتصادية على الشـعوب، يذكرنا أكتوبر أن الكلمة العليا تظل دائمًا لمن يملك الإرادة، لا لمن يملك القوة فقط.

فـي الحرب، كانـت الجبهة الداخلية متماسـكة، الكل في خنـدق الوطن: الفلاح والمثقّف، الجندي والطالب، المسـلم والمسـيحي ، واليوم، في وجه ما تواجهه الأمة من انقسـامات وصراعات داخلية وخارجية، نحتاج أن نُحيي هذا الدرس مجددًا: لا نصر بدون وحدة.

كذلك من أعظم الدروس أن قرار الحرب في أكتوبر لم يكن عشـوائيًا، بل جاء بعد تخطيط طويل ورؤية ثاقبة من قيادة أمنت بقدرة شـعبها ، وهذا يعكس ضرورة أن تمتلك الدول اليوم قيادات تتحرك بحكمة، وتتخذ قراراتها بناءً على رؤية وطنية، لا على ردود أفعال مؤقتة.

وبحسب إجماع الباحثين والمحللين وبينهم الباحث أحمد يحيي ، فإن لم تكن المعركة اليوم بالسـلاح، ففي بالوعي، بالإعلام، بالاقتصـاد، بالثقافة ، و أكتوبر يعلّمنا أن حماية الوطن ليست فقط من عدو خارجي، بل من كل ما يهدد استقراره من الداخل أيضًا ، والحفاظ على الهوية والوعي الوطني معركة لا تقل خطورة عن عبور القناة.

وفـي عالـم يضطـرب بالتحالفات المتغيـرة، والنزاعات المسـلحة، والتدخـلات الخارجية، تبقى ذكرى أكتوبر نداءً للعودة إلى الذات:

إلى الإيمان بالوطن، بالقدرة، وبأن كل أزمة مهما اشـتدت، لها عبـور، كما كان لعبور القناة برايةِ النصر، يمكن لأي أمة أن تعبر محنتها إذا تماسكت وتسلحت بالوعي والعمل.

ونقـول إن نصر أكتوبر لم يكن حدثًا عابرًا، بل مدرسـة في الوطنية والتخطيط والصبر والانتماء. تعلمنا منه أن النصر لا يأتي بالتمني، بل بالعمل والإعداد، وأن وحدة الصف هي أعظم سلاح نمتلكه.

ولذلك فإن الاحتفـال بذكرى نصر أكتوبر لا يعني فقط استدعاء المشاهد البطولية، بل الأهم أن نفهم ما وراء الانتصار: الدرس، العبرة، والرسالة.

صراع لا ينتهي

في أحد المرات سـئل أديب مصـر العالمي نجيب محفوظ عـن رأيه في حرب أكتوبـر المجيدة ، فأجاب قائلا : "إن ٦ أكتوبر ثورة وليسـت معركة وحسـب، فالمعركة صراع قد ينتهـي بالنصر أو بغيره.. ولكن الثورة وثبة روحية تمتد في المكان والزمان حتى تحقق الحضارة.. إنها رمز الثورة الإنسان على نفسـه، وتجاوزه لواقعه، وتحديده لمخاوفه، ومواجهة لأشد قوى الشر عنفا وتسـلطا.. إن روح أكتوبر لا تنطفئ.. فقد فتحت لنا طريقا بلا نهاية.. ليس العبور سوى أول قفزة في تيار تحدياته" .

والحقيقة أن مصر تحملت عبر سـت سـنوات "١٩٦٧ – ١٩٧٣ " عبء النكسة، نصفها في حرب اسـتنزاف دامية لا تهدأ، ونصفها الآخر في صمت الاسـتعداد، وكثيرون لم يُحسـنوا قراءة تلك المرحلة، وقللوا من قيمتها، لكنها في الحقيقة كانت جدار الأسـاس الذي بُني عليه نصر أكتوبر. جهد وعـرق ودماء وتضحيات، كلها تراكمت لتصنع لحظة العبور ، فلا نصر يأتي من فراغ.

في حـرب الاسـتنزاف كان الجيش يخوض معاركـه بالدم، فـي مواجهة يومية، واحتكاك مباشـر، وتجارب أكسـبت الجندي المصري خبـرة مواجهة الخوف، ثم تجاوزه إلى الثبـات والإصرار على النصر، فالقائل يواجه أولا خوفه الداخلي، ثم يتجـاوزه بالإصرار على لقاء عدوه، وهنا يولد الإيمان بالنصر ، كانت تلك الحرب مدرسة صقلت الرجال وأعدت القلوب والعقول ووجدان الأمة لمعركة التحرير.

على الضفة الشـرقية من قناة السـويس أقام العدو ما ظنه سـدًا لا يُقهر، ساترا ترابيا شـاهقا التصق بالماء، خط بارليف بمدافعه وقلاعه، ليزرع في نفس الجندي المصري شـعور العجز واليأس، لكن المعركة لم تكن مجرد مواجهة سلاح بسلاح، بل إرادة ضد أوهام.

وبحسـب دراسة للمحرر العسكري شـريف عارف فإنه في الكواليس كانت مصر تخطط لسياسـة تعزل إسرائيل وتكشـف عنادها، واقتصاد يُجهّز الدولة للحرب، وتحالفـات تُرتب المواقف الدولية، حتى الدعم السـوفيتي الذي جـاء محدودًا لم يُضعف التصميم المصري، بل زاد الحاجة إلى الاعتماد على الذات.

وحين جـاء أكتوبر، كان لا بديل عن المواجهة المباشـرة واقتحام القناة وعبورها وجهـا لوجه مع التحصينات، لم تعرف الحروب من قبل عملية اقتحام بهذا الحجم والتعقيد.

كان على الجندي أن يصمد سـت سـاعات كاملة في مواجهة دبابات العدو قبل أن تلحق به أسـلحة الدعم الثقيلة، ومع ذلك، مضى المصريون، وازاحوا خط بارليف، واثبتوا للعالم أن المستحيل كلمة لا مكان لها على ضفاف القناة.

جاء السـادس من أكتوبر ١٩٧٣، فإذا بالمفاجأة الكبرى، إسرائيل التي طالما رددت أن جيشـها لا يُقهر، فوجئـت بانهيار ثقتها في نفسـها قبل أن تنهـار مواقعها، جهاز مخابراتها الذي ادعى الإحاطة بكل خفايا الشـرق الأوسـط، انكشـف أمام خطة خدعت إسـرائيل وأمريكا معًا، مصر وسوريا قلبتا المعادلة في لحظة واحدة، فاهتزت صورة إسرائيل أمام نفسها وأمام العالم.

بعد وقف إطلاق النار، لم تهدأ الصدمة داخل إسرائيل. خلال أقل من شهر وجدت حكومتها نفسـها مضطرة لتشكيل لجنة تحقيق سرية تبحث في أسباب "التقصير الجسيم" ، كان ذلك اعترافًا صريحًا بأن حرب أكتوبر لم تكن معركة عابرة، بل زلزالا اسـتراتيجيا هز أركان كيان قام على الغطرسة والوهم.

لم تكن حرب أكتوبر مجرد انتصار عسـكري، بل كانت درسًا خالدًا ملخصه أن الهزيمة ليسـت نهايـة الطريق، بل قد تكون بدايته، وأن النصر الحقيقـي يولد من الألم، ومن الإصرار على تحويل الجرح إلى قوة، والمرارة إلى وقود للحياة.. إنها لحظة ستبقى حيّة ما بقيت مصر، تذكّرنا بأن المسـتحيل يمكن أن ينكسر، وبأن الكرامة حين تُمس، لا تُسترد إلا بالدم والإرادة والنار.

واليوم.. بعد أكثر من خمسـة عقود على الانتصار العظيم، لازال الـدرس باقيا في أمـة تواجه تحدياتها بكل إصرار، وفي جيش رشـيد يعـرف قيمة الحـرب وأبعادها.. فحرب أكتوبـر لم تكن درسـا عابـرا، لكنه درس يسـتحق الفحص والدرس كما قال قائد المعركة وبطلها محمد انور السادات.

درس التعاون العربي

شـهدت حرب أكتوبـر ١٩٧٣ تعاونا عربيا كبيـرا مع مصر، حيث عملت كافة الدول العربية على توفير الدعم اللازم لمصر خلال الحرب، في واحدة من أبرز مشاهد التكاتف والتكامل العربي.

ويقول الدكتور أحمد المتولي أسـتاذ التاريخ العسـكري وعضو اتحاد المؤرخين العـرب إن حرب أكتوبر ١٩٧٣ شـاهدة على وصول التعـاون العربي إلى أقصى درجـة، على مدار تاريخه كله بالكامل، مشـيرا إلى ما حدث في أكتوبر ١٩٧٣ من تعاون عربي لم يسبق له مثيل من قبل ولا بعد ذلك.

كما أشار إلى بداية هذا التعاون كانت من مؤتمر الخرطوم في أغسطس ١٩٦٧عندما قدمت الدول العربية بالكامل دعما سياسيا واقتصاديا وعسكريا وأمنيا ومعلوماتيا الى دول المواجهة، وقسـمت نفسها إلى دول مواجهة ودول معاونة أو كما نقول في الوقت الحالي دول إسناد.

وأضـاف أن العرب في أكتوبر ١٩٧٣ أثبتوا أن القوة أيضا من الممكن أن تنبع من فوهـة برميل البترول، حيث غير العـرب في أكتوبر ٧٣ الخريطة الاقتصادية للعالم بالكامل، وحول دول الشـرق الأوسـط والدول العربية إلى دول مؤثرة في السياسة الدوليـة بالكامل، ويمكن من نتائـج هذا الموضوع هو صدور بيـان كوينهاجن ثم صدور بيان بروكسل الذي قدم دعما سياسيا للقضية العربية والقضية الفلسطينية بشكل أكثر مما كان تتوقع الدول العربية.

وأشـار إلـى أن حرب أكتوبر غيرت الخريطة السياسـية وأعـادت توزيع الأوزان السياسـية لدول المنطقة مرة أخرى، مضيفا أن نصر أكتوبر هو نصر أسـطوري قد تكون كلمة معجزة قليلة لوصفه، وتحولت دول من دول هامشـية الى دول مؤثرة في السياسة العالمية.

وأوضح أن حرب أكتوبر أظهرت تأثير الدول المصدرة للطاقة في العالم لتصبح دولا مؤثرة في السياسة وأصبح لها وزن كبير ويمكن بعد ذلك كان درسا للقوى الكبرى في محاولتها للسيطرة على منابع الطاقه الموجودة في العالم بالكامل.

وشـدد علـى أن العقيدة الاسـرائيلية مبنية على التوسـع، وتعتبر اسـرائيل هـي الدولـة الوحيدة بالعالم التـي ليس لها حدود ثابتـة ولكن حدودها عندما يقف أخر جندي لها ، مضيفًا أن إسـرائيل سياسـاتها تشبه السياسـات النازية والفاشية في التوسع الكبير، وأنها لن تتوقف نهائيا عن التوسع إلا إذا كان هنا قوة تردعها عن ذلك.

وطالـب بأهميـة وجود مـادة علمية تدرس فـي المدارس الابتدائيـة والاعدادية والثانوية عـن حرب أكتوبر، من أجـل تربية النـشء على أهمية تلـك المعركة ومدى التكاتف الشعبي والعربي في مواجهة أي تحديات تواجه المنطقة.

مصر علي جبهة غزة

لـم تكن مصر يوما إلا سـندا لأشـقائها العرب، وداعمـا القضايا العربية، ومدافعا عن مقدسـاتهم وحقوقهم التاريخية، غير أن بعض الأصوات المأجورة، التي تحركها أموال خارجية وأجندات مشـبوهة، تسـعى اليوم لتشـويه هذا الدور الراسخ وضرب العلاقة التاريخية بين الشـعوب العربية، ولعل التظاهرات التي خرجت مؤخرا في محيط المسجد الأموي بدمشق خير مثال على ذلك.

لقد كانت مصر، ولا تزال تتحمل العبء الأكبر في الدفاع عن غزة وشعبها الصامـد، فهـي من فتحـت معبر رفح في أصعـب الظروف لإدخال المسـاعدات الإنسانية والإغاثية، وهي من قادت ولا تزال تقود التحركات الدبلوماسية المكثفة من أجل وقف العدوان الإسرائيلي ورفع المعاناة عن أهلنا في فلسطين، وإنه لمن المؤسف أن يقابل هذا الدور القومي العظيم بحملات تشويه مدفوعة الثمن، بدلا من أن تكون هناك أصوات عربية متوحدة في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي والاعتداءات المتكررة على سوريا ولبنان وغزة.

إن اسـتهداف مصر اليوم لم يأتِ من فراغ، فالدور الـذي تقوم به الدولة المصرية بقيادة سياسـية وطنية واعية، أصبح حجر عثرة أمام مخططات تقسـيم المنطقة وإنهاك شـعوبها، ومن هنا جاءت الحملات البائسة التي لا تهدف إلا إلى النيل من صلابة الدولة المصرية وتشويه صمودها أمام شعوب الأمة.

والحقيقـة أن الحرب في غزة، تدخل توقيتا خطرا بالفعل، وتفرض على كل طرف السعي لتحقيق هدف ما، تكمل الحرب عامين بعد أربع أيام، إذا حسبنا البداية منذ ٧ أكتوبـر ٢٠٢٣، ولم يكن كثيرون يتوقعون أن تتواصل الحرب بهذه القوة وتصل إلى حد تدمير شـامل وإبادة في غزة، لتمثل أطول حروب إسـرائيل في تاريخها، والتي دمرت غزة بكل ما فيها تقريبا .

الحرب التي تكمل ٢٤ شهرا، شهدت تداعيات وتحولات ضخمة على كل الجبهات، وحاليا هناك زخم عالمي يمكن الاستفادة منه، واعترافات بالدولة الفلسطينية، تتنظر مسـارات سياسـية يفترض أن تسـتفيد من هذا كله، بعيدا عن سياقات لم تنتج سوى المزيد من المآسي، فهذا وقت السياسة بعيدا عن الانقسام والمزايدات.

ويرى البعـض أنه إذا كانت هناك ميزة لخطة ترامـب فيما يتعلق بالحرب في غزة، فهي أنها تخلو من أي حديث عن التهجير أو إعادة الاحتلال، وجـدول تبادل الأسـرى والمحتجزين والرفات، وإعـادة تنمية غزة لصالح سكانها الذين عانوا بما فيه الكفاية، وهو ما يمثل تطورا فـي طريقة تفكير الرئيس الأمريكي، والذي يسـعى بكل قوة للحصول على جائزة نوبل لدرجة أنه يعين نفسـه رئيسـا لما يسـميه المخطط «مجلس السـلام» مع رئيس الوزراء البريطانـي الأسـبق توني بلير، الذي طفا اسـمه على السطح، بعد أن اختفى لفترة، بعد أن كان شريكا للرئيس الأمريكـي جورج دبليو بـوش، في غزو العـراق وتدمير المنطقة وبداية نشر موجة الإرهاب الداعشي.

التعاون والتلاحم العربي في حرب أكتوبر 1973 كان غير مسبوق و كافة الدول العربية عملت على توفير الدعم اللازم لمصر خلال الحرب

لكنهـا بالطبع خطة الرئيـس ترامب كما هـو متوقع تتضمن مقترحـات وبنود تبدو أقرب للخيـال أو تخلو من اتجاهات للتنفيذ أو التحقق، ولا نبالغ بالقـول إن الخطة المصرية لإنهاء الحرب وتبادل المحتجزيـن وإعادة الإعمار والتعافي أكثـر عملية وقدرة على التعامل مع وقائع على الأرض، وتنطلق من خبرة مصرية بكل أطراف العملية السياسـية، وبالفعـل فإن الخطـة الترامبية تتضمـن الكثير من الخطة المصريـة فيما يتعلق بإدخال المسـاعدات والإدارة، وإن كانت تتضمن إضافـات منها إدارة غزة مؤقتا عبر لجنة فلسـطينية تكنوقراطية غير سياسـية، تضم خبراء فلسطينيين ودوليين، تحت إشـراف «مجلس السـلام»، وهو هيئة انتقالية دولية يرأسها الرئيس دونالد ترامب مع قادة آخرين سـيُعلن عنهم، بينهم رئيس الوزراء البريطاني الأسبق توني بلير، ومن مهامها وضع الإطار والتمويل لإعادة إعمار غزة حتى استكمال إصلاح السلطة الفلسـطينية وتمكنها من اسـتعادة السـيطرة على القطاع، كما تتضمن انسحابا للجيش الإسرائيلي على ٣ مراحل، وتتضمن دخولا للمساعدات، وصفقات لتبادل المحتجزين، وضمانات لخروج آمن لأعضاء حماس، أو الإبقاء على من يسلم السلاح، وهي شروط تبدو بالفعل قاسية، لكنها وردت في كل الاتفاقات التي تعثرت خلال الشهور الماضية.

الخطـة صحيح أنها تنهي الحرب حال موافقة الطرفين، وإن كانت تضع كلا من الاحتلال وحماس على نفس المسـاحة، يفترض أن تكون هناك طريقة عقلية للتعامل مع خطة تحمل بعض الميزات وتتضمن مواد وبنود صعبة، أو غير عملية، لكنها تظل بالخبرة مواد قابلة للتفاوض خلال المرحلة القادمة حال تم بناء جسور لهذا الأمر.

وفيمـا يتعلق بحماس تتضمن الخطة «بعد عودة كل الرهائن، يُمنح أعضاء حماس الذين يلتزمون بالتعايش السلمي والتخلّي عن السلاح عفوا عاما، ومن يرغب منهم بمغادرة غزة سـتؤمّن له ممرات آمنة إلى دول مسـتقبلة، وتلتزم حماس والفصائل بعـدم لعب أي دور في حكم غزة، مباشـرة أو غير مباشـرة، وتدمّر البنية التحتية العسـكرية والهجومية، بما فيهـا الأنفاق ومصانع السـلاح، ولن يُعـاد بناؤها، وسيجرى نزع سلاح غزة تحت إشراف مراقبين مستقلين، مع برامج شراء السلاح وإعادة دمج المقاتلـين بتمويل دولي، وتقدّم الدول الإقليمية ضمانات لضمان التزام حمـاس والفصائل بتعهداتها وأن غزة الجديدة لا تشـكّل خطـرا على جيرانها أو أهلها» .

خطـة ترامب ليسـت الأفضل، وهي بعـض الواقع وبعض الخيـال، لكن تبقى السياسة والوحدة، التي تعيد التذكير بالرؤية المصرية الأكثر فهما وواقعية وحسما، فمصـر التي تصدت لمخططـات التهجير، واختلفت مع كل الأطـراف، ولهذا وجه الرئيس الأمريكي ترامب الشـكر لمصر والرئيس عبدالفتاح السيسـي، وإن كانت مصر لا تنتظر شكرا لدورها وموقفها التاريخي، لكنها الطرف الأكثر تفهما لقضية معقدة، والتي تخطت الكثير من الفخاخ، وخاضت حروبا داخل هذه الحرب.

حماية نصر أكتوبر

بالعودة إلي حرب أكتوبر نقول إنها لم تعد ذلك الحدث الاستثنائي فقط الذي أعاد لهذه الأمة شـعورها بالقدرة على الحياة والمقاومة، لكنـه في اعتقادي ذلك الحدث الذي تحول ليصبح ركنا أساسـيا من ثوابت الأمة المصرية وجزءا من تعبيرها عن هويتها وحقها في الوجود، ولذلك فإنه يجب علينا مع التباعد الزمني المسـتمر عن تاريخ الحدث أن نحافظ عليه بكل ما أوتينا من قوة للعيش.

إن ما يجب اعتباره أكثر خطورة على الأقل الآن، هي تلك السردية التي تحاول تغيير الحقيقـة المتعلقة بنصرنا في حرب أكتوبر، والتي يتم طرحها في كثير من وسـائط الاتصال العالمية، ويمكن اعتبارها في سـبيلها إلى التسـلل إلى عقول أبنائنا ممن يتعلمون بالخارج، وبعض ممن يتلقون تعليما أجنبيا في مصر، وهي تستدعي العمل إعلاميـا ليس فقط في داخل الوطن لكن كذلك على مسـتوى العالم بطرح وتكرار وربمـا الإلحاح على الحقائق التاريخيـة، وربما يكون علينا إنتـاج أعمال وثائقية ودرامية معتمدة على تفاصيل الانتصارات الحقيقية لكن بمستوى يستطيع المنافسة عالميـا، ويخاطب بفهمـه العالم الخارجي، كمـا أنها تسـتوجب مراقبة ومراجعة المقـررات العلميـة الأجنبية التي يدرسـها أبناؤنا في المـدارس الدولية والأجنبية والتدخل لتصحيحها.

الأمـر إذن جـد خطير وربما يبـدو أثره أكثر خطـورة مع مرور الزمـن وتراخي الإحسـاس جيلا بعد جيـل بأهمية الحدث ودلالته، ومع تعاقب الأجيال سـيصبح الخـوف أكبر خصوصا مع وجود عدو يتقن اللعب الاسـتراتيجي وهو الأمر الذي يسـتوجب يقظة أكبر وقوة أشـد في التعبير عن الدفاع عن ذلك الرمز الذي ظهرت بـوادر الخطر حياله منذ عامين عند إنتاج إحدى المنصات العالمية لفيلم يوثق لحياة جولـدا مائيـر محتويا على أكاذيب تتضاد مع ما ذكرته هي نفسـها في مذكراتها التي دونتها بنفسـها واعترفت فيها صراحـة بالهزيمة في أكتوبر، فإذا كان الفيلم أكثـر انتشـارا من الكتاب بل وأكثـر جاذبية للجيل الجديد فإن هـذا الجيل لو لم يتحصن بمعرفة شاملة عن ذلك الحدث فسوف يصبح بالتأكيد فريسة سهلة لاعتقاد سيصعب تغييره فيما بعد.

غير أن كثيرا من الأمم قد اسـتحدثت لنفسها طرقها الخاصة ومنها سن القوانين التي تدافع عن ثوابتها، تلك القوانين التي تكون في الأصل إشارات ذات دلالة تبقى آثارها مع الزمن لتشير إلى هذا الثابت أو ذاك وتعلن في وضوح أهمية الدفاع عنه، وهـو ما يمكن أن نمثل له بالقوانين الأمريكية المتعلقة بحماية ذكرى الهولوكوست أو قوانين معاداة السامية.

هـذا الطرح دفع مثقفين إلى المطالبة بتثبيت ذكرى حرب أكتوبر عبر قانون يدافع عنها ويجرم النيل من حقائقها باعتبارها نصرا مصريا، وجزءا من التراث المصري الواجب الدفاع عنه ضد الهجمات المسـتمرة عليه، وهل يكون هذا القانون إشـارة تاريخيـة إلى دفاع هذا الجيل عن ثوابته التاريخية ليعرف العالم كله أننا لن نتخلى عن دماء أبنائنا شـهدائنا سـواء عن طريق الاسـتمرار في حكي قصتهم بالطرق المختلفة، أو عن طريق الدفاع عن منجزهم بقانون واضح الدلالة.